

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

5220

٤١٥

الذوائد الضيائية، للحجاسي، عبد الرحمن بن أحمد
٥٨٩ هـ . بخط أمين الدين بن فتح الطبري
الشريف ٥٩٩ هـ .

ف ٥ ج

١٧٥ ق ١ ١٧ س ٢٢٢ ٢٣ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ ممتاز، طبع

٥٨٨٥

الأعلام ٦٧:٤ بروكلمان ٣٠٤:١ الذيل ٥٢٣:١

أ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - فوائد
واضية بحل مشكلات الحافية .

١٦٦٤ / ٥

١١١ / ٥١

نحو

٥١٨٠ (١٢٢٨)



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٨٨٥ في ٩١٦٤٤

العنوان: الفوائد الضمانية

المؤلف: المجلس ع محمد بن محمد

تاريخ النسخ: ٩٩١ هـ

اسم الناسخ: نسخة التي في فتح البدر

عدد الأوراق: ١٧٥

ملاحظات: -----

بإستزادة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

هذا كتاب من كتابي بفتحنا الله به ناله
الشيخ العالم العلامة الفقيه الميرزا
الكامل الشيخ عبد الكريم بن الحسين
رحمه الله رحمة واسعة

امين امين

غفر له
ابن

كتاب من كتابي

هذا كتاب من كتابي بفتحنا الله به



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم ^{التمهيد}
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
أما بعد فهذه فوائد وفيه حل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر المشرق والمغرب الشيخ ابن الحاج
تغمد الله بغيره وأسكنه جنة نضتها في سلك
وسمط التحرير للولد الأعز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى
عن موجبات التلخيص والتأليف في الفوائد الضيائية
لأنه لهذا الجمع التأليف كلفة الغاية فعمله بها وسائر التبد
من أصحاب التخصيص والتوفيق الأباه وهو حسي ونعم الوكيل
اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالة هذه
سجائبان جسد جزأ منها هضم لنفسه في كتابه هذا
أنه كناية له بكتب السلف رحمه الله حتى يصدر به على
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بركة
أقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لأنه بحث في هذا الكتاب عن أحكامها

فتى لم يعرف كيف يبحث على أحكامها وقد مر الكلمة لكون أفرادها
من أفراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي
الكلام مستقما من الكلم بليلين الأمر وهو الجرح لما أثر معانها
المعنى كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح
حيث جرحا كالتألم التيامر ولا يتامر ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس كثر ونحوه بدل قوله الله يصعد الكلم
الطيب فيخرج حيث لا يقع الأعلى الثالث وما عدا ذلك الطيب
ببعض الكلم واللام فيها الجنس الثاني للوحدة ولا ساقاة بينهما
انصاف الجنس للوحدة والواحد الجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بأمرادة
الكلمة المذكورة على السنة النخلة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال أكلت التمرة ونظمت النواة أي منبتها ثم نقل في عرف النخلة
ابتداء أو بعد جملة بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما
يلتقط به لأن حقيقة أحكامها كان أو موضع مفردا أو مركبا
اللفظ الحقيقي كزيد وضم في الحكمي كالمنزى في زيد ضرب واضرب
لبن منقول الحرف الصق أصلا ولم يوضع اللفظ وإنما عبروا عنه
باستنارة لفظ المنفعة المزمع من حيث واجرا على أحكامها

اللفظ فكان لفظا حكا لا حقيقة والمخدوف لفظ حقيقة
لانه قد يلفظ به الانسان في بعض الاحيا وكلمات استخرجت من داخلته
اذ هي مما يلفظ بالانسان وعلى هذا القياس كلمات الملا^{شارة}
والجن والدوال الاربع وهي المخطوط والعقود والنصب والام^{شارة}
غير داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيدها وانما قال اللفظ
لم يقبل لفظه لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم استعمال كون اللفظ احصا وضع الوضع تخصيص
شيء بحيث متى اطلق واحتر الشيء الاول ففهم منه الشيء
الثاني قيل يخرج وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
اذا اطلق مع ضم ضمنية واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضمنية غير صحيح
لا يبعد ان يقال المراد باطلاق الفاظ ان يستعملها اهل^{اللسان}
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد بناء
للمعنى المعنى المقصود بشئ فهو المفعول اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كرمي ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر^{المعنى}
لعبه مبنى على تحريمه عنه فخرج به المهملات والالفاظ

الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا بل بقيت
حرفا المجيء الموضوع لغرض التركيب بازاء المعنى فان
قلبت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه وضع معنى قلبت المعنى لا يتحقق
به الفصد وهو اعلم من ان يكون لفظا او غيره فان قلبت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ^{الحلقة}
والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلبت هذه^{الالفاظ}
وان كان بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب^{لاشكال}
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كل افراد الالفاظ كلها كلفظ الاسم والفعل
الحرف والخبر والحلقة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم هو
بأشكال الصابر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص^{هنا}
مفهوم مركب هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو
محور على انه صفة لمعنى ومعناه ح لا يدله جزؤه وفيه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصرف بالافراد وليس^{باللغة}

فمنه
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
يتركب فيه تجزؤا كما يتركب في مثل قتل قتيلا او مرفوعا على انه صفة
للفظ ومعناه ح لا يدله جزءه على جزء معناه ولا يدع مريان
نكتته في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا
وكان النكتة فيه التثنية على تقدم الوضع على الافراد حيث
اقبه بصيغة المفرد بخلاف الافراد واسما انصبه وان كان
لم يسم بالخط فغلى انه حال المستكن في وضع او مرفوع
فانه مفقود بواسطة الامر ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد جليات لكنه مقارن به بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحال لانه وفيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشاهلها
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتناع
لفظة واحدة واعراب واحد ويبقى مثل عيدا علمه
فيه مع انه مربوب باعرابي ولا يجزئ على الفطن العارفين
من علم النحوي انه لو كان الامر بالعكس كان انسيب واورد
صاحب المفصل في تعريف الكلمة قوله اللفظ الدالة على معنى

مفرد بالوضع مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
بقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتناع لفظة واحدة داخل
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يكن كذلك كان انسيب كما عرفت
واعلم ان الوضع لا يسم الدلالة لان الدلالة لا تكون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر مني تحقق الوضع تحقيق الدلالة فيبعد ذكر
الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لا يمكن ان يكون باللفظ كالدلالة لفظا وير
المسوح من وراء الجدار على وجود اللفظ وان يكون باللفظ
كالدلالة اعم على وجع الصدر فيبعد ذكر الدلالة لا بد
ذكر الوضع كلف المفصل وهو اي الكلمة اسم وفعل وحر
اي منقصة الى هذه الاقسام الثلاثة مخففة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة في
اتمام صفتها ان تدل على معنى كاي في نفسها اي نفس
الكلمة والمراد يكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمعنى
او من صفتها ان تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها

وسمي تجميعي لانه يارح لا سرائيا اسمع الف التثنية وهو لا يد
معنى في نفسها الحرف كمن والى فانما يحتاجان في الدلالة
على معنيهما اغنى لا ابتداء والاشتهاء الى كلمة كالبرقة والكوة
في قوله سرت من البرقة الى الكوة وانما سمي هذا القسم حرف لان
الحرف في اللغة الطرف وهو طرف اي جانب مقابل الاسم والفعل
يقع في الكلام وهو يقع كما ستعرف في القسم الاول وهو
على معنى في نفسها اما صنفها ان يفتقر ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحاضر
الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدا الازمنة
مقارنا له اذ صنفها ان لا يفتقر ذلك المعنى فالفهم عنها باحد
الازمنة القم الثاني وهو لا يد على معنى في نفسها غير مفتقر باحد
الازمنة الاسم مأخوذ من السوء وهو العول لا استقلال على
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخيه وقيل من الوهم
لانه علانية على مساه والقول هو لا يد على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي لتضمنه معنى الفعل اللغوي
المصدر وقد علم بذلك اي بوجه صرا الكلمة في الكلام
الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مفتقر
الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مفتقر باحد
الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف مختص
عن اخيه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل مختص عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم مختص عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها مخرجها
لازاده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحدود هنا الامر
الجامع المانع وقته در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن
دليل الحصر ثم شبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما
بعد بناء على تفاوت الطبع الكلام في اللغة ما يتكلم به ليل
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة ارجحا اي يكون كل واحد منهما في ضمنه والتضمن
اسم فاعل هو الجمع من المتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم ان اخاذهما بالاسناد اي تضمنهما صلا لا يثبت باحد
الكلمتين الى الاخرى والاسناد احدي الكلمتين حقيقة ارجحا
الى الاخرى بحيث يثبت المخاطبة تامة فقول لفظي تارة

المعلمات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية ^{لغته}
الكلمتين خرجت المعلمات والمفردات وتبقيت الاشياء ^{المركبات}
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وتبقى المركبات الكلامية ^{منه}
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت زيد قائم او انشائية
مثل اضرب زيد فان كل واحد منهما نص في كل واحد منهما المفعول ^{بما في}
منه وبينهما اسناد يفيد الخطا فائدة تامة وحيث ان الكلام اعم ان
يكونا الكلمتين حقيقة او حكما دخلا في التعريف مثل زيد ابو قائم او قائم ^{الوجه}
او قائم ابو فان الاخبار معاهج انها مركبات في حكم الكلمة المفردة ^{اغنى}
قائم الاب ودخل فيه ايضا حتى يها ودبر مقلوبه يدعي ان المسند اليه فيها
مركب ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المظهر ^{الظاهر}
فان نحو ضربت زيدا قائما مجموع كلام بخلاف كلام صاحب المفضل ^{المتفصل}
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجه عنه ثم اعلم
ان صاحب المفضل وصاحب الباب ذهبا الى توافد الكلام في الجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اتفق في تعريف الكلام ^{في الجملة}
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص ^{في الجملة}
قيده في يصدق الجملة على الجملة الخيرية الواقعة اخبارا او ^{في الجملة}

بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو ^{الاسناد}
لذاته وحيث يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص الجملة
ولا يتأخر اي لا يحصل ذلك اي الكلام الذي ^{الاسناد}
اسميه احدها سند لاخر مسند اليه او في ضمن ^{الاسناد}
مسند اليه فعل مسند وفي بعض النسخ اراد فعل واسم فان ^{التركيب}
الشأن العقلي بين الاثنا الثلاثة يرتقي الى ستة لثمة منها
مركب واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة ^{ههنا}
من جنس اسم وفعل حرف وفعل حرف ومن اليه ان ^{الكلام}
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحقق الا في اسمين او اسم وفعل والاثنا ^{الاسناد}
نفي الحرف كلاما مفقودا وفي الفعل والفعل والفعل ^{المفقود}
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف والحرف ^{الحرف}
فان الاسم ان كان مسندا فالسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالسند مفقود وخياره ان يتقدم ^{الاسناد}
زيد اقل من تركب الحرف والاسم بل من تركب الفعل ^{الاسناد}
الذي هو المسمى في الاسم ما دل اي كلمة ^{الاسناد}
معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتدبر ^{الاسناد}

بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح الفصل الثاني
في نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه
باعتبار ارضاء راجع عند قولك الدالة في نفسه كذا اي باعتبار ارضاء راجع
فيها الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا
نفسه كانه محصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان الخارج موصودا
وموجودا قائما بالغير كذا كذا في الالف معقوله هو يدرك قصد المخطا في ذاته
لان حكمه عليه ومعقوله هو يدرك تبعاً له للاحاطة به فلا يصلح شي
فلا يتبادر مثلاً اذا المخطا العقل قصدوا بالذات ان معنى متعلق بالمفهوم
في ذاته ولزمه تعقل متعلق اجلاً وتبعاً غير حاجة الى ذكره وهو بعيد
مدلول لفظ الابتداء فتطرح الحاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا
المراد بقولهم ان للاسم والفعل كائناً في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظ الفاعل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلاً وجملة آلة لتعرف حالها
كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الالف
متعلقة بخصوصه ولا ان يداعبه الاضمة كلمة

دالة على متعلقة والحاصل ان لفظ الابتداء
لمعنى كل ولقطة من موصوغة لكل واحد من جزئيات
المخصوصة المتعلقة من حيث انها لا تتعلق
والا لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن
ان يعقل قصد ارضاء راجع في ذاته فيستقل بالمفهوم
ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه وانما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوماً
عليها او بها اذا لا بد من كل منهما ان يكون للمخطا
قصد اليك ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بد كمتعلقاتها
لتكون الا لتلاحظ احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وكونه المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فراجع بكونه المعنى في نفسه وكونه
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله

بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجزوم في لفظة
ان يرجع الى الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه
المحصن من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيهها على صحة ارادة كلا
المعنيين ولكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبقها
بما يدل على اعتبار كينونية المعنى في نفس الكلمة
وبهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يخلو حد الاسم جميعا
لا حد الحرف منها بالاسماء اللازمة للاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
لمحطة في حد ذاتها لزمها لعقل متعلقاتها احكاما
تبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهومات مضافة الى متعلقات لان الغرض من
وضع الزم ذكرها لفهم هذه الحضر صيغ

لا اجل فهم اصل المعنى فهي دالة على ما بينها معتبرة في حد
انفسها لا في غيرها فهي داخلية في حد لاسمها في الفهم
ولما كانت الفعل دالة على معنى في نفسه باعتبار معناها
التضمني اعني المحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع
احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرج
لقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن
مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظة الدالة عليه
فهو صفة بعد صفة المعنى في الصفة الاولى خرج الحرف
عن حد لاسم والثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون محجب الوضع الاول قد دخل فيه اسما لا يقال له
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
التقارص رجا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدر ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصرا
الا انه على وزن قرقاة مصدر قرقا او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
والمجاور والمجذور نحو اياك زيد او عليك فليس
منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول

الافعال المنسوخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترا ان معناه
 الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه في الحال
 الاستقبال يدل على زمانين معنيين من الزمنة الثلاثة فدل
 على واحد معني ايضا فضمنها اذا لا يقدح في الدلالة على
 معنى الدلالة على اسواء نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما
 سواء واي الدلالة من ارادة والمتاخر في بيان حد الاسم
 ان يذكر بعض خواصه ليغيد زيادة معرفة فقال ومن خواصه
 منه البصينة جمع الكثرة على كثرة تفاوت بين التعيينية على ان ماذكي
 على منهاوي جمع خاصة وخاصة الشيء يختص به ولا يوجد في غيره
 غير شاملة كالكتابة لغيره فمن خواص الاسم دخول اللام اي
 لم التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للمعجم
 شاملا للاسم في مثل قوله ليس من امير اصحابه في اسف
 لكنه لم يتعوض له لعدم شهرة وفي اجتناب اللام اشارة الى
 الاختيار عند ما ذهب اليه يمين من ان اداة التعريف
 اللام وحدها زويت عليها من الوصل لتعذر الاستدلال
 ولما اخليل فقد ذهب اليها انما اللفظ
 والمبالغة اليها الهرة المفلوكة وحدها زويت اللام للفرق
 بينها وبين هرة الاسفهام واما اختص دخول التعريف
 بالاسم لانه تعيين معنى مستقل بالمفردة يدل عليه اللفظ
 مطابقة والحرف لا يدا اعلمه المست

شارة
 لا نقل عن اصل
 مطابقة والحرف لا
 على معنى المستقل واللفظ
 يدل عليه تضمنه لا
 مطابقة وهذه
 الخاصة ليست
 افاد الاسم فان حرف
 التعريف لا
 انه نقص اللفظ في موقع
 السقف اعلاه هو عبارة
 عن ضم كالات فقط
 كوكبها ظم

فان ذلك لا يحصى الا احرار الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب
 تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصداق
 يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاد
 ولذا قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لانه لا يقتض بقولنا امرت
 فان امرت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الا
 فاما ان يعرب وبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره ولا
 اما ان يشبه بني الاصل او لا وهذا اعني التركيب الذي هو المعرب وما
 اعني غير التركيب والتركيب الذي يشبه بني الاصل سمي فاللفظ الذي
 من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يحقق معه عامل في
 فيه زيد وقائم وهو لا في قولك زيد قائم وقام هو لا خلاف بالية
 اصلا من الاحكام المعدودة نحو الف باننا زيد عمر وكبر وخلاف ما
 مركب مع غيره لكونه لا تركيبا يحقق معه عامل كغلام في غلام زيد قائم
 ذلك من قبيل المبيئات عند المص الذي لم يشبه لي لم ياسب
 منثرة في منع الاعراب بني الاصل اي المبني الذي هو اصله في
 فالاضافة بيانية وهو المشا والامر غير اللام والحرف ربها القية
 يشبهه في مثل قام هو لا لكن مشا اي الاصل كما
 المترتبة عليه من يشاف معرب ان يختلف آخر اي الحرف الذي هو

أسماء الأثرية وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة
 ههنا ومنها دخول الجروا وما اختص دخول الجروا بالاسم لانه لا يترشح الجروا في
 الجروا لفظا وفي الجروا به تقديرا كما في الاضافة المعنوية وفي
 حرف الجر لفظا او تقديرا بحيثض بالاسم لانه لا يضاف معنى الفعل الى الاسم
 فينبغي ان يدخل الاسم ليفي معنى الفعل اليه ولما اضافة اللفظية
 في فرع للمعنى فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما خالف
 ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل فيهما
 ودخل التنوين باقسام الاثنين والتنوين وسجي في آخر الكتاب ان الله
 تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص اعداد تنوين
 به وجهه اختصاص تنوين التنوين ومنها الاسناد اليه هو الرفع عطفا
 على الدخول لا على مدحله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاصل واللفظ
 بالآخر وكلاهما مستفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون
 مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
 انما ساد اللفظ فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
 التي لا يجرها احد لا يذكر لفظا ويجوز ان يجرها
 لتعريفه التنوين

فان ذلك لا يحصل الا باجزاء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في التركيب
 اصطلاحا فاعبر العلامة بمحرد الصلاحية لا بتحقيق الاعراب بعد التركيب
 وهو ظاهر في كلام الامام عبد القاهر وعبر المصمغ الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه ولما وجد الاعراب
 بالفعل فكون الاسم معربا فلم يعتبر احد ذلك يقال لم يعرب الكلمة
 وهي معربة ولما عدل المصمغها هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما يفتقد
 اخره باختلاف العوامل لان العوض من تدوين علم الحق ان يعرف
 به احوال واخر الكلام في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف
 احكامها بالتماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن الحق ولا
 فائدة لمعتد ما في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
 ان يعرف انه ما يختلف آخره في كلامهم لجعل آخره مختلفا فيطابق
 كلامهم فمعرفة متقد على معرفة انه ما يختلف آخره فلو كان معرفة
 المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه بوجوب ان يعرف
 اوله بان ما يختلف آخره ليعرف انه ما يختلف آخره فلو لم يفتقد
 الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اوله بغير ما عثر به المصمغ ويجعل
 من جملة احكامه كما فعل المصمغ رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب
 المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر اللفظ

ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف او حقيقة او حكماً اذا كان العمل بالمراد
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً اذا كان العمل
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة على
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما هذا اختلاف
يكون في العمل لا يتحقق مثل قولنا ان زيدا مريضاً واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصنفين مختلف بالقيمة والفعلية
والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلاف لفظاً او تقدير انصب على
التمييز اي يختلف اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظاً او تقدير ولا اختلاف لفظاً كما في قولك جاني زيد ورايت زيدا ومرت
زيد وتقدر كما في قولك جاني فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وقيام
انقلب الياء الفاقتصاراً لآخر اعراب تقديرها والاختلاف اللفظي والقياسي
اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اثبتنا ان لا يتحقق مثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وفق قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين ثماني
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احد حقيقة بل حكماً فان
فتح احمد بعد الناصب علامة نصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصنفين يختلف باختلاف العوامل
لاحقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب وكذا في العمل اذا كان

بعض الالفاظ المعدودة الغير الشاهبة بل هي الاصل مع عامل ابتدائي وترتبت
عليها الاعراب بل هناك حدثت الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاختلاف لكان فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة منها فليكن هذا الحكم
ايضاً من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
للعرب ما في حركة او حرف اختلاف اخر واي اخر المعرب من حيث هو
ذاتاً او صفة أي تلك الحركة او الحرف وحين يراد ما الموصولة للحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو اقيمت على عمومها خرجت بالبيئية للمقتضى
من قوله فان المتبادر من السبب القرب والعامل والمقتضى من الازاياب
البعيد وبقيد الحيثية خرج حركة نحو عالمي لانه معرب على اختيار المص لكن
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل اياه المتكلم وبهذا القيد حد الاعراب جمعاً ومقارناً لكن المص
اراد ان يثبت على فائدة اختلاف وضع الاعراب فتم اليه قوله ليدل على التقا
المعقولة عليه وكان له هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لا انما
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن المدعي وضع الاعراب
المفهوم من نحو الكلام فانه بعيد عن الغم غاية البعد فاللام في متعلق
بقوله اختلفت اخره يعني اختلفت اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية على صيغة التثنية
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورد والاختيار يقال اعتدوا
الشيء ونقا وروه اذا نادوا به اي اخذ جماعة واحدا بعد واحد على سبيل التناوب
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا نادوا لك المعاني المقضية للاعراب المعرب
متعاقبة تشاوية غير مجمعة لقضاءها ينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك
في تقع بينهما اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة
على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في اخر اسم المعرب لان نفس الهمزة يدل على المعنى والاعراب
على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسان يكون
الذال عليها ايضا متأخرا عن الذال عليه وهو ما حوذه من انما اذا اوجه
فان الاعراب يوضح المعاني المقضية او من عرب معدة اذا فسدت
على ان يكون الصفة للسلب فيكون معناه ازالة الناصب وهي لانه
يزيل فساد الناس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
اللام ثلثة رفع ونصب وجز هذه الالقاء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البانسة اصلا لاختلاف الضمة
والكسرة والفتحة فانها مستعملة في الحركات البانسة غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قللة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون

فاعلا حقيقة او حكما ليشمل المحركات بالفاعل ايضا كالبداء والمجرى
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل المحركات به والمجرى حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الضافة بنفسها مصدرا
لم يمتدح الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية ولما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطى الثقل للقليل والنصب خفيف والمفعول كثيرة
لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير المجرى جعل علامة العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوى اي يحصل
المعنى المقضى اي معنى من المعاني المعنوية على المعرب المقضية
للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فعمل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل كالتقضية
اصل اللغة لاستقامة من القيام الذي هو قيام العرض بحمل ذلك
مكون المعنى معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مرت زيدا
الباء عامل اذ به حصل معنى الضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد اي الهمزة المفردة الذي لم يكن متنى ولا جمعا ولا غير
كزيد رجل وكذا الهمزة المفردة اي الذي لم يكن الواحد في سألما

ولم يكن غير مضمون كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلاث في احوال الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث
في احوال الثلاث بالضمّة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسر جزا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرف
بتقدير المضاف ويجعل النصب على الحالية والمصدرية فالتم الا نل
مثل جاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والتم الثاني شل جاني طلبت
ورايت طلبت ومررت بطلبته جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف
والثاء احتشابه عن المكسر فانه قد علم بالضمّة رفعا والكسر نصبا وجرا
النصب فيه تابع للجر احدهما للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكور
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيخبركم شل جاني سلمان ورايت
سلمات ومررت بسلمات ~~غير مضمون~~ رفعا والفتحة نصبا وجرا فافهم
تابع للنصب كما ستذكر نحو جاني احد ورايت احد ومررت باحدا
ابوك واخوك وحموك بكر الكان لا لحم قريب المنة من جانب زوجها
فلا يضاف لا اليها وهنك والهن التي المنكر الذي يستحق ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقولة

غير المنصرف بضمة

وقول وهو اجوف واوي لا صلة لها اذا صلح فهو وقول وهو ليف مقرون
بالواوين اذا صلح فهو واو اصيل ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء السبعة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكسرة اذ مصغراتها معرفة
بالحركات نحو جاني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك ونحو ذلك اذ الشئ
والجموع منها معرب باعراب التشبيه والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكفاء بالاشبهة ومضافة لانها اذا كانت مكسرة وموحدة ولم يكن مضافة
اصلا فاعرابها بالاحركات نحو جاني اخ ورايت اخا ومررت باخ فيجب ان يكون
مضافة ولكن الى غير ما المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى بة المتكلم فالما
كما يراد اسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالنال لاجتنابهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالواو لانهم كانوا
جعلوا اعراب المثني وجمع المذكور السالم بالحروف اذ ادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد وايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحدة وشاكلة تامة
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثني والجمع ثلاثة فجعلوا في
كل لواب اسما ولما اختاروا هذه الاسماء الستة لثابتها المثني في كون معانيها
متشعبة عن تعدد الوجود وحرف صالح للاعراب او اخرها حين الاعراب
سما عا خلا في سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها

إعادة الحروف المحذوفة عند الخراب **المتن** وما يلحق به وهو كذا وكذا
 كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلاما فإلى حال كون كلا وكلتا مضافا إلى ضم
 المتناهي بذلك لأن كلا باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه متني فلفظ يتبع
 الخراب بالحركات ومعناه يتبع الخراب بالحروف فروع في كلاً ^{عنان} الألف
 فإذا أصيف إلى المظهر الذي هو الأصل روي جانب اللفظ الذي هو الأصل
 وأعراب بالحركات التي هي الأصل لكن يكون حركات تقديرية لأن آخره
 الفاي سقط التقاء الساكنين نحو جانى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
 ومررت بكلا الرجلين وإذا أصيف إلى المضمر الذي هو الفرع روي جانب
 معناه الذي هو الفرع وأعراب بالحروف التي هي الفرع نحو جانى كلاهما
 ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك فيكون أعراب بالحروف يكون مضافاً
 إلى المضمر وإن كان وكذا اثنتان وثنتان فإن هذه اللفظ وإن كانت مفردة
 لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
 والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيح ^{في قوله} **جمع** ^{المراد به}
 اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنون أرضون مما لم يكن
 واحدة مذكراً يجمع بالواو والنون وما الخو ببر وهو الوجه وذلك لفظه
 وعشرون وأخواتها أي نظايرها السبع وهي ثلثون إلى تسعين ^ن والثلثون
 جمع عشرة ولا تثلثون جمع ثلثه والألف اطلاق عشرين على ثلثين لأنه ثلثة

مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانهما ثلثة مقادير الثلثة وعلى
 هذا القياس الباقي وأيضا هذه الألفاظ تدل على معان معية ولا تعين في
 المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وإنما جعل أعراب المتني مع ملحقاته والجمع
 مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي آخرهما حرف يصلح لأعراب
 وهو علامة التثنية والجمع تناسب أن يجعل ذلك الحرف أعرابهما ليكون ^{أعرابها}
 فرعا لأعرابهما كما انها فرع له لأن الأعراب بالحروف فرع الأعراب بالحركات
 ولما جعل أعرابهما بالحروف وكان حروف الأعراب ثلثة ولما جعل أعرابها
 ثلثة للثني وثلثة للمجموع فلما جعل أعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة
 لوقع الالتباس ولو وضع المتني بهما في المجموع بلا أعراب ولو وضع المجموع
 بهما في المتني بلا أعراب ففرغت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع
 في الثني لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
 الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للمجموع الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
 أعرابهما بالياء حال الجبر على الأصل وفرقا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء
 في التثنية لحقة وكثرة التثنية وكروا في المجموع لنقل الكثرة وقلة المجموع وجعلوا
 الضمير على الجبر على الرفع لمناسبة الضمير الجبر لوقوع كل منهما فضلا في الكلام
 ولما فرغ من تقيم الأدب إلى الحركة والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع ^{في}
 بيان مواضع الأعراب اللفظي والتقديري الذين اشرقتهم اليها سابق ^{كان}

التقدير اقل اشار اليه او لاثم بين ان اللفظ ما عداه فقال التقدير **والله**
 اي تقدير الاعراب فيما اى في الهم المعرب الذي تعدد الاعراب فيه اي استمع
 ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
 الاعرابية كافي الاسم المعرب بالحركة في آخره الف مقصورة سواء كانت موحدة
 في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتو
 فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكافي الهم المعرب بالحركة
 المضاف الى ايه المتكلم نحو غلبي فان لم استغل ما قبل ياء المتكلم بالكدة
 المناسبة قبل دخول العوامل استمع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخولها
 لها او محذوفة فيها ذهب اليه بعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الحرف لفظي
 مرضي مطلقا اي في الادخول الثالث يعني كون الاعراب تقديرية ^{النوعين} هذين
 من الهم المعرب لظاهر في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استقل عطف
 على تقدير اي تقدير الاعراب فيما تعدد اى في الهم الذي استقل ظهوره ^{نوعين}
 وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في
 اللفظ ثقيلا على السنان كافي الهم الذي في آخره ياء مكسورة فاقبلها سواء كانت
 محذوفة بالتقاء الساكنين كفاص او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجزا
 في حالتي الرفع والحذف في حالة النصب لاستقلال الضمة والكسرة على الياء دون
 الفتحة ونحوه على عطف على قوله كفاخي يعني تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون

في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو على بخلاف تقدير الاعراب
 للتقدير فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب نحو على بخلاف
 الرفع فقط دون النصب والحذف نحو جاني على فان اصله سلموي بسقوط النون
 بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلت الواو ياء وارفت الياء
 في الياء وكسر ما قبل الياء فلم تن علامته الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاثر
 حالة الرفع تقديرية بخلاف حالي النصب والحذف الادغام لا يخرج الياء
 عن حقيقة فان الياء المدغمة ايضا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية
 في الاحوال الثالث نحو جاني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم
 فان لم اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
 لفظا بل صار تقديرية او اللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي فيما عدا
 ما ذكرهما تقديرية الاعراب واستقل وما ذكره تفصيل المعرب المنصرف
 وعن المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبعبارة يعرف المنصرف
 على قياس الاعراب التقديرية واللفظية عن غير المنصرف والكتبة يعرفون فقالوا
وعبر المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما واستماع
 شرايطهما فيه اثرا كما ينبغي ذكر من علامته او علتة واحدة منها اي من تلك التسع
 يقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقامها بين العليين بان توثر وحدها
 تأثيرهما وهي اي العلة التسع مجتمعة ما في هذين البيتين من التثنية

لا كذا واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلة التبع بكل واحد من هذه الامور
المجموع عدل وصف وتاينث ومعرفة ومجبة ثم جمع ثم تركيب والعدل
في عطف هاتين العلتين من الاول الى ثم لجردها لفظا على الوزن والوزن
زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقرب لقوله زايدة منصوب
على انه حال اذا المعنى وينع الوزن الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الف
اعني من قبلها او متداخلة الظروف المتقدمة ولا يخفى انه لا يفهم من التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زايدة وهذا يعرفها بالالف والنون الزايدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة وازيدت
الالف قبل النون اشتراكها في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في
هذا الوصف فهم زيادتها جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله
اخوه فانه بدل على اشتراكها في وصف اكرثوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله هذا القول تقريبي ان ذكر العلة بصورة النظم تقريبي لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقا اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول بانها تسعة تقريبي
الى الصواب لان في عددها اختلاف افعال بعضهم اثنان وقال بعضهم
انه احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريبي لها الى ما هو الصواب من المذهب ^{الثلث}
ثم انه ذكر اشارة العلة المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل مثل

للعدل واحمر مثال الموصف وطحة مثال للتاينث وزنيب مثال للمعرفة
في ايراد زينيب مثال المعرفة بعد طحة اشارة الى ان التاينث اللفظي والمعرفي
وابراهيم مثال للعجبة وماسجد مثال للجمع ومعد كبر مثال للتركيب ^{وكان}
مثال للالف والنون واحمر مثال لوزن الفعل ^{اي حكم غير المنصرف}
والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على عتين او واحدة تتقدم مقامهما ان
كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اعمى علتان حصل
في فرعتين فيشبه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى اعمى احدهما
اقتضاه الى الفاعل واخرهما اشتقاق من المصدر فنع من الاخر المختص
بالاسم وهو الجبر والتونين الذي هو علامة التمكن ولما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتاينث فرع
التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمه والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والعجبة في كلام العرب فرع العربية اذا اصل في كل كلام ان
يخاطب لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزايدش فرع ما يريد تاعينه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل فرع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا واحد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصل ويجوز ان لا يتبع سواء كان ضروريا او غير ضروري صفة
اي جعله حكم المنصرف باحوال الكمر والتنوين فيه لا يجعله منصرفا حقيقة

فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او اباد
الكرو والتون لا يلزم خلوا لاسم عنهما وقيل المراد بالصر معناه اللغوي لا
الاصطلاحي والضمير في صفة راجع الى الحكم للضرورة اي ضرورة وزن
الشعر او رعايته فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صفة
يخرجه عن الوزن او انخاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقول
صيت على مصايب وانها صبت على الايام صر ليا ليا ولما التثنية فكقول
اعد ذكر تغان لنا ان ذكر هو الملك ما كرسه يتصوّر فانه لو فتح تون نقصان
من غير تون ليستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزخافات اذا امكن
الاحتراز عند ضروري عند الشعر ولما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله سلامة على خير الانام وسيد حبيب الله العالمين محمد
بشير نذر هاشمي مكرم عطوف روف مني بآحد فانه لو قال باحد
لا يحل بالوزن ولكنه يحل بالقافية فان حروف الروي في سائر الايات
الدال المكسورة والتاسبي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التاسب
بينه وبين صرف لانه رعاية التاسب بين الكلمات من مهم عندهم
ان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلامة ولا حيث صرف سلامة

البع واقف قد يحذف الخبر لقيام قرينه اي حذف واجبا
فيما التزم في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص او لها المبدأ الذي بعد لولا
زيد لكان كذا اي لولا لزيد موجود لان لولا لا تنافي لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجوز حذف لقيام
قرنية والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما ولما اذا كان الخبر
خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله لولا الشعر بالعلماء يزدري لكنت
اليوم شاعرين ليد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الام بعد
فاعل الفعل مقدم اي لولا وجود زيد وقال الفراء لولا في الرفع للاسم
الذي بعدها وثانيها كاستبداء كان مصدرا صورة او تبا ويدا ينسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعد حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل زهاى راجلا وضرب زيدا قايلا اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربت زيدا قايلا او قايين وان ضربت زيدا قايلا
واكثر من السويق ملقوا واخطب ما يكون الامير قليلا فذهب البصري
الى ان تقديره ضربت زيدا حاصل اذا كان قايلا فحذف حاصل كالمحذوف
متعلقات نحو زيد عندك فيبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العا
في الحال واقم الحال مقام الطرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم

الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال رضي هذا قيل
 فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بخوضي زيد
 يلابسه قايما اذا اريد الحال عن المفعول وضمي زيدا يلابس قايما
 اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
 فبقي ضمني زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
 بقول الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
 خبر المبتدأ والعامل وقام الحال مقامه كما نقول تراشدا مهديا اي سرراشا
 مهديا فعلى هذا يكونون مترجمين من تلك التكلفات البعيدة
 وقال الكوفيون تقديره ضمني زيدا قايما حاصل يجعل قايما متعلقا
 بالمبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسد وقيد المبتدأ
 المقص عمومته بليل استعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
 سده الحال محله صدر مضاف الى صاحب الحال اي ضمني زيدا ضربه
 قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
 اذا المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثا كالمبتدأ اشمل خبره على معنى المنة
 وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضعف كل
 رجل منقول مع ضعفه فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر
 الذي هو منقول واقية المعطوف في موضعها كما مبتدأ يكون

مقسماء وخبره القسم وذلك مثل لعن لا فعل كذا اي لعن وبقاء
 قسمي اي ما قسم به فلا شك ان لعن يدل على القسم المحذوف وجوب
 القسم قائم مقامه فيجب في العروا لعن معنى واحد ولا يعمل مع اللام الاشارة
 لان القسم موضع التحفيف لكثرة استعماله
 اي من المرفوعات خبران ولخولها اي اشباهها من الحروف الخنقية
 ومما ان وكان لكن وليت ولعل وهو مرفوع هذه الحروف لا بالابتداء
 على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المقدى كما يحكى عن رفا
 وبضا مثله هو اي خبران واخواتها هو المسند اليها آخر بعد دخول
 احده هذه الحروف عليها فقول المسند شامل للخبر كان وخبر المبتدأ خبر
 الخبر وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعا عنه والمادة
 بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يراد ان فيها لفظا او
 فلا ينقص التعريف بشئ يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
 ههنا من حيث اساده الى ابوه ليس قايما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل الماد
 على حدة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يحجب عنه بان المراد بالمسند المسند
 اسما هذه الحروف ويلزم من استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
 ولا الى ان يحجب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجمل
 بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايما فان زيدا

قائم فانه المستند بعد دخول هذه الحروف وانه كما خبر المبتدأ اي حكمه
حكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي الحكم
من كونه واحدا ومتعددا ومبتدأ ومخبر وفا وفي شرائطه من انه اذا كان
جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كما هو بعد
صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يح
ان يكون خبرا لمبتدأ ويصح ان يقع خبر الباب ان حتى يريد ان يجوز ان يقال
اين ريد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين ريد وان من اباك الا
في تقديمه اي ليس امره كما خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فريدان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعلمت الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيها على الاولى
كما تصرف في معمولي الفعل نقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كما خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه ان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة مخوقا
نعم ان الدنيا اياهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة مخوانا
لشأن من الشعر حكمت وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا توسع في غيرها

لا كما يتألف في الخبر اي التي صفة اذا لاجل قائم مثلا تنفي ان
عن الرجل لا تنفي لاجل نفسه هو المستند الى شي آخر هذا شامل الخبر المبتدأ
وخبره ان وكان وغيرهما بعد دخولها اي دخول لا يخرج به ما راها اجبا
والمراد بدخولها ما عرفت في خبره ان فلا يرد نحو يضرب في لاجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل طريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قوله
لاجل في الدار لا احتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان ترفع صفة علاما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف طريف ولا حال لان الظرف
لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اني به ليلا يلزم الكذب بنفي طرفة
كل غلام رجل وليكون مثلا لا تنفي خبرها الظرف وغيره ويجوز
خبر لا هذه حد فاكثير اذا كان الخبر عام الموجود والحاصل للدلالة
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وينبغي ان لا يثبتونه
اي لا يظهر في الخبر في اللفظ لان حذف الخبر عندهم واجب والمراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديراف يقولون معنى قوله لا اله
ولا اله الا الله الا اله والمال فلا يحتاج الى تقدير خبره على التقديرين
يملكون ما يرى خبرا في مثل لاجل قائم على الصفة دون الخبر
في معنى النفي والدخول على التاء والخبر

ولهذا قيل ان علمها هو المسند اليه هذا شامل للبنداء وكل مسند اليه
بعد دخولهما اخرج به غير اسم ما ولا بد اعرف من معنى الدخول
لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا اجل افضل منك
ولما اتى بالنكرة بعد لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه
يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز ولما بنوهم فلا يتقن
لهما العمل ويتقن الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز مرد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اعلى ليس في لادون ما شاذي قليل نقصان شابهة ^{ليس} لا ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضاً لنفي الحال
فيقتصر على الاعلى مورد السماع خوفه من صدق نيرانها فانا ان ^{نفس}
لا ابراح اى لا ابراح الى ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي
الجنس لا يجوز فيما بعد الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان
بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات بان يكون مسندا او مسندا
اليه بالاصالة لا بالبعيدة تقريبية ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع وما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقد مر على ^{ان}
لكثرتها ولحققة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على
علم المفعولية قد تبين شرحه باذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او كما وصي اربع الفحة والكثرة والاعلى
واليها نحو رايت زيدا وسمات وابال وسلمين وسلمين **فمنه**
اي من المنصوبات وما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق حتى يصح
اطلاق صيغة المفعول عليين غير تقييدها بالها او في اومع او اللام
بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الاربعة الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه اوله وهو اى المفعول المطلق اسم ما فاعله فاعلى فعل والمراد
بفعل الفاعل اياه قياسه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه
موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم حامة وشرف شرفا
ولما زيد لفظ الاسم لان ما فاعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل في المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو انه
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا
او حكما كما اذا كان مقدر نحو ضرب الرقاب او احاطا بعنى الفعل
نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها حقيقة وكما
نحو الضرب واقع على زيد معناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به
ان الفعل كاي معنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جر معناه بل المراد
معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وخرج به مثل تاريا في ذلك

ضربة تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يتصل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
الكراهية اعتبارين احدهما كونها حيث قامت بفعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسدياليه ولا شك ان معنى الفعل شتمل عليها وثنائيهما
كونها حيث وقع عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار
الاول كافي قولك كرهت كراهتها فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كافي قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل شتملا عليه هذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد
الحد ورجاعا مانعا **وقد** يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكر الجيم
للسوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المعارة عن الدلالة على القدر والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
فقد النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلست بكر الجيم او ففتحها **وقد** يكون المفعول

المطلق بغير لفظ اي مغاير اللفظ فعلة اما بحسب المادة نحو قدرت
جلوسا واما بحسب الباب نحو ائتم الله بياتا وسيبويه فيدر له املا من باب
اي قدرت وجلت جلوسا وابنت الله فبت بياتا **وقد** يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازنا لقولك لمن قد مر من سفرة
خير مقدم اي قدرت وما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر تيد باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اخيف اليه
وجوبا اي حذفوا واجبا معا ائتمنا موقفا على النعماء لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعا اي رعاك الله رعا **وجوبا**
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم يمل ما طلب وجذبنا اي جذبنا
والجذب قطع الانف والاذن والثفلة واليد وجدا اي جدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا **وجوبا** اي عجبنا عجا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سما عا قيل عليه قد قالوا حدثت الله حمدا وشكرا وشكرا وعجبا **وجوبا**
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له **وجوبا** **وقد** يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفوا واجبا **قيا** اي حذفوا قيا **سما** اي
لرضا بط كل يحذف معه الفعل لزوما في موضع متعذر منها اي هذه

المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثلاً يريد ان يثابته لا نفيه
 فانه لو اراد نفيه نحو ما زيد سير لا يجب حذفه بعد نفي داخل على الا يكون
 المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
 المطلق خبراً عنه اي عن ذلك الاسم ولذا قال على اسم لا يخلو دخل على فعل
 نحو ما رت الاليد والما رت سير لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
 المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سري الاليد لكان
 مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم
 لا يصح وقوع خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا ولما جمع بين
 الضايتين لاشراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما ات الاليد
 اي تيسيراً وما انت الاليد يريد اي تيسيراً يريد هذا ان مثلاً لا يقع
 مثلاً بعد نفي ولذا اورد مثالين تبينها على ان الاسم الواقع موضع
 الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة واولى ما هو فعل للبدا او ما يشبه
 به ففعل او الى مفرد ومضاف والمآلات سيرا اي تيسيراً مثلاً لما وقع
 بعد معنى النفي وزيد سير اي تيسيراً مثلاً لما وقع مكرراً
 اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
 ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لا ضمناً جملته متقدمة
 والمراد بضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباشارة

غرضه المظهر منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قولهم قد وثقنا
 فاماناً بعد اي بعد شد الوثاق واما اذا فقولهم شد الوثاق جملته مضمون
 شد الوثاق والغرض المظهر منه شد الوثاق اما المن المقادير فضل الله
 سبحانه هذا العرض المطبق قوله فاماناً بعد واما قد اي اما تنوينها
 بعد الشد ولما تقدمون قد اي من تلك المواضع ما وقع
 اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر
 بر عن نحو زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه عارفاً اي حالاً
 كونه را على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد زهد زهد
 الصلي لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو
 صوت زيد صوت حار شقلة تلك الجملة على اسم كايين بمعناه اي معنى
 المفعول المطلق واحترز به عن نحو مريت بزيد فاذا ضرب صوت حار
 وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز
 عن نحو مريت بالبلد فاذا بصوت صوت حار نحو مريت به فاذا لوت
 صوت حار اي بصوت صوت حار من صان الشي صوتاً بغير صوت
 تصويتاً فبصوت حار مصدر وقع للتشبيه عارفاً بعد جملة هي قوله لوت
 وهي شقلة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وشملة على ضم
 ذلك الاسم وهو الضمير المحرور في له ونحو مريت به فاذا الرصا صرخ

الشكلى اى يصح صراح الشكلى وهى امرامات ولدها اى
 المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
 اى هذه الجملة غير اى غير المفعول المطلق نحو على الف درهم
 اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى على
 درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواء ويسمى هذا النوع من
 المفعول المطلق تأكيد النفس اى نفس المفعول المطلق لانه لما يؤكد
 نفسه وذاته لا امر بغيره ولو بالاعتبار ما وقع مضمون جملة
 لها اى هذه الجملة محتمل غير اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
 قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب حقا مصدر وقع
 مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لا محتمل الصدق
 والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
 تأكيد العزم لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
 من حيث هو محتمل الجملة المذكورة فالمؤكد اسم مفعول من حيث انشأ
 وصف الاحتمال فيه بغير المد كد اسم فاعل من حيث انه منصوب عليه
 بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد له تأكيد الاجل غير ليندفع على
 ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد نفسه انه تأكيد لاجل نفسه لتكرره
 حسن التقابل ما وقع مثنى اى على صيغة التشبيه وان لم يكن

للتشبيه بل للتكرير والتكرير لا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضاف
 اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله نعم فارجع
 البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تمة التعريف
 لا فائدة هذا القيد تكلف مثل ليك اصل الب لى البابين اى اقيم
 بخدمةك وامثال امرن ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية
 فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف الى الثانى محذوف
 ثم حذف حرف الجر من المفعول و اضيف المصدر اليه ويجوز ان
 يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
 وعلى هذا القياس سعدك اى سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى لنفك
 الا ان يعدى بنفسه بخلاف الب فانه يعدى باللام
 هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الكتاب ما سبق فى
 المفعول المطلق والمراد بوقع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
 حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
 ولا يقولون فى فررت بزيد ان المروء واقع عليه بل يلتصق فخرج
 الفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع
 عليه بل فيه اوله او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لفعل
 الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل والمراد بفعل الفاعل فعل

اعتبر اساده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب
 على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اساده الى فاعله ولا يشك لمثل اعطى
 درهمان فانه يصدر على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعبر
 اسناد الفعل اليه فان مفعول مالم يسم فاعله في حكم الفاعل وما
 ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان
 احضر لوضوئ زيد فان زيدا قد وقع عليه بلا وساطة حرف فعل
 اعتبر اساده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم تقدم المفعول
 على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه مقدما و متاخرا
 اما جواز مثل الله عبد ووجه الجيب اتنى واما وجوب فيما تضمن
 معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكره يكرمك هذا اذا لم
 يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف تلك
 يحذف الفعل العامل في المفعول برفعيام قرنية مقالية او حالية
 جواز نحو زيد المن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل المن
 المقالية التي هي السؤال ونحو مئة للموجة اليها اي تزيد مئة فحذف
 الفعل للقرنية الحالية وجوبا في اربعة مواضع تخصيصا بالذكر
 ليس للمحصول وجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم
 او الترحم بل لكثرة ما احتج بالنسبة الى هذه الابواب

من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
 محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخر نحو امره ونفسه اي
 اترك امره ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثاقل واقتصدوا
 خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي ايت اهلها اي مكانا ما
 هو لا سمعوا الاخر ايا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
 لاخرنا والموضع من تلك المواضع الاربعة
 وهو المطلوب اقباله اي توجهها اليك بوجه او قبله كما اذا نادى
 مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا حماد ويا جبال ويا اكر
 فانما نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
 وقصد نداء ما فصح حكمه من يطلب اقباله بخلاف المندوب لا يتبع
 عليه ادخل عليه حرف النداء المجرد التجمع لا لتزلية منزلة المندوب قصد
 ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المندوب ولهذا افراد المصاحف
 بالذكر فيها بعد وفيه تحكم فان المندوب انضم كما قل بعضهم مناد
 مطلوب اقباله حكما على وجه التجمع فاذا قلت يا محمد فكانت تناديه
 ونقول له تعالى فانما شئت اليك فالاولى ادخاله تحت النداء كما
 صاحب المنعم وقيل الظن من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المندوب
 بحرف نايب ساد دعوا من الحروف الخمسة وهي يا ويا وها ويا ويا

والمهمة واختاره عن خويلقيل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
 اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
 بان يكون التمهيد مقدمه نحو يوسف اعرض او لينا به اي نيابة
 لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب
 مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادي والمنادى الملفوظ
 مثل يا زيد والمقدرا لا يا اجد واي الا يا قوم اجدوا وانتصاب
 المنادي عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدرا واصله
 يا ادعو يا زيد فحذف الفعل حذفه لانها لكثرة استعماله ولدلالة
 حرف النداء عليه وافادته فايده وعند المبرد بحرف النداء
 مسد للفعل وقيل ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال
 فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
 المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كلهما مثل يا زيد جلة
 وليس المنادي احد جزى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
 والفاعل مقدرا ان وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزى
 الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا وعند ابو علي احد جزىها اسم الفعل
 واخره ضمير متصرفية ويبنى اي المنادي قد مر بيان البناء والحذف
 الفتح على نصب لفظها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار

في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الفتحة
 او الالف او الواو التي يرفع بها المنادي في غير صورت النداء والفعل مسند
 الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
 الكلام ان كان اي المنادي مفردا اي لا يكون مضافا ولا ضمير مضاف
 هو كاسم لا يتم معناه الا باضمار امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعد واما
 المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
 الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتقريرا وذلك لان يا زيد منزلة
 ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى واما قلنا ذلك لان
 لا يبنى الا لمثابه الحرف او الفعل ولا يبنى لمثابه الاسم المتي مثل يا زيد
 ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة او لهما معرفة قبل النداء ويا زيدا
 مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض
 بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة وهي لام التحصيص ادخلت
 على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا زيد ولذا
 فحتم لا يلبس بالمستغاث له اذا حذفت المستغاث نحو يا المظلوم اي بالقوة
 فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يقلع ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
 او مستغاث له ولم يفسد الامران المنادي دالة موقع كاف الضمير التي
 يفتح لام الجزع بها نحو لك بخلاف المستغاث لانه موقوف وموقع الضمير

فان عطفت على المستفات له حاصل يعطفه على المستفات وان عطفت
 مع ما قبله من فتح لام المعطوف ايضا نحو بالزيد وبالعمرو وانما العرب المتأد
 بعد دخول لام الاستفاعة لان علته بانه كانت مشابهة للحرف واللام الحاء
 خواص الاسم فدخلوها ضعفت مشابهته للحروف واعرب على ما هو الاصل
 قيل قد يخفى المندى بلادى التعجب والتعجب ايضا فلام التعجب نحو
 وباللذواى ولام التمديد نحو بالزيد لاقتلتك فلم اهل المصنف ذكرهما
 وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواما كليا واجب بان كلا
 من هاهنا اللامين لام الاستفاعة كان المهد واسم فاعل يستغث
 بالمهد واسم مفعول الجهر فينتقم منه ويستريح من المخصومة وكان
 المتعجب يستغث بالتعجب من الجهر فيقتضى منه العجب ويخلص منه واجب
 عن لام التعجب بود آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المندى
 فى قوله المندى وباللذواى ليس الماء ولا اللذواى ولذا المراد يا قوم
 او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواى ولا يخفى عليك ان القول عذر
 المندى على تقدير كسر اللام ظاهر وما على تقدير فتحها شكل الاستفاعة
 ما يقتضى فتحها هو ظاهر مما سبق وينفع اى معنى المندى على التخيلا
 انما اى الف الاختفائية بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
 فيدج لان اللام يقتضى الجواز الالف الفتح فبين انيها تان فيكون

بينهما مثل يا زيدا بالحاء الهاء للوقف وينصب ما سواما اى ينصب
 بالمفعولية ما سوى المندى المفرد المعرفة والمندى المستفات مع الالف
 او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
 علته النصبة الى المفعولية بتحقيقه فيه وما غيره مغرب عن حاله وسوء
 المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
 واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
 معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا الكون مضافا مثل يا عبد الله
 مثل ياطا العاجيلا والقسمة الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
 معرفة مثل يا رجلا مفعولا لغير معين وهذا وقت نصب جلاله
 لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسمة الرابع وهو ما لا يكون مفردا
 لا معرفة مثل يا حنا وجهه طريقا ولم يورد المصنف هذا القسم
 اذ حيث اتضح انتفاء كثر من القيد بنال سهل تصور انتفايها
 معافلا حاجة الى ايراد مثال على انفراد مع ان المثال الثاني محتمل
 فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاجيلا هذه العبارات اعظم من ان يراد بها
 معين او غير معين فامثلة الاقسام بارها مذكورة وهذه الاشكال
 كلها مثال لما سوى المستفات ايضا فالحاجة الى الراد مثال العينة
 على ما يرفع المفردة حقيقة او حكما

المناقيد للمنادي يكون مبنياً لأن توابع المنادي العرب تابعة للفظ فقط
 وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لأن توابع المستغاث بالالف لا يجوز
 فيها الرفع نحو يا زيداً وعرى لا وعرى لأن المتوع مبنى على النعم وقيدنا
 بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكماً كانت مضافة
 بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا الضب ولذا جعلنا المفردة
 اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافاً معنوياً ولفظياً
 ولا شبه مضاف او حكماً بان يكون مضافاً لفظياً او مشبهاً بالمضاف
 فانها لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
 فيها المضافات بالاضافة اللفظية والمشبهاً بالمضاف لانها كالقوابل في
 جواز الرفع والضب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
 وجهه ولما لم يخرج الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولما جبر فيها
 جاز فيه مطلقاً بالابد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا
 الحكم فيها وصرح بالقيود فيها هو فحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنى
 لان التاكيد اللفظي حكم في الغالب حكم الاول اعلم باننا نحو يا زيد
 زيد وقد يجوز لغيره رفعاً ونصباً والبلاذخى والموضع الثاني
 من تلك المواضع الاربعة كان المختار عند المصنف ذلك وذلك
 لم يثبت ان اكيد بالمعنى والصد مطلقاً وعطف اليان كذلك المعطوف

بحرف المتع دخول عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
 الغير المتع دخول عليه فان حكمهما غير حكمهما كما ينبغي رفع حمله على لفظ
 الظاهر او المقدار لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
 تابعاً تابعاً للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعاً
 لمحله وهو ههنا منصوب للمحل بالمفعولية نحو يا نعيم اجعلون اخي
 في التاكيد ويا زيدا عاقراً والعاقراً في الصفة واقترن على ثامها لأنها
 اكثر واشهر ويا غلاماً بربراً وبرراً في عطف البيان ويا زيدا والحادث في
 المعطوف بحرف المتع دخول عليه والتحليل بن واحد وهو تاسي
 في المعطوف المتع دخول عليه مختار الرفع مع تجوز الضب لان المعطوف
 بحرف في الحقيقة منادى مستقبل فينبغي ان يكون على حاله جارياً على الله
 مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يبقو مقامها ولكن لما لم يأت
 حرف النداء جعلت تلك الحالة لغيرها فصارت رفعاً وبن عمرو بن العلاء
 النحر القاري المقدم على الخليل بخلافية الضب مع تجوز الرفع فانه
 لما انتفع فيه تحريف حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً
 فله حكم التبعية تابع للمبنى تابع المحل ومحل الضب واما العباس المبرور
 المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز رفع اللام عنه فكالحليل
 اي قابو العباس مثل الخليل في خيار رفعه لا مكان جعله منادى مستقلاً

ينزع اللام عنه والاى وان لم يكن المعطوف المذكور كما سمعنا في حوا
 نزع اللام عنه مثل النجم والصق فكانى عمروى ابو العباس مثل ابى عمرو في
 الضب لا متاع جعله نادى مستقلا والمضاف عطف على المفردة اى
 ولواعى النادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقة نصب
 لانها اذا وقعت نادى نصب فتبها اذا وقعت تابع او لى حرف النداء
 لا يشارها مثل يا نعيم كلقم في كيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا حلة
 انما عبد الله في عطف البيان ولا يجر المعطوف بحرف المنع وحول ياعلى
 مضافا لان اللام يتبع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل
 والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المنع ^{حول}
 مبتدأ ياعلى فغير المعطوف الذى لا يتبع دخول ياعلى حكمه حكم كل واحد
 منهما حكم النادى الذى يشاره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقم
 والاول كالقطة لذكر والمعطوف المخصوص نادى مستقلا في الحقيقة
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرمت النداء مقدرا فيظن
 اى حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
 اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او مكثرتين
 فالبدل مثل ما زيد زيد ويا زيدا خاعرو ويا زيدا طالعاجلا ويا زيدا
 رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيدا وخاعرو ويا زيدا

وطالعاجلا ويا زيدا رجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبني
 على الضم اما كون نادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
 فلما يفهم من اختيار فتح المبني عن جواز ضم فلان جوازا الضمة لا يكون الا
 المبني على الضم الموصوف بان مجرد عن التا او لمحق بها اعني ^{على} تاء
 واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عندنا زيد
 الطرب بن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل
 علم يكون كذلك محو فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ارفع
 لكن تحتار فتحة الكثرة وقوع النادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
 مناسبة للتخفيف فحققوه بالفتح التى هي حركة الاصلية لكونه مفعولا
 اى اذا اراد يدانه قل مثلا يا ايها الرجل توب
 اى مع هذا التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحذرا
 عن اجتماع التى التعريف بلا فاصله ويا هذا الرجل بتوسيط هذا قيا ^{ان}
 الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان
 صفة وحققا جوارا الوجهين الرفع والنصب كما لا نه اى الرجل مثلا ^{للقص}
 بالنداء فالترموارفعه ليكون حركة الاعرابه موافقة لحركة الناة التى
 هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقم بالنداء وهذا مبتدأ المشتق
 عن قاعدة جوارا الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك بالفتح

بالتدليل الشهرة على الياء المعجمة بالحذف او الحذف فلا يقول باعد ويا
وقد جاء شاذ في المنادى يا علام بالفتح اكتفاء بالفتح من الالف ويكون
المنادى المضاف الياء المتكلم بها في هذه الوجوه كلها وقفا في حال
الوقوف تقول يا علامية ويا علامية ويا علاماه فقاين الوقت
والوصل وقالوا اي العرت في محاوراتهم يا اي ويا اوعى الوجه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخرى ازيد عليها اكثر استعمال
في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا انت ايضا ببدال الياء بالفتحة
وكذا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا انت لاجراثة مجرى المفرد المعروف
مذكور للفتحة وقالوا يا ابتا ويا ابتا بالالف بعد التاء جمع بين العوضين
دون التاء فاقالوا يا ابتي ويا انتي اخترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنهما فانه غير جائز وقالوا يا ابن امروء بن عمه ^{حظا} خاصة هو الا
بالنظر الى الامام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي بالنظر الى
ايضا فانهم يقولون بنت امروء بنت عم على الوجوه الاربعة مثل انغلا
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا بن امروء ويا بن عمه
يحذف الياء والاكتفاء بالكرة ويا بن امروء ويا بن عمه ببدال الياء الفاء
وقالوا بنيا دة وحقه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم بيا بن امروء

٧٠
عنه يحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ ونقل
الضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرته وعت اليان دعت اليه ضرورة مقيدة الكلام في الطريق
الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي ضرورة شرعية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي
آخر المنادى تخفيفا اي تخفيفا للتحفيف لا لعلية اخرى مفضية الى اللين
المستلزم للتحفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا ترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقاييس ويكون حمل على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرى الى
الاسم وشروطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني او ضرورة ثالثة منها قد
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل في الشبه بالمضاف
ايضا فلا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى ولان الثاني لانه ليس آخر اجزاء نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيها بالكلية وان يكون مستعانا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
في الضم او البناء فلم يزد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى

ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المذوق
 لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكان من تصرف
 النسخين مع ان وجب اشتراطه عند دخوله في المنادى ظوهوان الاعلى
 فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهار التفع فلا يناسب الترخيم
 للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
 الرابع احدا من وجودين وهو ان يكون المنادى متاعلا اذ ايدا
 على ثلثة احرف لانه لعلمية ناسبة التخفيف بالتزخيم لكثرة نداء العلم
 مع انه لثمة فيما البقي منه وليل على ما القى ولزيادة على الثلثة لم يلزم بقصر
 الاسم عن اقل اربعة المغرب بلا علة موجبة ولما استلشا التثنية
 وان لم يكن علما ولا تندا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكيف
 ادنى مقص السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
 الاصل ولم يبالوا ببقائه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
 كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقضا عن ثلثة اذ التاء
 كلمة اخرى برايتها ولا تخم لغير ضرورة منادى لم يسق الشروط
 المذكورة الا ما شذ من نحو يا صالح في يا صاحب ومع شذ وده فالوجه
 في تزخيمه كثر استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
 في بيان كمية المحذوف بـه فقال فان كان في اخره اى اخر المنادى

زيادتان كابتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا ولحق به
 عن نحو نايه ومجانته فان الناد والنون فيهما زيدتا او لا تغزيت
 تاء التانيث فلم يحذف منها الا الاخر كما ساء اذا جعلتها فعلا من الوسا
 اى الحسن كاهو مذهب سبويه افعلا لاجمع اسم على ما هو مذهب غيره
 لا ربح يكون من باب عماد ومروان او كان في اخره حرف صحيح اى صحيح
 اصلى ابتداء الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاتصال فيخرج منه
 نحو سعادة لانه لا يحذف منه الا السا ومواعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فيشتمل مثل مرمى سد غوفان الحرف الاخر متما في حكم الصحيح
 الامع بالمد اى الف او واو او يا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
 المدا بها المد الزائدة لتادرها الى الذهن لعلها وكثرها فيخرج منه نحو
 مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخر وهو اى والحال ان ما في اخره
 حرف صحيح قبله اكثر من اربعة من الحروف كمضروعا ومكبين
 لا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على اقل اربعة المعرب ولما لم يأت
 هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بون وقلون بر
 يحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه عليه حرفين ليس للتزخيم حذفا الى
 الاخيران في كل القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فلما زيد
 ولما في الثاني فلا لما حذفت الاخر مع صحة واصله حذفت المد الزا

ليلا رد المثل السائر صلت على الأسد وبلت عن القدر وان كان مركبا
 ويعلم من بيان شرط الترجيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
 وحملة عشر عشرين حذف الاسم الاخر فيقال في بعلبك يا بعل ووجه
 لزواله تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت
 الجزوان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة حذف واحد
 حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الآخر
 نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرحوم
 في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اى الكلمة
 بعد الترجيم على ما كان عليه قبل الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
 يا حارث بكسر الهمزة على ما كان قبل الترجيم وفي يا ثور يا غوث ويا مسطور ^{ضمته}
 وفي يا كروان يا كرو ويا وسمكة بعد فتحه وقد يجعل قد للقليل اى يجعل
 المنادى المرحوم على الاستعمال الاقل اى ابراسه كانه لم يحذف منه شيء
 له في بناء واعلا له وتصحى حكم نفسه لاحكام الاصل فيقال يا حار يا حرم كانه اسم
 مفرد معرفة براسه فيتم ويا شى لانها جعلت اسما براسه صارت الواو طرفا بعد
 فلا جرمة قلت الواو يا كرا قبلها كادل في او لو يا كرا لانها جعلت كرا ^{سما}
 براسه ارفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلت الواو ^{الثا}
 لتحركها وانفتاح ما قبلها يعنى العرب صيغة النداء يعنى خاصة

في المنسوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشتهر صيغها فكانت اولى بان توسع
 فيها باستعمالها في غير المنادى والمنسوب في العرس على وجه واحد ويعتد
 يعلم الناس ان موقعا من عظيم لغزوه في البكا وشاركوه في التجمع وفي ^{مطالع}
 هو المتجمع عليه وجوده اى او واذا لمسمع عليه عدمه ما منع على عدمه كليت
 الذى سبكه المنادى والمجمع عليه وجوده ما منع على وجوده عند تقدير المتجمع عليه
 عدما كالمصبة والخسة والويل الاحقة للمنادى لفقد الملت فالحديثا مل
 لفسق المنسوب مثل ما زيدا ويا عمرا ومثل يا حرة ويا مصيبة ولحق
 المنسوب برامتنا زابه عن المنادى لعدم دخوله عليه خلاف يا فانه مشترك
 بينهما وحكمه اى حكم المنسوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل
 حكمه معنى اذا وقع المنسوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
 في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
 معرفة يضم واذا كان مضافا اشتبه به نصب ولا يلزم من ذلك حواز
 وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليراد ان لا يقع كونه لانه لا يندب الا
 المعروف وحار لك زيادة الالف في اخره اى اخر المنسوب ليد الصوت
 المطلوب في المنسوب فان حفت اللبس اى الناس ذلك اللفظ عند زيادة
 الالف بغيره عدلت الى حرف مدحجانس لحركة اخر المنسوب من كسرة او
 ضم كما اذا اردت نذر غلام فحاطبه قلت واعلامه لا علامه لا لتأنيده

غلام مخاطب واذا اردت نداء غلام مخاطبين قلت واغلامكوه
اصلها الضم لا غلامكاه لانه نداء غلام مخاطبين اسن وجار لك
الها اي الحاقها بهذه المادات في الحال الوقف لينا ولا يندب من قسم
المدحوب المنفع عليه عدا الا الاسم المعروف الذي اشتهر بالمدحوب
بلسان الناس بغير فقه في نداءه والنجع عليه فلا يقال واجله او ما
بهذا اللفظ مذوب خاص اسفل الذهن اليه ويعرف بلفظ النادب
بالندب عليه واتبع الحاق الالف بصفة المدحوب بل يجب ان يلحق الموصوف
مثل وازيد الطويلة لان انتقاله بالصفة ليس كالنقل المضاف بالمضاف
اليه لانه حتى يتقام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه حتى يبعد تمام
الموصوف للتخصيص او التوضيح فلذا حاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجر مثل
واريد الطويلة خلافا لليونى فانه عر الحاق الالف باخر الصفة في انتقال
الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ النقص من الانتقال من المضاف
والمضاف اليه الا انه ام من جهة المعنى لا اتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وكل من
ان جلاء ضاع له قد حاز فقالوا اجتمعوا الشايعيه والجمعة القدر وعوض
لقيامه وحذف النداء الا اذا كان مقاربا مع اسم الجنس ومعنى ما كان
مكرر قتل النداء سواء تعقب بالنداء كما اجل اوله يعرف مثل يا رجل لان

لم يكرر نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق الذهن ان ينادى
والاشارة اي ومع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث بالنداء
لان المطلوب فيهما مدحوب والحذف سايق في هذا من المعارف التي
تخبر فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع مدحوب من حرف النداء كلفظ
فانه لا حرف منه الا ربع ابدال اليم المشقة من اللهم او غير ذلك بحرف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولعطف اي اذا وصف بذى اللام غوايتها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايها الرجل اي ايها
الرجل فلا يحذف من ايها من غير ان يتصف هذا بذى اللام واللفظ
الحاي معرفة كانت نحو علم زيد فاعل كذا والموصولات نحو من لا يزال
عشا احسن الى ولما المضمرات فيشد نداءها نحو يا انت ويا اياك وشد
حذف حرف النداء من اسم الجنس اجمع ليراد اي صريحا بالاحذف النداء
من الليل مع ان اسم جنس شدة نداء المرأة امرة القيس حين كرهته وفي قصيد
مخوق اي مخوق قاله شخص وضع في الليل على نام مستلق تحته وقال قد حو
حذف حرف النداء عن المخوق مع ان اسم جنس شدة نداءه واذا في اطرق كذا
ياكروان وفيه شدة نداءه وحذف حرف النداء من اسم الجنس وترجم غير العلم
فلا يدرى مصدره بها الكروان يقولون اطرق كذا اطرق كذا اطرق
كذا لان الغامض في القرى فيمكن ويطلق حتى تصاد المعنى ان النعام الذي

هو اكبر من كذا صطد وجعل الى القرى فلا على ايض حذف المناهي اتيان
قرنه نحو الابد وعقيف الاعلى ازحرف بيده ويا حرف نداء اي ياقوم ^{وا}
والقرنه استماع وخول يا على الفعل بخلاف قراءة الابد بتشديد اللام لان الابد
من هذا القبيل فان ان ناصبه للمضارع او عت فونها في لام لا يوجد وفعلها
سقط نونه بالنصب من ملك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اخر اي قدر عامل الناصب ^{علي}
شرط التفسير الشرط والشرط واحد واذا فاتها الى التفسير بيان ان اضرع عليه
بناء على شرط هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده ولذا وجب حذف احتدا
عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضرع على شرط التفسير كما اسم بعده
فعل او شبهة احتزبه عن نحو زيد ابوك ولا يريد بان يليه الفعل او شبهة
متصلة بل ان يكون الفعل او شبهة من الكلام الذي بعده نحو زيد ابوك وضرة
زيد انت ضارب مشغل ذلك الفعل او شبهة عنه اي عن العمل في ذلك الاس
ضمير اي يعمل في ضميره اي في متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصل ان يكون الفعل او شبهة متعلقا بالعمل في ضمير ذلك الاسم المقدم
او متعلقه فارغ من العرفية بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سطر
بحرف رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم سوى احدا الامر من الفعل او شبهة
يغير او مناسب اي ما يناسبه الترافوف والضرورة لضمير اي لنصب احد ^{الضمير}

امر من الاسم بالمفعولية كما هو الط المتبادر بقيد الاشتغال بالضمير ونقطة
خرج نحو زيد اضربت ونقيد الفاعل عن العمل في محله ذلك الاشتغال اخرج
نحو زيد اضربت فان المانع من عمل ضربة في زيد لم يرد اشتغاله بصيغة فان
عمل معنى الابتداء فيه وفعلا ياءه ايض مانع عن ذلك ونقيد النصب بالمتعلق
خرج جركان في نحو زيد اياك اياه ومنها صور اربع احدهما اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير سليطه بعينه والثاني اشتغاله بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل بالتراوف والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما
يناسب الفعل بالضرورة والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يصحح ^{تقدير}
بسط الفعل المناسب بالضرورة وهذا امر والمص اربعة اشكال منها
للمشتغل بالضمير باقامة الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاخر في ترتيبها
ح تاجر مثال المشتغل بالمتعلق كما عني وجهه نحو زيد اضربت مثال الفعل ^{تقدير}
ما الضمير مع تقدير سليط بعينه وزيد امرت بمثال الفعل المشتغل بالضمير مع ^{تقدير}
ما يناسبه بالتراوف فان مردت بعد تقديره بالبا مرادف لحاوية
وزيد اضربت علامة مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيد اجست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير سليط ما يناسب بالضرورة فان جئت ^{ما بعد}
على التي يلزم ملازمة الجوز عليه نصب زيد في هذه الاشكال للفعل ^{ما بعد}
اي ضربت يعني الفعل المنفصل بالناصب لزيد في زيد اضربت ضربت المقدر

فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اخضر ضرب الاول لوجود مفسره اعني
ضربت الثاني وعلى هذا القياس جازمت فانه مفسر يارادو اعني مررت
به واهت فانه مفسر ما استلزمه اعني ضربت علامة فان ضربت العلامة
يستلزم اها نه سيدة ولاست فانه مفسر ما يستلزمه اعني جبت عليه ثوران
الواقع في طان الاختصار على شرطه التفسير المختار والواجب فيه الرفع ^{النصب} او
او يتقوى فيه الامكان والى هذه الصور المحسوس المص فقال ومختار ^{الاصح}
المذكور الرفع بالابتداء اى كونه متدا لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصح رفعه بالابتداء ويرجح عدم قرينه خلافى قرينه ترجح خلافى الرفع
يعنى الضيق قرينه الصحة فيما تسان وتيان لان وجوده ماله صلاحية
التفسير قرينه صحة للنصب فتى لو ربح المصبة قرينه اخرى ربح الرفع بلاسته
عن الحذف خويزه ضربتها وعند وجود القرية المرجحة من الجانبين ^{المرجحة} لكن
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما الدالة
على ذلك الاسم مع غير الطلب اى شرط ان لا يكون الفعل المشغول عطفيا
لامر والنهى والدعاء نحو اقبلت القوم واما زيدا فاكثرة فالعطف على الفعل
قرينه الضب وكما لما قرينه الرفع وعلى قوى لا نه لا تقع بعدها غالبا
الا مبتدأ بخلاف عطف الاسم على الفعل فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف الص والمادة مع غير الطلب احتارا

اذا كانت مع الطلب نحو انا زيدا فاضربه فان المختار هو الضب
فان الرفع تنفى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الابتداء به ومثل المانع
غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرينين مثل
حرجت فاذا زيدا يضرب عمر فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يرد
الا على الجملة الاسمية غالبا ومادفع في تحت الظهور من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بذكر الاسمية عليه وقوعها بعدها فلا ينقص
وتحتار الضب في الاسم المذكور بالعطف لى بسبب عطف جملة فيها
على جملة فعلية متقنة للتساوى لى رعاية التاسب من الجملة العطفية والجملة العطفية
عليها في كونهما فعليتين نحو حرجت فزيدا لقيه وبعد حرف النفي ما ولا
وان وليس له وما اول من هذه الجملة اذ هو عامل في المضارع ولا يقدر
معمولها الصفتها في العمل نحوها زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمر وان
زيدا ضربته الا ناديا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضرب ولما
ة ^{الاسمية} حرف الاستفهام لا يعار الرفع في اسم الاستفهام مثل من
ولم يقل عمره الاستفهام ليشتمل على ما زيدا ضربته فانه يجوز ان يستعمل
الحاجة لاقتضاء لفظ الفعل لانه معنى قد في الاصل فلا يحكى فيه تقدير
الفعل وبعد لا الشرط الدالة على الحازاة في الزمان نحو لا عبد الله
تلقاه فاكثرة وبعد حيث الدالة على الحازاة في المكان نحو حيث زيد فاجد

فأكبره وفي ما قبل الامر والعق هي موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر
 والعق مثل زيد اضرب فزيد لا تنضم واذا اختير في هذه المواضع اي بعد
 حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنفي الغيب
 في الاسم المذكور او هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
 الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والافلا
 وكذلك تختار النصب في الاسم المذكور عند حرف لس المسراي لتاسيها
 مفسر في حال النصب لكن كما من حيث هو مفسر في هذا الحال بل من حيث هو خبر
 في حال الرفع بالصفة فلا تعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع نوا
 للمعنى المقص او صفة مع حاله للمعنى المقص فلا لباسا لما هو بين خبرية
 ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفية لا يمينه برصف التفسير ^{الصف}
 فان التركيب لا محتمل لها معاشل قد نعم انا كل شي خلقناه بقدر
 نصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبر
 انه كان موافقا للنصب اذ المقص لكن حذف لبعده بالصفة لاحتمال
 كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقص فان المقص الحكم على كل شي انه
 بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شي مخلوق لنا انه بقدر فانه يبين
 كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله نعم كما هو مذهب المعتزلة
 في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامر ان اي الرفع والنصب فالتكلم

ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قايم وعمرا اكبره اي عنده
 او في داره وبخلاف ذلك والا لا يصح العطف على الصوري لعدم الضمير
 اي يستوي الامر ان فيها اذا عطف الجملة التي وقع الاسم المذكور على جملة
 ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه ^{للفعل}
 والوجهان المستويان لحصول التاب فيها في الرفع يكون اسمية فيعطف
 على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصوري
 فعليه فان قلت السلامة من الحذف محم للرفع قلنا هي معارضة بقدر العطف
 عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبرى اي في غير
 مفعوله عنها قلنا هذا باعتبار انتهى اما باعتبار المبدأ فالصوري اقرب
 يجب النصب اي نصب اسم المذكور بعد حرف الشرط والمادة بهما ان
 ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط عكها ما سبق من اجتناب الرفع
 مع غير الطلب واجتناب النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف ^{التخصيص}
 وهو ملا والاول لا ولوما واذا وجب النصب بعدهما الوجهين وهما
 على الفعل لنظا او تقديرا بحرف زيد اضربه ضربك مثال حرف الشرط
 والاريد اضرب مثال حرف التخصيص وليس مثل اريد ذهب منه
 اي من باب الاضمار على شرط التفسير فان زيدا فيه وان كان لفظ ^{في}
 النظرة ما امر عاملة على شرط التفسير فان زيدا فيه وان كان لفظ ^{في}

النظران مما اضمر عامله على ربط الفير والمختار فيه نصب لوقوع الاسم
المذكور فيه لعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد معنى السطران ليس
منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مستقبل عنه لصيغة كنه في حيث
لوسط هو ومناسبة لنصبه لان ذهب به لا لعمل النصب وكذا مناسبة
اعني اذهب فان قلت لا عصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخره
ينصبه مثل يلايس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلايس
الذهاب براذلا به احد بالذهاب به او اذهب لحد قلنا الماد بالمتا
ما يراى الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالاجتناب
ونصبه عرجاير بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شرط التفكير في متا
النصب وكذا اى مثل ازيد وذهب به قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبراني
صحايف افعالهم فليس من باب الاضمار على شرط التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شئ في الزبر فقول في الزبر ان كان متعلقا بفعل
قد قد المعنى لان صحايف افعالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فعلهم الكرام الكاين اوقعوا فيها كناية افعالهم وان كان صفة شئ
خلاف نظا الايات المعنى المقص اذا المقص ان كل شئ هو مفعول لهم كاين
في الزبر يكتوب فيها موافقا لقوله نعم وكل صعر وكبير مستظرا ان كل كاين

في صحايف افعالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدا والمفعول
الفعلية صفة لشي والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وتقديره كل
هو مفعول لهم ثابت في الزبر حيث لا يغادر صعره ولا كبيره واعلم انه قد
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المستقل عنه تضييرا ومتعلقا امر او نهيافا
فيه النصب والظان قوله نعم الزانية والزاني فاجلدا وكل واحد منهما اذا
حت هذه القاعدة مع ان القراء في الفقه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر الحاجة الى ان يخلوا الاخراج عن القاعدة المذكورة
ليلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما يخلوا الاخراج فقال
ويحو الزانية والزاني فاجلدا وكل واحد منهما الفاء من يتطابق في الشرط
عند المبرر يكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موكلا في معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط خبر المبتدا كالجاء والقاد داخل
عليه مبتدا بالشرط على سببه الخاء وشمل هذا الفاعل لا يعامل اى جيت فيها
قله فامتنع تسليط فعل المذكور بعده على ما قبل فتبين في الرفع والاية
جملتان مستعلتان عند سببها اذا الزانية مبتدا محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والمجرور محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتعلق
عليكم بعد وقوله فاجلدا واجلة ثانية لبيان الحكم الموعود والناخذ
ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدا ووقل زانية وللتفسير خبر الجمل

لا يعمل في حيز آخر مع التليط فلا يدخل في الضابطتين الرفع
والاوان لم يكن الفاعل بمعنى الشرط ولم يكن الاسم جلي من انضامه يكون
داخل تحت الضابط فالمتأرجح فيه الضبط واختيار الضبط بعلافتي التثنية
على الرفع فلا بد من جعل الفاعل بمعنى الشرط او جعل الاية جليتين لتعيين الرفع
من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها التثنية
ولما وجب حذف الفعل فيه فبعض الوقت عن ذكره وهو في اللغة محذوف
شيء وتقيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه الضبط للمفعول
سقدر راق تحذيرا اي حذر ذلك المفعول يحذرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا مابعد اي مما بعد ذلك المفعول او ذكر
الحذر منه مكررا على صفة المفعول عطفا على حذر او ذكر المذكور في ذلك
قلت فعلى هذا الابد من ضمير المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر في موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول تقدير راق ذكر مكررا
وضع المحذره منه موضع الضمير العايد للمفعول اشعارا بان محذره منه لا محذر
مثل اياك والاسد وياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوع التحذير
ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
من حذف الارب وهو ضمير بالعصا وبعد حذف الارب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذره منه هو الاسد والمذوف فان المراد من بعيد الاسد

او المحذوف من نفسك عن يرها منها لا محذره منها والطريق الطريق
مثال الثاني نوعي اي اق الطريق الطريق ولا يحذف عليك ان تقديره
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال انيت زيد من الاسد قس على ان تقديره
مثل بعدد وع تقدير بعدد في مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على التقدير
عن الطريق لا على تبعية فالصواب ان يقال سقدر بعدد او الق و
تخوما فيقدر مثل بعدد في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك فان المعنى على بعدد نفسك مما هو ذلك كالاسد ونحوه
وتقدير مثل اق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك و
الاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه
ايضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير والتتابع خارج عن الحدود دليل
ذكرها فاما بعد فنقول في معنى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول
في المثال الاجرة اياك ان تحذف سقدر من اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا نقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقديرين وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن في
تقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
المقاس مع ان وان وان شاذ كثيرا في غيرهما ولما حذف العاطف فالتثنية

الانذار هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور انتمنا في صلب الفعل
 الملقوط او المقدر او شبه كذلك ومطابقة اذا كان القاعلم مصدر اقتر
 ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ زمان او مكان
 عن يفعل فيما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج
 به ما لا يذكر فعل فعل فيه يحوي يوم الجمعة ومطيت فانه وان كان فعل فيه فعل
 لا محالة لكنه ليس بذكر لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة واخلافه فان يوم
 الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهور يوم الجمعة لا يكون الا
 الجمعة فلما عثر في التعريف قيد الحثية اي المفعول فيه ان فعل فيه فعل مذكور
 من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
 ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
 انه على تقدير اعتبار قد لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصور للعرض
 وقوله من زمان او مكان سان لما الوصول او الموصوفه اشارة الى اقتر
 المفعول فيه ونهيدا لبيان حكم كل منهما وهما في المفعول فيضمان ما ينظر فيه
 في وهو محمول وما يتقدم فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاص
 اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره
 واما الجور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر المفعول فيه وهو الفاعل حيث
 الجور ايضا مفعول به ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول به

في اذا التلطف بها وجب الجور وظروف الزمان كلها منها كان الزمان ومقدرا
 تقبل ذلك اي تقدر في لان اليهم منها جز من هو الفعل فيصير انصا به واسطة
 كالمصدر والمحدد منها محمول عليه اي على اليهم لا شرا كهما في الزمان
 نحو صمت دهر فطرت اليه وظروف المكان ان كان المكان بهما
 قبل ذلك اي بتقدير في حلا على الزمان اليهم لا شرا كهما في الابهام نحو
 خلفك والاي وان لم يكن بهما لم يكن محدودا فلا يقبل بتقديره
 يمكن جلا على الزمان اليهم لا خلاصهما اذا ما وصفه نحو جلت في المجد واليهم
 للمكان بالجهاد الست وهي امام وظن وتبين وشمال وفوق وتحت وما
 معناها فان امام الايجلا تناول جميع ما يقال وجهه الى القطع الا ان
 فيكون بهما لما لا تناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية فيها
 قال وحمل عليه اي على اليهم المفعول عند ولدي وشبههما خورون وسوى لهما
 هما اي لهما عند ولدي ولم يذكر وجه جملتهما عليه لان حكمهما في
 بعض النسخ لا بهما كما هو الطاوكد وحمل على اليهم من المكان لفظ المكان
 وان كان معنا نحو جلت مكانك لكثرة في الاشتغال مثل الجاهات التي لا
 وكذا حمله على ما بعد دخلت وان كان معنا نحو دخلت الدار لكثرة في الابهام
 لا لابهام على الاحكام على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه منصرف
 لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله عرف الجور لكنه حذف لكثرة استعماله

شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاص اصطلاح القوم تقدير واللام
 لانها اذا ظهرت لنم الحزب وانما خض اللام بالذکر لانها الغالبة في تقليد
 الافعال فلما ابتد برغيها من والاه في معانها من دخول المفعول كقول
 نعم خاشعاً مستضعفاً من خشت الله وقوله عظم من الدين هادوا وخرنا
 وقوله علي السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير
 عبارة عن حرفها عن اللفظ والبقاء في الية وكان الاصل بقاءها في
 والية فلا حاجة في بقاءها في الية الى شرط بل الحاجة اليه لما يكون في خبرها
 من اللفظ ولهذا قال ولما حوز حرفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير
 اللام فيجوز حذفها كما حوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا لاجل انما
 اذا كان عنيا كحزبك الميم لفاعل الفعل المعلن اى اتخذ فاعله وفاعل عامل
 اختار انما اذا كان فعلا له ونحو جيك بجك اياى ومقارنا الى الفعل
 الذکور في الوجود بان يتخذ زمانا وجوده نأما حوزته ناديا او زمان
 الضرب والتاديب واحدا لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمانا
 وجود احد مما معصا من زمان وجود الآخر نحو قدمت عن الحزب فان
 زمان الفعل عن العقود بعض زمان المفعول له اعني الجين ونحو شهدت
 الحزب ابقاعا للصلح بين الرقيقين فان زمان المفعول له اعني ابقاع
 الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحزب واختار بذلك القيد اذا ذكر

مقارنا الى الوجود نحو كرمك اليه ولو عدى بذلك اسر ولما اشترط هذه
 الشرايط لان هذه الشرايط شبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطة فتعلق
 المصدر بحال في ماذا الخ لشي منها اى الذى فعل
 بمصاحبة بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل منه والمفعول في
 وقوع الفعل عليه فقولنا مع مفعول ما لم يسم فاعله اسند الى المفعول كما اسند
 الجار والمجرور في المفعول به وفي قوله والضمير المحرور راجع الى اللام واعتد
 نصبه بما حوز بعض الناحية من اسناد الفعل الى لزم النصب وتكريرا
 جنبا على ما هو عليه في الاكثر واليه ورد في قوله تعالى فقد قطع ينكم على قراءة
 النصب وفي بعض الجواشي ان تداء الى شريف جدا وقيل الوجه ان جعل
 من قبل وقد قيل بين العير والزوان فانه مفعول ما لم يسم فاعله في الضمير الرجوع
 الى مصدره اى حل المسألة لان من لزوم طريفة لا تقام مقام الفاعل فاعله
 هذا معناه الذى فعل فعل مصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
 ضمير رجعا الى مصدره والضمير المحرور للوصول مذكور بعد الواو واختار
 عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة مفعول فعل اللام متعلق بمذكور
 اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول فعل واو اذ اياهما
 كان ذلك المفعول فاعلا نحو استوى الماء والنشأ وسواهما كذا
 وزيداهم وسوا كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كما لما بين المذكور

او معنى اي معنوا نحو مالك وزيدا اي ما تضع والمراد بمصاحبة المفعول
 الفعل شاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو ضربت وزيدا او مكان
 واحد نحو تركت الناقة وفضيلا ارضعها فلا يسمي بالمتكلم بعد الواو
 العاطفة نحو جازي زيد عرقا فانها لا تتدل الا على المتكلم في اصل الفعل دون
 العلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل ومعناه
 هو وسط الواو التي تعني مع ولما وضعا الواو موضع مع لكونها خصة
 واصلا الواو العطف التي فيها معنى الجمع فاجب المعية فان كان اي واحد
 الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
 وغيرها لفظا وجازي لم يح العطف ولم يتع فلا يمتنع مثل ضربت زيدا
 وعمرو والوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعول
 حايان نحو متانا وزيدا بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
 وان لم يح العطف بل يتع تقين النصب مثل حيث وزيدا فان العطف
 في منع عدم الفاصل لا تأكيد المضل بالفصل ولا يغيره وان كان الفعل
 معنى اي امر معنويا سيطر اللفظ وجازي لم يتع العطف ^{العطف}
 حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوي بل لا حاجة مع حوازه وجوه اخرى هو ^{العطف}
 نحو ما زيد وعمرو والا اي وان لم يح العطف بل يتع تقين النصب
 لا وجه سواه نحو مالك زيدا وما شاك وعمرو فانما اتبع العطف فيها ^{العطف}

على الضمير المحرور بلا إعادة الجار غير جازي ولم يح عطف عمرو على ان
 عن شأنهما الا ان شأن احدهما ونفس الاخر ولما حكنا ان العطف في الفعل في هذا المثال
 لان المعنى ما تضع وما يماثلة فاشاك وزيدا ما تضع وزيدا معنى مالك وزيدا
 ما تضع وزيدا معنى ما لزيد وعمرو ما تضع زيد وعمرو لما فرع
 من الفاعل شرع في المحققات بها وهو ما يتبين هية الفاعل او المفعول
 اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو اللفظ وبذكر الهيعة محرم من الذات
 الذات كالتعريف باضافتها الى الفاعل والمفعول محرم من غير متعلق ^{او المفعول}
 كصفة الجنداء نحو زيد العالم اخوك ويقيد محرم صفة الفاعل او المفعول فانها
 تدل هية الفاعل او المفعول مطلقا لان حيث هو فاعل او مفعول وهذا الذي
 على سبيل منع الخلق لا الجمع فلا يخرج عن مثل ضربت زيدا واكيين لفظا ^{معنى}
 اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
 فاعلا للفاعل او مفعولا للمفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير معنى
 خارج عنه يفهم من مخوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما ^{معنى}
 اي معنويا بان يكون فاعلا للفاعل او مفعولا للمفعول باعتبار معنى بينهما
 من مخوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم
 من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل في الحال عن المفعول معه لكونه ^{الفاعل}
 او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه معنى ^{الفاعل}

الضرب شديد او كذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
 فاعلا او مفعولا يصح حذف وقيام المضاف اليه مقامه فكانه المفاعل والمفعول
 نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فان يصح ان يقول بل
 ابراهيم مقام بل مع ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف
 فاعلا او مفعولا وهو حي المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
 عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى وابرهم لا يصح عن
 فقوله مصححين حال عن مولا باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر
 التي اصله والدابر مفعول ما لم يم فاعله باعتبار الهيم المستكن في المقطوع كما
 حال عن مفعول عن مفعول ما لم يم فاعله ولو قرأ بيتين على صبي العلوم
 من باب الفعل اوسين على صيغة المضارع المحمولى من باب التفعيل وجعل
 متعلقة بالمفعول وخل فيه الحال من المفعول به او المفعول المطابق
 من غير حاجة الى نعم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حاله من المضاف
 اليه مثل ضربت زيدا قايما مثال للفعل المفعول حقيقة فان عليه التكاليف
 ومفعوليه زيدا انما باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
 ام خارج وبما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قايما مثال للفعل المفعول
 حكما فان فاعيله الضم المستكن في الطرف انما باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضم المستكن ملفوظ حكما وهذا

قايما مثال للمفعول لان مفعوليه زيدان باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
 بل باعتبار معنى الاشارة والتعنه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
 ليسا بقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى يقرر في نظم الكلام اشياء
 وانبه ويصر زيد مفعولا لفظيا بل مفعولية انما في اعتبار معنى اشرا وابنه
 الخارج عن منطوق الكلام المعبر بصحة وقوع القيام حاله في معنى لا لفظ
 وعالمها الحامل للحال اما الفعل الملفوظ والمقدر نحو ضربت زيدا قايما
 وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدر با الفعل او شبهه وهو ما يعمل
 عمل الفعل وهو من تركه كاسم الفاعل نحو زيد اذهب لكذا وزيد في الدار
 قاعدا ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد ضرب
 قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستبط من نحوى الكلام
 من غير تقيد به او تقديره كالاشارة او التيه في نحو هذا زيد قايما كما
 وكالثناء والتنبي والتعجب او التيه في نحو ما زيد قايما ولينك عند ما يمتدح
 في الدار قايما وكانه اسد صاملا وشرطها اي شرط الحال ان يكون كونه لان الكونه
 اصل والعرض هو تفيد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف لا يد
 على العرض وان يكون صاحبها معرفة لا محكوم عليه في المعنى فكان الفصل
 التعريف غالبا اي ليس شرطها يكون صاحبها معرفة في جميع موارد ما بل في
 موارد اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما

ما يكون في الحال في مكره موصوفه بحجاء في رجل من عيتم فارسا او عنيه
 عنا بالمعرفه لاستقرارها نحو قوله تعجبنا فرق كل امرجيم امر من غدا ان
 جعلت امر احال من كل امر او واقع في حيز لا تشبهام نحو سئل اتيك رجل ركبا
 او بعد الانقضا للنفق نحو ما جاءني رجل الا ركبا او قدما علي الحال نحو جازي ركبا
 رجل وثانيها ما يكون في الحال في غير هذه الامور غالب مراد وقوع الحال واكثر
 هو هذا القسم ووقع الحال في هذا القسم شروط كون صاحبها معرفه ففوقه
 قبل اشتراط كون صاحبها معرفه لا يكون صاحبها معرفه حتى يقال ان غايه كون
 صاحبها معرفه المبني من خلفه في بعض المواد ينفي الشرط ويحتاج الى ان يصير
 الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفه مبتدا وحده موقوف على قوله
 وشروطها ان يكون مكره وارسلها العراك ولم ردها ولم تشفق بعض الناس
 الت للدين نصف الحال الوخش والالتن تقول ارسل حال الوخش ^{المادة} والالتن وكان
 بالارسل البعث او التخله من الرسل وما رداي له امره مكره متراجمه ولا ينزله
 اي لم تشفها عن القراك ولم تشفق اي لم يحف على بعض الدخان اي على ان لم
 يتم شرب بعضها بالدخان والدخان هو ان يشرب المرء من العطن الى
 الخوض ويدخل من بعض عطش اثنين ليشرب منه ما غناه لم يكن يشرب ^{لعل} منه
 المراد به هنا نفس مداخل بعضها في بعض او المعنى على نقص شئ نقص حال ^ت
 به وحده ونحوه مثل فقلت جهلك متاول بالكره فلا يرد نقصا على قاعدة

اشتراط كونها مكره وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادره لانفعال عند
 اي عراك العراك وينفرد وجه اي المراه وتجهل جهلك فهذا للمل الفيل
 وقت حال هذه المصادره منصوبه على المصدره فثانيها انها معارف موضع
 موضع التكرات اي معتكره ومنفرد او مجتهدا فالصوت وان كانت معرفه فهو
 في القدر مكره كما ان حسن الوجه في صورة المعرفه في المعنى مكره فان كان
 صاحبها اي صاحب الحال مكره محصه لم يكن فيها شائعه تخصيص ما سوى القدر
 ولم يكن الحال شريكه مساو من معرفه وجبقت يما اي تقديم الحال على صاحبها
 لخصيص المكره بتقدمها لانها في المعنى مبتدا وخبر وليلا يلتبس الصفه
 في الضم في مثل قولنا ضربت رجلا ركبا ثم قدمت في سائر المواضع وان
 يلتبس طر في الباب ولا يقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قليلا كغيره فاعدا
 على العامل المعنوي قد عرفت مما قيل العامل المعنوي وان هو مقدر
 بالفعل او اسم الفاعل مثل الطرف وشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه ^{خل}
 في الفعل او شبهه فلي هذا معنى الكلام وان الحال لا تقدم على العامل ^{للعن}
 الفاعل الجار في الطرف اي خلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان
 خلافا فيسيويه لا يحوز له انظر الى ضعف الظروف في العمل وجوبه ^{جفت} الا
 بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار ولا قائما في الدار ^{قائما} ولا
 وعمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مثلها للظرف لما فيه من معني

الطرف الا ان الطرف يتقدم على عامله المعنوي لتسعه في الظروف
 والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الطرف واخل في العامل المعنوي واما
 اذا جعله واخل في العامل المعنوي كما هو الظاهر كما هو الظاهر فالمراد هو ^{حتم}
 الثالث لا غير وكما لا غير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك ^{يقدم}
 على ذي الحال الجورس كان محورا بالاضافة او حرف الجر فان كان ^{محورا}
 بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا بخلافه في مجرد عن الثابت ضاربه
 رند وذلك لان الحال تابع وفتح لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
 على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان محورا بحرف الجر فغير خلاف
 فيسويبه واكثر البصر من متعون تقدمها على العله المذكورة وهو المختار
 عند المص وهذا قل على اللاح ونقل عن بعضهم الحواشي استدلوا بالبقاء
 نعم وما ارسلناك الا كاذبا للناس ولعل الفرق من حرف الجر والاضافة ان
 حرف الجر يعد للفعل كاهمية والتضعيف فكان من تمام الفعل وبعضه ^{فوق}
 فاذا قلت ذهبت راكبة فندفك قلت اذهبت راكبة هذا المحرور ^و
 الحقيقة لس محورا ولجاب بعضهم عن هذا الاستدلال ^{الكاف} جعل كانه ^{الكاف}
 والتالبا لاه وبعضهم جعلها مضافا لمصدر ماى ارساله كانه وبعضهم جعلها
 مصدرا كالكاذبة والعاد والكل كليف وتعنف وكل ما دل على ^{ان}
 سوا كان الدال اشتعا او جامدا ^{ان} تقع حال من غير ان يول الجامدا ^{الاشتق}

لان المقص من الحال بيان الهية وهو حاصل وهذا ر على جمهور النخاة حيث
 شرطوا استعان الحال وكلفوا في تاويل الجامد المشتق ومع هذا فلا ^{شك}
 ان الغلب في الحال الاشتقاق مثل بر او رطب في قولهم هذا بر او هو ^{لقد}
 فيه حموضة طيب منه رطب وهو ما في جلاوة صفة مع كونهما جامدين ^{لان}
 للاثم على صفة البسرة والرطوبة والاحتاجة الى ان يول البسرة والبسرة ^{لقد}
 بالمربط من ايسر الخ ل اذا صار ما عليه بر او رطب اذا صار ما عليه رطب ^{لقد}
 في رطب ايهب ما تفق النخاة وفي ايسر النخاة عند محققهم وتقدم بر على ^{لقد}
 التفصيل مع ضعف في العمل لانه اذا تعلق شي واحد لان باعتبار ^{لقد}
 يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرة تعلق بالمشار اليه ^{لقد}
 وهذه الحقيقة وان لم يكن مقبلة في الابدان ضارة في الطيب لكنه لما كان
 الضم بالنسبة الى المظهر كعدم اقيم المظهر بقامه ووجوه ان يلى والطبيعت
 به من حيث انه مفصل عليه وهو صفة من فحج ان يلى قل الرضى ولما ^{لقد}
 المسكن في افعال وان كان مفصلا لكنه لما لم يظهر كان كاعدم ^{لقد}
 هذا فلا ارى ما سابان يقال وان لم يسمع زيدا حسن قايما من قاعد ^{لقد}
 بعضهم ان العامل في مراسم الاشارة اى اشارة الى حال كونه ^{لقد}
 يصح لا يمكن ان يكون المشار اليه اليابس فلا سقيدا الاشارة ^{لقد}
 لانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يوجب ^{لقد}

رطبا ويكون اى الحال جلا لاكتنا على الهيكل المفردات فيخرج وقت حالها
 ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبر محتملة للصدق والكذب لان الحال امر الجذر
 عن ذى الحال واحرازها على قوة الحكم بها على الحال الاشارة ليصلح الحكم
 بها على وما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
 مرسطة لغيرها فاذا وقت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها الى صاحبها
 وهي الضمير والواو والجملة الجزئية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
 مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منفيّاً او مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منفيّاً فلهذا
 فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية تلتزم بالواو والضمير بقوة الاسمية في هذا
 فناسان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو حيث وانما ركب وجبت وانت
 راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لا يثبت على الرابط في قول
 الامر فاكتمل لها مثل قوله تعالى كنتم نبياً وادم بين الماء والطين
 وهذا اى الرابطة بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال المستند
 واما في المؤكد فلا يجوز الواو ونقول هذا حق لا شك فيه وذلك لان
 الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشد الانصاف بينهما او بالضمير وحده على
 ضعف لان الضمير لا يحسن ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر
 نحو كنه فوه الخ فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية
 يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً ملتبساً بالضمير وحده لئلا يقطع المعنى

الفاعل المستقضى عن الواو نحو جاني زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة
 الاسمية والفعلية المستقلة على المضارع المثبت من الجمل المشتمل على المضارع المنفي
 او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
 عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية في المضارع المنفي نحو جاني
 زيد وما يتكلمه علامة او جاني زيد ما تكلم علامة او جاني زيد وما يتكلمه
 المثبت نحو جاني زيد وقد خرج علامة او جاني زيد قد خرج علامة او جاني
 زيد وقد خرج عمر والماضي المنفي نحو جاني زيد وما خرج علامة او جاني زيد
 وما خرج عمر ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقترن زمان
 الى لفظ على الماضي المثبت الواقع حالاً لا يتلوهما على قرب زمانه الى زمان صدق
 الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه نحو انما المتبادر من الماضي المثبت لانا
 وقع حالا ان مضراً ما هو بالنسبة للزمان العامل فلا بد من قد حتى نقر اليه
 فتأريه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
 لا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاني زيد قد كبر علامة او عند
 سقر نحو قد جاءوا كم حضرت اى قد حضرت وهذا الخلاف مذهب السيبويه
 والبادق انما لا يحسن ان حذف قد في سيبويه بل قد قد حضرت صدوره
 حضرت صورهم فيكون جملة حضرت صفة من صوف محذوف هو الحال
 المبردة بجعل جملة وعامية والمنايا تترط ذلك في المنفى لاسم المنفى لا فاعلم فيتم

ويحذف حرف العامل والحال القيام فيه حاله كقولك لما فرأى الشارح
 الفرو المستند لم يرد امدا اي مرشد امدا يقرينه حال الحاطب وقوله
 مهديا لما صعد لشد او حال بعد حال او مقاليه كقولك راكبا لمن يقول
 كيف حيث اي حيث راكبا تقريرا السؤال منه قوله نعم المحب الانسان
 جمع عظامه بل قادرين اي على جمعها قادرين ويجب حذف حرف العامل وبعض
 الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا اي التي لا تنقل من صحتها
 مادام موجودا غالبا على المقلد والمتقليد العامل خلاف المؤكدة
 مثل زيدا بول عطوفا فان العطوفة لا تنقل عن الوب في غالب الاقوال لجهة
 لفتح الهمزة او ضمها من جعل الامر بمعنى محققه وصرت فيه على عين او عين
 الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبت اي محققا بورك وصرت منها على عين
 او اثبتا كذلك عطوفا قال صاحب المفتاح الحق القديرات عندك ^{بهد}
 محي عطوفا وشرطها اي وشرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقروفا
 مؤكدة بمعنى جملة اختبر بها يوكد بعض اخا يها كالعامل في قوله تعالى
 للناس رسولا فانه لا يجب حذف اسميه اختبر بها اذا كانت فعليه فانها لا يجب
 حذف عاملها كما قال صاحب الكتاب في قوله تعالى قلنا يا موسى انك
 من قلة شهد فلا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الامة
 من اسمين لا يصلح ان العمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون

حذف واجبا نحو الله شاهد قايما بالقسط ما الى الاسم الذي يرفع الابهام
 واختاره عن البدل فان البدل منه في حكم المحذوفين رفع الابهام عن
 بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الرابع في المعنى الموضع
 له من حيث انه موضع له فان المستقر ان كان حسب اللفظ هو الثابت مطلقا
 لكن المطلق مصروف الحاكمل وهو الوصفي واختاره عن محولات غيا حارية
 فان قوله جارية يرفع ايهام قوله غيا لانه غير مدحج الموضع بل ثا في الابهام
 باعتبار تعدد الموضوع له وكذا تقع الاخترا من اوصاف المبهات نحو هذا
 الرجل فان هذا سلا اما موضوع لفهمه كل شرط استمال في خبرية او بكل
 خبرية ولا ايهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من حريته بل لا
 انما شاست تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام
 لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا تقع الاخترا
 عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص
 وعمر موضوع لشخص معين لا ايهام فيه لكن لما كان عمر اشرافا لم يذكر اللفظ الواقع
 في ابى حفص لعدم الاخترا لا الابهام الوضعي عن ذلك لان حقه طعن به
 عن العث والحال فانما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
 وعقود ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لصف من فلان ان الرطل
 له معنى معين متميزا هو اقل من النصف كالريم وعما هو اكثر منه كن ومنين ^{ايام}

فيه الامن حيث ذاته اي حذره فانه لا يعلم بحسب الوضع ان من جنس العمل او
 الخلل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم بحسب الوضع ان يقدري او يمتلي
 فاذا اريد رفع الابهام الوصي الثابت في بحسب الوضع ابتغى بصفة او حال يقال
 رطل يعلد اي واذا اريد رفع الابهام الداعي قبل زيتا و تيار رفع الابهام
 المستقر عن الذات لا التفت والحال فانما يعرفان الابهام عن الوصف
 مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى لشم التمر المدكورة ^{رطل}
 زينا والمقدرة نحو طاب ربي لثاقفانه في قوة قولنا طاب ^{رطل} شمس ^{رطل} زينا
 يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدرة فيه فالاول اي القيم الاول من التميز وهو
 ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد وعن معنى به ما يقال في المادة
 وشبهها والمضاف مقدار وصف طرفة وهو ما يقتدر به الشئ اي يعرف به قدره
 ومن غالبها اي في غالب المواد واكثرها اي يرفع الابهام منه مطلقا ^{رطل}
 ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك الابهام في اكثر والمقدار لما حقق
 في ضمن عدد نحو عشرين درهما وسباني ذكر في العدد وبيان في باب اسماء ^{العدد}
 واما في ضمن غير العدد ودر كالموزون ودر العدد كالموزن ^{رطل} ^{رطل} ^{رطل}
 فان الرطل وصف من سوان سنا وكالكيل من قيران رطل كالدع نحو دراهم
 وكالقياس نحو على التمر مثلهما زيدا والمادة بالمقادير في هذه الصور ^{رطل} ^{رطل} ^{رطل}
 لان قولك عندي عشرين درهما ورطل زيتا ودرهم توباد على التمر مثلهما

زيدا المادة بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير واما اقتصر المص
 على الاشياء الثلاثة لانه كان يحيط بظهوره المستعمل ان ما يتم به المفرد وهو التويز كما
 في رطل زيتا او الوزن كما في سوان سما او الاضافه كما في على التمر مثلهما
 زيدا ولهذا المستوف اقام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
 على حاله لا يمكن اضافته معها والاسم مستقل الاضافه مع التويز ونون الشئ
 والجمع ومع الاضافه لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم باحد من
 الاشياء ثابته الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما في شئ التمر الا في بعده
 المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقدان نفع بعد تمام الكلام
 فيصير ذلك الاسم التام قبله مشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
 انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل
 الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
 فلا يضاف معها لا ينصب التمر عنه فلا يقال عندي الرطل بخله مدي اي
 التمر وان كان الاسم التام شئ او مجزعا ان كان التمر حشا وهو ما يشابه
 اجراه ويقع مجزعا عن التام على القليل والكثير فلا حاجة الى شئ وجمعه
 كالما والتمر والزيت والضرب بخلاف جل وفسر الا ان يقصد الانواع
 اي ما فوق النوع الدحد فيشمل الشئ ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
 فلا بد من ان شئ او جمع قل وفي تخصيص قصد الانواع بالاشياء فلهذا كان كما

يقال طاب زيد جنتين للنوع جاز يقال طاب زيد جنتين للعدد ويمكن
 ان يحاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
 الكلية او الشخصية وجمع اي يورد التمر على ما فوق الواحد حوازي حيث لم يقصد
 الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عند ثوبين اذا ثوابا ثم ان كان الى الفرد
 المقدار بالتقنين او يكون التثنية والمعنى ان وجد التمر متساويا في الفرد
 او يكون ما التثنية فانه لما لم الاسم بهما اقص التمر خارت الاضافة اي
 اضافة المفرد المقدار الى التمر اضافة يانه باسقاط التقنين وتكون التثنية
 حوازا ما يكثر الحصول العرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخييل
 نحو طاب زيد ومناسن والاى وان لم يكن بتقنين او يكون التثنية
 بتقنين الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الاقله في تقنين الجمع وعشر
 اما في الاضافة فلا يلزم اضافة المضاف واما في تقنين الجمع فلا يجوز ان يضاف
 الى غير المخرج عشرتك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الجاهل الى التثنية
 الى الميزان والالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثله عند اضافة عشرين الى
 رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم عشري من رمضان فلا
 في غير صورة الالتباس الا على قل يكون الباب اقرب الى الاطراد ^{باعتبار}
 عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار ^{للم}
 يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا مضاف ولا كيل ^{باعتبار}

نحو حاتم حديدان فان المعانيهم باعتبار الجنس نام بالشون فاقضى متزاو
 الحفظ اى جنس التمر اضافة غير المقدار الى اكثر استعمل الحصول العرض
 مع الحذف ولقص غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهومات
 المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمر هو
 ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عنه عنه كان الظان يقول
 عن ذات مقدرة في جيبه في جيبه لكن لما كان الابهام في طرف التثنية
 يستلزم الابهام فيها ويرفعه عنها يستلزم الرفع عنها عن جيب مقصدا
 عليها متساوي ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
 اذا لم يجر والنسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنه في جملة او مضافا ها اى اثنا ^{بها}
 عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الخوض متلى ماء او اسم المفعول نحو الا ^ض
 معوم غيونا او الصفه المشبهة بحوز يد حسن وجها او اسم القليل نحو زيد
 افضل ابا او المصدر نحو اعجني طيبا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حبك
 زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتثنية خاص بالمتنصب عنه وزيد
 طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتثنية يصح ان يكون لما اسصب عنه وتلقفه
 وحيث لا وزن في التثنية بالجملة ومضافا ها فندان المثالين في قوة اربعة
 اشله فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا او بافتقار وابوه وراى او علما
 عطف على نفسا واما بحسب ^{المعنى} فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير

مختص بالآخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمر الواقعة في الجملة او ماضاها
 هاجت امثلة فالقن عين غرض في خاص المنصب عنه والدار عن غير غرض
 هو معلق المنصب عنه والاب عين اضافي محتمل لها والابوه عرض اضافي
 والعلم عرض غرض في وكل منهما معلق المنصب عنه وفي ايضا وعطف على
 في جملة او ماضاها مثل يعجبني طيبه فناء ترك لانه اظهر التيمات ولا خفاء
 به واما ابوه ودارا وعلما اورد هذه الامثلة في وفق ما سبق ودارا عليه
 قوله نعم والله درهم فاريا اشارة الى ان التمر قد يكون صفة مشتقة وانما
 لما اورد صاحب الفصل ثانيا لالتم التمر المفرد على ان يكون الضمير فيهما كضمير
 ربه رجلا ويكون فاريا غير لغز اراد ان يبينه على انه يصح ان يكون مترا
 عن نبي ان يكون الضمير معيا معلوما والابهام يكون في نيب الدار والدار
 في الاصل اللين وفي خير كثر العرب فاريد بالخير الى الله حرة فاريا والدار
 اسم فاعل من الفراسد بالفتح مصدر ورس بالضم اي حرق بالمر الحيل ولما القاصه
 بالكسرة من التفرس ثم ان كان اي التمر بعد ما لم يكن اضافي المنصب عنه لاسما
 لاصف يصح جعله لما انتصب عنه والملا جعله اطلاقا على التعريف عن جازان
 تكون ذلك التمر تارة له اي المنصب عنه بان يكون مراد رفع الابهام عن قنارة
 متعلقه بان يكون تير ارفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والحوال
 مثل اما في طاب زيدا باقانه يعان جعل عباره عن ريد جازان يكون تارة

مترا عن زيد اذ الريد اسناد الطبيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجازان يكون تارة
 مترا عن متعلقه باعتبار ان الطبيب سندا متعلقه وهو الوه والاولى ان
 لم يكن التمر بعد ما لم يكن اضافي المنصب عنه اصح جعله لما انتصب عنه في لغة
 خاصة نحو طاب زيد ابو عمرو دارا فان هذه الالفاظ اضافي المتعلقه
 ولا يصح جعلها بالضمير عنهما فمعلق متعلق زيد وهو الذات المقدره لشي
 التي المنسوب اليه زيد في طابق التمر فيهما اي انها جازان تكون لما انتصب عنه
 سواء كان لصافيه او محتملا له والمتعلقه وفيما علق متعلقه ما قد ورد
 التمر وحمده وجمعه سواء كانت لموافق ما انتصب عنه مثل طاب زيدا
 يا والزيدان ابوين والزيدون ابااء ولعن في نفسه مثل قولك طاب زيدا
 يا اذا اردت اباا فقط وطاب زيدا ابوين اذا اردت اما وجدا وطاب
 زيدا يا اذا اردت اباا واحدا والفعلي كل من التقديرين اذ قصد وحده
 التمر اورد مفردا واذا قصد اورد ثنيه واذا قصد جمعته اورد جمعها فان
 ضيعة المفرد لا يصح ان يطبق على الشيء والجمع الا اذا كان التخصيص على
 والكثير فاذا قصد ثنيه او جمعته لا يلزم ان يترك ذلك الجنس او يجمع بل يكتفي
 ان لو تفرق مفرد الصيغة اطلاقا على القليل والكثير والحاجة الى تميز وجمعه
 نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالثنين
 الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من جمع

خطاب الزيدان علمين والزبدون علومها اذا اردت ان متعلق الطرفين كل
من الزبدان او الزيدان نوع اخر من العلم فان صيغ المقدر لا ينفذ ذلك
وان كان الى الترفه مشتقه مثل درهم فارس او لم يهاجوا كفى زيد جلالا
معناه كمالا في الرجولية كانت الصفة له الى ما اتصبت عنه المتعلقة
لان الصفة تدعى موصوفا والمذكور اولى موصوفية فاذا قيل خطاب
زيد والد كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
بخوانا وطقة الواو بمعنى مع والبطق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها لايها او مطابقة لايها وعجز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على حر كانت اي كانت صفة له ومطابقة لايها والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتهيؤ والجمع والتذكر والتأنيث لكونها حاملة للضمير
واحتلت الى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال بخوطاب زيد
فارسا اي من حيث ان فارس او حال كونه فارسا لكن زهارة من فيها هو الله
درهم من فارس وقر لهم عن من قائل بوبد التمر لان من تراد في التميز لا في الحال
وايضا المقص مدح بالفروسيه لا حال الفروسيه اذ قد لوح حال الفروسيه
من الصفات ولا يقدم التمر على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فالايقان
عندى درهماء عشرون ولا يتا رطل لان عامله اسم جاد ضعيف الغرض
للفعل شابهت ضعيفه كاد كراهه فلا تقوى ان يعمل فيما قبله والاصح ايجع المذا

ان لا يقدم التمر على ما هو عامل فيمن الفعل الصحيح او الفاعل الصحيح لكن زيد
المعنى فاعلا للفعل نفسه بخوطاب زيد يا اي خطاب ابوه او فاعلا له او جعلته
لانها بخوطابها الارض عيونها الى الفتح عيونها او اذا جعلته مقدرها بخوطابها
الا انما اي ملاءه الماء والفاعل لا يقدم على الفعل فكذلك ما هو معنى الفاعل
ومنها بحث وهو ان لما في قولهم امثلا الا انما من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله مقدي لان التكلم لما قصدت ان الاثالا الى
بعض المتعلقات الا انما ولو على سبيل التقرير وقدره وقع الابهام فيه لاهرم
بقوله ما فهو في معنى امثلا ما الا انما فاعلا معنى وذلك يعني مثل قولك
ريح زيد عارة فان الجارة تميز لرفع الابهام عن شي منسوب الى زيد وهو الجارة
فالفاعل في قصدك هو الجارة لا زيد وان كان اسناد الريح اليه حقيقيا واليه
مجازا وبذلك يدفع ما يوزن على قاعدتهم المشهورة وعما ان التمر عن الزيدان
في المعنى او مفعول من ان التمر في هذا المثال ومثاله لفاعل ولا مفعول فلا
يطرد تلك القاعدة خلافا لما في في المبرور فانما يجوز ان يقدم التمر على
الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفصيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وسكها
في هذا الجوز يقول الشاعر اتحلى العراف حبيها وما كاد نفسا العراف
تطيب على تدبر تانيث الضمير في تذيب فانح يكون في كاد ضمير الشأن المذكور

ويعد ضمير طبيعي سالي ويكون نشا من نسبة يطب اليها مقدما عليه ولما
على تقدير ترك الضمير ضمير كاد للحب ونشأ من نسبة كاد اليه اي وما كاد للنشأ
فلا شك وما قيل محتمل ان كل الت على تقدم تانيه ايضا على هذا الوجه بان
يكون تانيه الضمير الرابع الى الحب باعتبار النفس اذا المعنى وما كاد نفس
الحبيب تكلف وتقف غير قادر في التملك اي ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح الحاجة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه
الغير المحتاج الى التعريف كافي في تسمية القسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اخراها عليه الا بعد معرفة فقال
متصل ومنقطع فالمصل هو المخرج الى الاسم الذي اخرج واخر به عن غير المخرج
كحركات المستثنى المنقطع من مقدار حرثية نحو ما جاني احد الازيد او
اجزاء مثل رمت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المقدار لفظا او مفهوما
مخو جاني القوم الازيد او تقدير اي مقدار نحو ما جاني الازيد اي
ما جاني احد الازيد بالاعتراف بالصفة واخواتها واخر به عن مخو جاني القوم
الازيد وما جاني القوم لكن زيد جاني والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد
اي بعد الاخواتها غير مخرج عن مقدار واحد من حركات المستثنى
المصل والمستثنى الذي لم يكن دخلا في المقدار قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنس كقولك جاني القوم الازيد ام من ابا القوم الى جماعة خالية عن

زيد ولم يكن مخو جاني القوم الا جاري وهو المستثنى مطلقا حيث علم او لا
يصح تسميته كما عرفت وثانيا سفلون من تعريف تسمية في المذكور بعد الاول
سواء كان مخو جانا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حد روم الاحتصار من حيث
اذا كان واقعا بعد الا بعد غير مخرج وغيرهما غير الصفة قيده وان لم يكن
الواقع بعد الا في الصفة دخلا في المستثنى لئلا يدخل عنه كلامه وجب ان
ينبغي ولا يخفى ولا استفهام مخو جاني القوم الازيد واخر به عما اذا وقع في كلام
غير موجب للازيد وجب المنصب على ما سيجي واجاهه هنا الى تقدير وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى مشكوكا فيه ليخرج
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرف لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء دليل قوله او كان بعد عدى وخلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لخراج مثل قري الا يوم كذا فانه
مرفوع وجوبا المنصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند الصلة الفعل المقدم او معنى الفعل بوسط الا لا شئ يتعلق بالفعل
او معناه مطلقا معنويا اذ لم ينسب الى انساب احد ما وقد جاء بعد ما الكلام
فان بالمفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلامه موجبا وغير موجب
مخو جاني الازيد القوم وما جاني الازيد احد لا مشاع تقديم البدل على

منها ونقطاً أي المستثنى منصوب أيضاً وجوبا إذا كان منقطاً بعد لا
 نحو ما في الدار الأحمر في الأكثر أي في أكثر اللغات وهي لغات أهل الحجاز
 فإنهم قبائل كثرون وفي أكثر مذاهب الفخاة فإن أكثرهم وهو إلى الف
 الحجاز فأنقطع مطلقاً منصوب عندهم ولا يصور فيه إلا بدل العطف
 وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والفعل والمستثنى المنقطع هنا يصدر بظن
 الروية والعطارة ولما بنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين أحدهما ما يكون
 قبل اسم يصبح حذف وجوبا في القوم الأحمر أي ما يجوز في البدل وثانيهما
 ما لا يكون قبل اسم يصبح حذف فمهم يوافقون الحجازين في الجواب نصه
 كقوله تعالى لا تأمروا من أمر الله إلا من رحم الله من رحم الله من
 المرحوم المعصوم فلا يكون داخل في العام فيكون منقطاً وكان بعد
 خلا وعد أي المستثنى منصوب أيضاً وجوبا إذا كان بعد من عد أي بعد
 عدوا إذا جازوه مثل جاني القوم عدنا زيدا وبعد جاز من خلا خلوا
 نحو جاني القوم خلا زيدا وهو في الأصل لازم يتقدم إلى المتعول
 بمن نحو قلت الدار من الأيسر وقد ضمن معنى جازوا وحذف من وجوب
 الفعل فيعدي منه والتم هذا الصريح والحذف والأصل في باب
 ليكون ما بعده في صورة المستثنى التي هي ما بالباء وفاعلها ضمير راجع
 مصدر الفعل المقدم وإلى اسم الفاعل من وإلى بعض مطلق من المستثنى

منه والتقدير جاني القوم عدنا أو خلا محيهم أو الحجاز منهم وبعض منهم
 زيدا وبما في محل نصب الحالية ولم يظهر معها قد يكونا شبهة باللام التي هي
 في باب الاستثناء في الأكثر أي نصب بـ ما في أكثر الاستثناءات لأنها فعلان
 ماضيان كما عرفت وقد أحسن الجربها على أنها حرف جاز قال السيرافي لم أعلم خلافاً
 في جواز الجربها إلا أن نصب بـ ما أكثر ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب
 أيضاً وجوبا إذا كان بعد ما خلا أو ما عدا لأن ما فيها مصدرية محتصة
 بالأفعال نحو جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمر أي تقديره خلق زيد
 عمر بالنصب الظرفية تقدير مضاف أي وقت خلوهما أو خلق محيهم زيد
 ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة محيهم عمر أو على الحال يجعل المصدر بمعنى
 اسم الفاعل أي جاء وخاليا بعضهم أو محيهم من زيد وما عدا بعضهم
 أو محيهم عمر وعن الأخفش أنه أجاز الجربها على أن ما فيها زائدة ولعل
 هذا لم يثبت عند المصنف ولم يقدّر ولهذا لم يقل في الأكثر وكذا المستثنى
 منصوب بعد ليس نحو جاني القوم ليس زيداً وبعد لا يكون نحو سحى هلك
 لا يكون بشر أو أنما يكون نصب بعد ما لأنها من الأفعال الناقصة الناصبة
 للخبير ويلزم ضمها لاسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل
 من الفعل المذكور وإلى بعض من المستثنى مطلقاً وبما في التركيب على
 على الحالية ولعل أنه لا يستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل بفعل المنفرد

ولا صرف فيها لأنها قائمة مقام الأول لا صرف فيها ونحوه في المستثنى
النصب على الاستثناء وتحتار البدل عن المستثنى من قبله بعد الاحال من الضمير
للموجود حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاحا عن إلا احتراز
عما إذا كان بعد ما يرد واث الاستثناء مثل عدا و خلا وغيرهما في كلام غير
احراز عما إذا وقع في كلام موجب فانه مضروب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى من احتراز اذا لم يذكر المستثنى من فانه يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى من غير وادعى انه صفة الكلام غير موجب اي الكلام غير
موجب ذكر في المستثنى من ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدا على
منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكفى بذلك نحو ما فعلوه الاقليل بالرفع على
والاقليل بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحدا لا يزيد بالجر على البدل
والا يزيد بالنصب على الاستثناء وما مررت لاحدا لا يزيد بالنصب لما بطريق
البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جار غير مختار ولما اختار والبدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالفعل لا بالاصالة
وبواسطة الأول عراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على
العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى من
غيره يذكر ويخص ذلك المستثنى باسم المفعول لا برفع له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفعول المفعول له كإيراد المشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان

واقعه في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفد فائدة صحيحة مثل ما مضى لا
زيدا ذيع ان لا يفسد التكملة احدا لا يزيد بخلاف ضربي لا يزيد بالجر
ان ينصب كل واحد التكملة لا يزيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم فاصح
ان يثبت على جيل العموم ونحو ذلك كل حيوان بحرن فكذا الاقل عند المنفع
الا التماس او يكون هناك فنية ذلك على ان الملة بالمستثنى من بعض معين
مدخل في المستثنى قطعاً مثل قرأت اليوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم
اليوم كذا الطهور لا يزيد التكملة جميع ايام الداء بل ايام الاسبوع او الشهور
ذلك وتقابل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى من في الوجوب
في بعض الصور فاما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى من في غير الوجوب
نحو ما مر الا يزيد فيبغي ان يشترط في غير الوجوب استقامة المعنى
وانه لا يقع مثل قرأت اليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بآيام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص ضربي لا يزيد بان يختص المستثنى من بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك فنية فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جارية مع التثنية وغير جارية بدونها واجيب بان الغلبة
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي التثنية
لان اشتراك جميع افراد الجنس في استقامة تعلق الفعل بها ومخالفة واحد آياها
ذلك مما يكثر ويغلب ولما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد آياها

كما في المثال المذكور وبان العرف بين قولك قرات اليوم كما وضحي
 الازيد ليس الا بظهور قرينه واليه على بعض معين من المستثنى من مقطوع
 دخوله في الاول بعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضاً قرينة
 ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القدم الى النور
 الداخل فيهم زيد فقلت ضحي الازيد فالظان ذلك ايضاً مما يستقيم فيه ^{العرف}
 لكن الغالب عدم وحدان قرينه كذلك في الموجب والغالب وعدم اشتقا
 المعنى ومن ثم احيى محل ان المنفرد لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى
 لم يحدث بل ما زال زيداً الا لما اذعن ما زال ثبت لان نفى التثنية فيكون
 المعنى زيداً لما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشاعر
 يمكن ان يحل الصفات على ما يمكن ان يكون زيداً لما لا يتناقض ويستثنى
 من جملتها العلم او يجعل ذلك على المباينة في نفى صفة العلم كالمك قلت لكن
 ان يحصل في جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين سدرج في صورة
 الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بثبوت هذه التاويلات ارجاع جميع
 المؤايد الالهائية عند الاستثنا الى صورة الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك
 ضحي الازيد الماد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه
 المباينة في غلو الحمم على ضربك واذا انقدر البدل من حيث حمله على اللفظ
 اى لفظ السثنى من فعل الموضع ^{تتخل} محل موضع المستثنى منه لاهل لفظه لا بالتأني

واعراب غيرهما في الاستثناء دون الصفات هو خروج العرب موصوفه كالعرب
 المستثنى بالاعلى التفصيل المذكور فيما سبق فكان لما اجزى المستثنى للاضافة
 اسفل اعرابه اليه وعبراً في كلمة غير في الاصل صفة لولا انما على ذات بهمه
 باعتبار قيام معنى الغاية بها فالاصل فيها ان تقع صفة كالتقوى جاني رجل
 غير زيد واستعمل على هذا الوجه كثيراً في كلام العرب لكنها حلت على الاواسم
 مثلاً في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في معانية متباعدة
 لما قبله كحلت الاعلى اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الاعلى في الصفة
 غالباً الا اذا كانت اى الانابعة لجميع او اقلية بعد متقدد فربما يكون
 موصوفاً مذكوراً الاستثناء كما قد يكون مقدراً في غير مثل جاني غير زيد
 وبعد ما كان مذكوراً يكون متقدداً يوافق حالها صفة حالها اداة استثناء
 اداة استثناء اذا لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متقدد فلا يقول في
 الصفات جاني رجل الازيد والمتقدد اعم من ان يكون جمداً لفظاً كحال ^{الاستثناء}
 كقوم ورهط وان يكون شئاً فدخل فيه نحو ما جاني رجلان الازيد ^ي
 مكرراً معرباً باللام حيث يراد به العبد والاستغراق فيعلم التناول قطعاً
 على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم ^{تجدد}
 الاستثناء المقصود اوعده للتناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة كقوله
 زيد منهم ولا يتعدى المقطع غير محصور بالمحصر بوعان اما الجنس المستغرق

نحو ما جاني رجل او رجلان بعضه معلوم العدد على عشرة دراهم
 او عشرون ولما اشترط ان يكون غير محصور لان كان محصورا على احد
 الوجهين وجب دخول ما بعد الاية فلا تعد الاستثناء نحو كل رجل ^{لنا} الا
 جاني ولا على عشرة ادرهما ولما صار عند وجود هذه الشرايط
 الى حمل الاعلى غير لقدر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير
 ولذا قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة بالبقية ^{لنا} بقية
 غالبا لان قد تعد الاستثناء في المحصور نحو ما جاني ما يجرى رجل الا يزيد وقد
 لا يعتد في غير المحصور نحو ما جاني رجال الا واحدا والارجاء والاحكام
 ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه في بيان هذه القاعدة ^{كان} نحو
 فيها اي في السماء والارض آلهة جمع الاله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا
 اي غير الله لفسد اي خرجت عن النظام فالآية في الآية صفة لانها تاتى
 لجمع مكو غير محصور في آلهة وتقدر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
 يتبين فلم تحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على ^{المتك} المتك
 وهو انه لو حملت على ما والمعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله لفسدت
 وهذا لا يدل الا على ان ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وجوب
 نعم لولا ان يكون فيها آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت ^{للصفة} للصفة
 بمعنى غير فانه يدل على ان ليس فيها آلهة غير الله واذا لم يكن فيها آلهة غير الله ^{لا يثبت} لا يثبت

آلهة لان القدر يستلزم المفارقة وضمحل الا على غير فهي غير اي في جميع
 مكو غير محصور لوجه الاستباح ونذهب سبويه جواز وقوع الا في جميع
 الاستثناءة لا يجوز في قولك ما اتاني احد الا يزيد ان يكون الا يزيد صفة عليه
 اكثر التاخيرين كما بقوله وكل ارج مفارقة اخوه لعرايك الا الفقدان فالأ
 الفقدان صفة لكل ارج الاستثناءة والواجب ان يقال الفقدان بالصب
 حمل المص ذلك على التثنية ودون في البيت شذوذ ان آخران احدهما وصف
 كادرون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف انه هو المقوم وكل لا فلاة
 الشمول فقط وثانيهما الفضل الحيزين الصفة والوصف وهو قليل ^{والله} والله
 سوى وسواء الضم على الظرف اي بناء على ظرفية لانك اذا قلت جاني ^{القديم} القديم
 سوى او سوا زيد فكذلك قلت مكان زيد على الذهب الاحمر وهو من
 سبويه فمما عند لازم الظرفية وعند الكوفيين نحو خرجوا عن الظرف
 واللفظ فيها لفظا وجزا كقوله يمين بقول الشاعر ولم يبق سوى العود
 ونعم الاحض ان سواء اذا خرجوا عن الظرفية ايهم نضوبه اشكال الرفيع
 مقولون جاني سواء وفي الدارسون ومثل هذا في اشكال الرفيع ^{انما} انما
 على الظرفية قوله نعم لقد تقطع بينكم بالصب
 وسعفنا في قسم الفعل ان الله نعم هو المسند بعد دخولها اي دخول كان
 او احدى حواتها والمزاد بتعدي المسند دخولها ان يكون اساده الى اسمها ^{واقفا} واقفا

بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يقصور بعد تقبل الاسم
 والخبر فالاسناد الواقع بين اجزائ الخبر المتقدم على بقره لا يكون بعد دخولها
 بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بل كان زيد يضرب ابوه ولا مثل كان
 زيدا ابوه قائم بان يقال يصدق على ضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
 ويساس ايراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بالخبر
 ورودها للعدل فيما وردت عليه كما سقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
 مثل كان زيدا قريبا وامرأة اي امرج كان واخواتها كما مر خبر المبدأ في افعال
 واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
 حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالذكر المخصوصه لاختلاف اسمها وخبرها
 في الاعراب فلا يلزم احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيها اوجه
 احدهما لفظيا نحو كان المطلق زيد وكان هذا زيدا بخلاف المبدأ في الخبر
 الاعراب فيها لا يصح التقريب لانتفاءهما في بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
 اذا اتقى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يحسن تقديم
 الخبر نحو كان الفتي هذا او تحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان
 واخواتها لانه تحذف من هذه الافعال الاكان ولما احقت بهذا الحد
 لكثرة استعمالها في مثل الناس مجتريون باعمالهم ان خبرا في زمان شرافته
 ويعبر في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي انجي بعد ان اسم ثم فاء

بعد اسم اربعة او غير نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها الى ان كان
 عمله خبرا في خبر ونصبها نحو ان خبرا في خبر اي ان كان علم خبرا فكان خبرا
 خبرا او ففهمها نحو ان خبرا في خبر اي ان كان في علم خبرا في خبر وعكس الاول
 نحو ان خبرا في خبر اي ان كان في علم خبرا فكان خبرا في خبر وهذه الوجوه
 ضعفها بحسب قلة المذف وكثرة وجوب المذف اي حذف عامله يعني كان
 في مثل انتا انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فاصل لما انت لان
 كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كذا كان اختصارا فان قلب الضمير
 المتصل وزيدت لفظا ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادعت النون
 في اليم والي الخبر على حاله فصارت انتا انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير رفع
 المضمرة وما على تقدير يركرها والتقدير ان كنت منطلقا انطلقت تقول يا غيل
 بالاول من غير فرق الاحذف اللام اذ لا لام فيه واقصر الميم على الاول لانه
 اشهر واستوفى في قسم الحرف انما الله نعم هو اللد
 اليه بعد دخولها الى دخول ان واحدي اخواتها مثل ان زيدا قائم وقائم
 من معنى التغذية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا
 ايضا بل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا الى لفظ الجنس اي التقوية
 الجنس وحكمه ولما لم يبق اسم لا لا ليس كذا والاكثره من المنصوبات
 فلا يصح جعله بطلان من المنصوبات لاحقيقة ولا جارا بل المنصوب منه اقل

فاعده فلا بد من التغير عند المنسوب بها بخلاف ما عده من المنصوبات
 فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن اكثر منها فاعطى للاكثر حكم
 الكل فعند الكل منها جتزأ ولا يعد ان يقال اسم لاهو المنسوب بها لفظاً
 كالمضاف وشبهه او محلاً كما هو مبنى على الفتح ولما ما هو مرفوع فليس على
 اعداء علمها فيه هو المسند بعد دخولها خارج به مثل ابوه في الاغلام رجل ابوه
 قايه لا عرف وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
 من راد عليه قوله يلها اي الى المسند اليه لفظه لا اي يقع بعدها فاصلة كونه
 مضافاً او مشتقاً الى المضاف في تعلقه بشي هو من تمام معناه هذا هو الـ
 مترادف من الضمير المجرور في اليه او الالهة او من الضمير المجرور في ذواتها
 وما بقي من الضمير المرفوع في اليها مثل الاغلام رجل مثل لما يليها كونه مضافاً
 وفي بعض النسخ الاغلام رجل ظرف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
 فيها ولا عشرين درهماً لك مثلاً لما يليها كونه شيئاً بالمضاف قوله لك
 المشهورة من تمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
 واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو
 مضافاً او شبهه اي اليها كونه غير مضاف ولا شبهه بل يثبت عليه قوله فهو
 مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او مفعولاً في غير ذلك وقوله
 على ما ينصب برأي على ما كان ينصب بالمفرد قبل دخول لاه عليه وهو الفتح في حد

نحو يا رجل في الدار والكسر للجمع الموث السالم بلا توين على الاستيفات
 في الدار والياء مفتوح ما قبلها في المثنى والكسر ما قبلها في الجمع الذكر المالم
 نحو لا سلمي ولا سلمي لت ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع في الدار
 فيه المثنى والمجموع ولما في التثنية معنى من ان معنى لا رجل في الدار من رجل
 فيها لا جواب لمن يقوله هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرًا محذوف
 تخفيفاً ولما في على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
 النكرة في الاصل من المألوفين للمضاف ولا المضارع لان الاضافة
 تنجح حاب الهمية فيض الاسم بما لا يثبت في الاصل اعني الاعراب ولكن
 اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفعولاً في اي
 بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع المألوف
 كما ناع انتفاء شرط كونه مضافاً او شبهه او لادى شرطه على لا يزيد
 في الدار ولا عمر ولا غلام زيد في الدار ولا عمر ولا في الدار ولا عمر ولا في الدار
 ولا في الدار غلام رجل ولا امارة ولا في الدار زيد ولا عمر ولا في الدار
 غلام زيد ولا عمر ولا في جميع هذه الصور التثنية المرفوعة على الابتداء اما
 المعرفة فلا متاع اش لا النافية للغير فيها ولما في المنصوب فلفظ كونه كونه
 مع الفصل والتكرار اي وجب تكرار اللفظ لكن مطلقاً لا بغيره اما في المعرفة يكون
 كالعوض عما في التكرار من معنى نفى الاحاد وفي النكرة يكون مطابقاً لما هو

جواب لمن قال ان في الدار رجل ام امرأة وهذا القليل خازن في القدر
 ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي هذه القضية هذا جواب
 دخل مقدم على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
 لا في معرفة لان ابا حسن كنية على كسركم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
 غير مكرر فاحاب بان متاويل بالكرة اما بقدر المثال الى ولا مثل الى حسن
 لها فان مثالا لقوله في انهم لا يعرفون بالاضافة الى المعرفة او بتاويله
 بين الحق والباطل لاشتماله على كسركم بهذه الصفة فكأن قيل لا يفضل لها
 ويقوى هذا التاويل اي لا يحسن بحرف اللام لان الظاهر ان تنوين التثنية
 وفي مثل الاول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
 عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز حسنة وجب اللطف لا يجب الترجيح
 فانما يجب الترجيح عليها الاول ففتحها اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
 لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد جزها
 عذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة اي لا حول
 ولا قوة الا بالله فذوف جملة الاولى استغناء عن جملة الثانية والثانية
 فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان الاول
 لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني
 معطوف على الاول فيكون مضمونا جملا على لفظها بتحركته حركة التثنية

ويعوز ان يقدّر لهما خبر واحد وان يقدّر لكل منهما خبر على حدة والثالث
 فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان الاول
 لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على عمل الاول
 لا في رفعه بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدّر لهما خبر واحد
 جملة على جملة بان يقدّر لكل منهما خبر والرابع رفعها بالابتداء نحو لا حول
 ولا قوة الا بالله لا في جواب قولهم اني لله حول وقوة فجاء بالرفع فيها
 مطابقا للسؤال وعوز الامر ان ههنا ايضا والثاس رفع الاول على ان لا يعز
 ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
 بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز
 ان يكون رفعه لاعداء عمل الابان تكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة القاء
 التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التعاقب الاسمي بعد ما في الاثر
 هذا على الترجيح الاول تعيين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
 الا بالله والا ليزداد ان يكون قوله الا بالله مضمونا ومرفوعا وعلى الترجيح
 الثاني يحتمل ان يكون من قبل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
 كما لا يخفى واذا دخلت المسنة على لا التي لنفي الجنس لم يغير العمل على الاي
 ما يشهد في مدحها اعراضا وبنا لان العامل لا يتغير على الدخول كما لا
 ومما ما اي معنى المسنة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستغناء حقيقة

فنقول الأرجل في الدار مستقيمة وأما العرض مثل الانزول عندي ولم
 يذكر سبويه أن حال الألف في العرض كحال قبل المعنى بل ذكره اليراني ويتبعه اللزج
 والمصور ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لأنها إذا كانت عرضا كانت
 من حروف الأفعال مثل أن ولو وحروف التخصيص فجب انضمام اللام
 بعدها لا ينبتا تكرمه ولما التفتي نحو ألما اشرب جلاي جها وأما قوله
 الأرجل جزاء الله خير فقد عند الخليل البت لا الداخل عليها حرف ^{استفهام} لا
 ولكنه حرف موضع للتخصيص بأس فكأنه قال الانزول يعني جلاي فعلا
 تزويجي جلاي ولذلك نصب وتون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
 همزة الاستفهام بمعنى التفتي فكان القياس الأرجل ولكنه نونه ضرورة
 الشعر ونعت اسم لا البني لأنفت اسمها المعرب اخترازا عن نحو لا غلام
 رجل ظرفيا الأول بالرفع صفة للفت أي لا الثاني وما بعد اخترازا عن
 مثل لا رجل كريم ظرفيت في الدار مفردا حال من ضمير بني والعامل فيه بنو
 اخترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه عليه حال بعد جلاي وصفة مفردة
 اخترازا عن المفعول نحو لا غلام فيها ظرفيت وهذا القيد يعني عن الأول
 مبني على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد سهما والاتصال وتوجه
 النفي إلى أي إلى الفت حقيقة والبنو فقرة ونعت المبني إشارة إلى ما بني
 على الفتح بالأصالة لا بالبعث فإنه المذكور سابقا فلا يراد أنه إذا ذكر المبني

على الفتح ثم جنى بنعت لا يجوز بناؤه مثل لأماء ماء بار وراع أنه يصيد
 عليه أنه نعت المبني الأول مفرد إليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع
 لا المتبوع كما هو الطاء ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه توسط التابع فيها
 ومعرب لأن الأصل في القواعد تبعيتها للمتبعات في الأعراب دون البناء
 رفعا حملا على محل العيد ونصبا حملا على اللفظ أو على محل القريب نحو لا رجل
 ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظرفيا بالنصب والأي أن يكون النعت
 كذلك فالأعراب أي حكمه الأعراب لا غير رفعا حملا محل البعيد ونصبا
 حملا على اللفظ والمحل القريب قد عرفت أشكلته في بيان فرائد القيود والعلل
 على اسم لا البني إذا كان المعطوف منكرة بلا تكرار لا في المعطوف فإنه إذا ^{كان}
 المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس وإذا كان لا مكررا
 في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بأن حملا على اللفظ
 أي لفظ اسم لا البني يجعل منصوبا وإن حملا على المحل يجعل مفعولا جازيا
 ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم الفصل المطنة
 الفصل لا المؤكدة إذا المعطوف على المنفي مرادفة لا أكثر نحو لا حول ولا قوة
 مثل لا أب وابني قول الشاعر ولا أب وابني أشمل مروان وابنه أذهو الخ
 متى وتادرا وسائر التوابع لأنض عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم
 توابع المناوي كما ذكره اندلسي مثل لا أبالة ولا علالي في أي كل تركيب

يكون في علمه لا التي لقي الجنس لما الاضافة واخرى على ذلك اسم احكام
 الاضافة من اثبات الالف في خواب وحذف النون من نحو غلامين
 جابر يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له وعلامتين
 لفيكون الاسم فيها مينا على اصص والمجامع مع مجزوءه خراها وقد
 جاني قل مثل لا اب له ولا غلامي لزيادة الالف في مثل اب واستقاط النون
 في مثل علامين كما في حال الاضافة تشبها الى الاسم في هذين التركيبين
 مع انه ليس مضاف بالمضاف واخرى الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
 وحذف النون فيكون مع ما وذلك التشبه لنا هو مشاركة اي مشاركة اسم
 لا حين مضاف باظهار اللام نبيون ما يضاف اليه الى المضاف في اصل
 اي معنى المضاف من حيث مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى
 ان مثل لا اب له ولا غلامي حار تشبها الى مثل هذين التركيبين من حيث لا
 بالمضاف اي تركيب يعقل على الاضافة مشاركة اي مشاركة هذين التركيبين
 الى لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه اي ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
 الا ان من الاختصاصين تقاوتان فان الاختصاص المفهوم من التركيب الا
 اتم من المفهوم من غيره من ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين لنا تشبه
 غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يحرر تركيب لا بابا فيها اي في الدلالة
 لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شي انما هو بان

له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدلالة فلا يصح اضافته الى الدار
 فكيف يشبه تركيب لا بابا فيها تركيب نصاب فيه الاب الى الدار مشاركة في اصل
 وليس اي في مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة لنسب المعنى المراد للمعاد بما
 على تقدير الالف وهو في ثبوت حسن الاب او الغلامين لم يرجع الصيغة الى
 بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يند على تقدير الاضافة
 اما اوله فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامه وهذا
 لا يتم الاستدراج خبر اي اباه موجود ولا غلامه موجودين واما ثانيا
 المراد في ثبوت جنس الاب او الغلامين له لان في الوجود عن ابيه المعلوم
 او غلامه المعلومين خلافا لسيوية الخليل وجهه الخفاء ولذا هو سوي
 هذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم اولان المقام بيان الخلاف لا تعيين الحكمين
 فذهب سيوية والخليل وجهه الخفاء ان مثل هذا التركيب مضاف
 حقيقة ما يعتبر المعنى واتقام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد
 القدرة وحكم المفسر لانه لما عرفت وحذف اسم لاحد فاكسر مثل الخليل
 اي لا باس عليك ولا حذف الامع وجود الخبر لا يكون احقا فاقوله لا
 كريدان جعلنا الكاف احما حازان يكون كريدان احما والخبر محذوف الى اصل
 موجود حازان يكون خبر اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فلا
 محذوف اي لا احد كريد المشبهين في التقى والدخول على الجملة

الاسم ليس هو المستند بعد دخولهما أي دخول ما ولا و هو أي خبر أو لهما
 وكذا اسميهما لغز الجائز وحض الجرس بالذكر لأن أعمالهما وجعل اسمها
 وخبرهما اسمها وخبر لهما الما يظهر باعتبار الخبر لهما الما هو في لغز الجائز
 وأما بنو تميم فحيث لا يذهبون إلى أعمالهما لا يعملون الخبر لهما ولا الاسم
 لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغز الجائز هو التي
 حار عليها التزيل قال الله نعم ما هذا بشر وما هن اسماءهن وإذا زديت أن مع
 ما أن زيد قائم قيل إذا حصلت ما بالذكر لا هنا لا يناد مع لا في استعمالهم وهي
 زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين واستقص النفي بالانحراف زيد
 الأقيام أو قدّم الخبر على الاسم نحو ما قام زيد بطل العمل أي عمل ما كان مع
 من هذه الأمور الثلاثة إذا زديت أن فلا ن ما عامل ضعيف على البصر
 فلما فصل بينهما وبين معهما لم يعمل وأما إذا انقص النفي فلا ن عملها يعني النفي
 فلا استقص بطل العمل وأما إذا تقدم الخبر فنفس الرب مع ضعفها في العمل إذا
 عليها أي خبرها موجب بكسر الجيم أي عاطف نقدا لأحباب بعد التثنية وهو
 ولكن نحو ما زيد مقما بل سافر وما عر وقليل لكن قاعد فالرفع أي فم كالمشعر
 الرفع لا غير كونهما منزلة إلا في نفس النفي هو اشتغال
 اسم اشتغال الحروف الأولى التي هي محال لأعراب فانه لا تطلق عليها
 المرفوعات والمضويات والمجربات اصطلاحاً لأنها أقام الاسم ^{المضاف} على علم

إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجرس لو كانت
 إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجرس لو كانت
 بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا وإنما قلنا من حيث هو مضاف إليه
 لأن ليس للجملة لذات المضاف إليه لمحيث كونه مضافاً إليه والمضاف
 إليه وإن كان مختصاً بما عرفه به لكن المشتغل على علامته أعم منه ومما هو شبه
 فيدخل في تعريف الجرس مثل عبد درهم وكفى بالله وكذا المضاف إليه
 بالاضافة اللفظية إن لم يكن دخلاً في تعريفه والمضاف إليه وهو هنا
 غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك نهب سيوري حيث أطلق لفظ
 إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظاً الضمير حقيقة أو حكماً يشتمل على
 التي يضاف إليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانهما في حكم المضاف
 نسأله شيء اسمًا كان نحو غلام زيد أو فعلاً نحو مرت زيد بواسطة
 حرف جر لفظاً أو تقديرًا أي ملفوظاً كان ذلك الحرف كافي مثل مرت
 يزيد أو مقدرًا حال كون ذلك المقدر إذا من حيث العمل باقاً أثره
 وهو الجرس مثل غلام زيد وحام فضة وضرب اليوم بخلاف وقت يوم الجمعة
 فانه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو في كسر غير ما إذا دللنا
 فاليقدر أي تقدير الحرف شرطاً أن يكون المضاف اسمًا أو لو كان
 فعلاً لا بد من أن يلفظ بالحرف نحو مرت يزيد نحو أي شيئاً عنه ^{توبيه}

او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجل الاضافة لا التثنية
 والنون دليل تمام ما في فيلما اذا و ان يترجوا الكلمتين فترجى كيف ^{اللام}
 ومن الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفان من الاولى علامة
 تمام الكلمة وتوحيها بالثانية ثم المتبادر بهذا التعريف طرأ الى كلام ^{القدم}
 حيث ليسوا قائلين بتقديم حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل ^{في}
 اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
 لان التقسم الى الاضافة المعنوية واللفظية لما هو للاضافة مقدر حذف
 الحركات لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه لم يقل غيبة
 شيء من ما يرمضاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصف الى مفعولها
 مثل ضارب زيد مقدير اللام بقوة العمل اي ضارب زيد وفي اضافتها
 الى فاعلها مثل الحسن الوجه مقدير من اليانية فان ذكر الوجه في قولنا
 جاني زيد الحسن الوجه منزلة التميز فان ساد الحسن الى زيد بها لما فانه
 لا يعلم انه اتي من حسن فاذا ذكر الوجه فكانة من حيث الوجه فان قلت
 هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد الاتعاقب في اللفظ
 فتناكنا هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة
 فليت فائدة الاضافة لا التخفيف في اللفظ وهي الاضافة بتقدير ^{حرف}
 للمعنوية اي منسوبة الى المعنى لانهما يقيد معنى في المضاف بقرنها او عصبها

٧١٢
 ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم رايها اليه والمعنوية
 علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة للشيء
 مضافة الى معمولها فاعلى او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كقوله
 زيد او كانت صفة لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب ^{كلام}
 واحترار زيد عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي الاضافة المعنوية بحكم
 الاستقراء اما معنى اللام فيما الى في مضاف اليه عدا جنس المضاف ونظره
 اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظاهرا له نحو علام زيد فان زيدا
 ليس جنسا للعلام صادقا عليه ولا ظاهرا فاضافة اللام اليه تعني اللام اي علام ^{يد}
 واما معنى من اليانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
 المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص ^{وجع}
 واما معنى في طرفه اي طرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه لما تسمى
 للمضاف وح ان كان خرفا له فالاضافة بمعنى في والافق يجمع اللام ولما او
 كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة التقدير من متعقبات
 اما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وعمر الامراك فالاضافة بمعنى
 اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
 بمعنى من والافق ايضا بمعنى اللام فالاضافة قائم الى فضة بيانية وضافة
 فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه

لا يلزم فمما هو معنى اللام ان يقع التصريح بما لا يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فتقول يوما لاحد وعلم الفقه ونحوه الا ان بمعنى اللام لا يقع
اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة الا
ولا يحتاج فيه الى الكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهما ان كان
الاضاف بمعنى في قليل في استعانة انهم وربما اكثر الحاجة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب كالاختصاص باليوم بلادة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من انض الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليل لا تخرجها الى الاضافة بمعنى اللام قليلا للاقسام ولما لا
بمعنى من فحق كثيرة في كلامهم فالاولى بما ان يجعل قسما على جملته نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام زيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقعة في
اليوم وتفيد الاضافة المعنوية تقريبا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
للمضاف لان نسبة المسمى الى معين يستلزم معلومية المنسوب وهو بدئية
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جازي غلام زيد من غير ان
واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

قلنا ذلك كما ان المعروف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على النبي نبي وذلك على خلاف وضعه وكثير
هذا الحكم في نحو غيره مثل فان اضافتهما لا تقيد التعريف وان كانا مع المضاف
اليه المعرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف
بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر ثمانية في ثمن الاشياء كالعلم والشجاعة فيقال جاشدك كان معرفة
اذا قصد الذي بانه في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا او
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقيد كانه
ولا شك ان الغلام قبل اضافة الى الرجل كان مشكبا بين غلام رجل وغلام
امراة اصف الى الرجل خرج عنه غلام امراة قلت الزكاة في شرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان لا
حذف لانه وان كان على انكر بان يجعل واحدا من جملتين يعني بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او الملاحقة بالتحقيق
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد المضاف
او كان معرفة مجردت عن التعريف ولما تجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضع الاضافة حيث لا تقيد

ولا تخصيصاً فان قيل لافراق بين اضافة وبين جعلها علماً في نحو الخمر والصعود
والشرا وابن عباس في لزوم تعريف العرب فابالهم حوزوا هذا دون ذلك
قيل لا لم ان في هذه الأمثلة تعريف المرفوع بل فيها زوال التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلية فانما حصلت
اعلاماً لم يربط فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة بل تعريف
المعرف بل بتدليل تعريف بتعريف وما اجازة الكوفيين من تركيب التثنية
الاثواب وشبهه من العدد المعروف باللام المضاف الى معدوده نحو
الدرهم والمائة الدينار ضعيف قياساً واستعمالاً ما قاما في ذلك من
تحصيل الحاصل ولما استعملت في اثبت من الفصحى من ترك اللام قبل
ذو الـ ثبت الاثافي والديار البلاغ ولما ما جاء في الحديث من قول الـ
التي يرفع على البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة لاختارها اذا لم يكن صفة لغيره غلام زيد مضاف الى معمولها
اختارها اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مضارع البلد وكرم العصر
مثل ضارب زيد من قبل اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه من قبل انها
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الاختصاص لا سيما
ولا تخصيصاً لكن بما في تقدير الاتصال في اللفظ لا في المعنى ان يقطع بغير
المعنى من ملاحظ العقل بان ما يقطع من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

75
قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التثنية
حقيقته مثل ضارب زيد وحكما حارج بيت الله وبحذف نون التثنية
المجمع مثل ضارب زيد وضاربون زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
استارته في الصفة كالقيام الغلام كان اصله القيام غلامه الضمير واستارته
القيام واصيف القيام اليه التخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف معا نحو زيد قيام الغلام اصله قيام غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التثنية وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستارته في الصفة من تسمى
ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف والمقابل واحد من التعريف
والتخصيص من تركيب مرتبة برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
للتكرار في جملتها لم تقدر تعريفها جاز هذا التركيب واستغنى تركيب مرتبة
حسن الوجه لولا افادته تقريباً لم يحجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للتكرار
وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المضاف اليه هو
امر بـ وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وبقاء التعريف واستغنى
التخصيص بـ لزوم حوز التركيب الاول واستغنى التركيب الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور تلك فعل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لا سيما
ومن جهة انها قد تخفينا جاز تركيب الضارب زيد والضاربون زيد بالتخفيف

تخذف النون وامتنع الضارب زيد بعد التحفيف لان تقوين الضارب
 سقط للالف واللام لا لاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء
 التعريف ولا لانتفاء التخصيص كافي مرتين زيد حسن الوجه كفي في وجه
 التحفيف فقط وعلى هذا كان الانب تقديري هذا الفرع لكنه اخر كذا ^{أخذه}
 خلافا للفرافا في تركيب الضارب زيدا ما لا تقوهم ان دخول لام التعريف
 انما هو بعد الاضافة فحصل التحفيف بجذف التقوين سبب الاضافة فخرج
 باللام وحاب المص عن في شرحه بانه غير مستقيم لان القول ماخر اللام للشد
 حسا على الاضافة ثم ادعا ان الف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله
 الواهب المات البجان وعندها فان قوله وعندها المجرى معطوف على المات
 فصار المعنى باعتبار العطف الواهب وعندها فهو من باب الضارب زيد
 لا يتبع ذلك من حيث ان بعض اللفظ لا يتبع هذا واجاب المص عنه بقوله ^{صفت}
 الواهب المات البجان وعندها فان هذا القول ضعيف لا يقوى في القضا
 بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في
 الاضافة ولا يخفى ان في شوب مصادرة على المطلوب اللهم ان يقال
 المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ انقص فيه على الجرفا في حمل الضارب
 على الحمل او على انه منقول معر او لا قد حمل في المعطوف ما لا يحمل في المعطوف
 عليه كافي رب شاة ومخلمتا حيث حاز هذا التركيب ولم يجرى بخلتها

بافعال رب على خلفها بدون العطف واليت تمام الواهب المات البجان
 وعندها عودا يزجي خلفها اطفالها اي مدوحه الواهب المات البجان اي
 من النون يتو في الجمع والواحد حقة للمات او بدل عنها او من قيل الثالث
 الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعندها اي اعيانها تشبها بالبعد ليقا
 بحق حديثها او بعدها حقيقة باضافة لادى ملاية عودا بالذال المعجمة
 جمع عايد اي حديثات الشايح ما من المات يرجى الزاء المعجمة والجمع صيغة
 العلوم المذكراي يوق وفاعله ضمير البعد واطفالها منصوب على المنعولة
 او على صيغة المجهول الموق واطفالها من وقع انه منقول بالمرسم فاعله
 وحقيقه الامر لا شك ان البعد معرفة بحركة حرف الروى من القصيدة
 واما الامه فاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص بقوله واما الضارب
 الضارب الرجل يعني كان القياس عدم حوازه لانتفاء التحفيف لزوال
 التنوين باللام لا لاضافة ولكنه جاز على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
 جرا الوجه بالاضافة وفيه وجهان احران رفعه على الفاعلية ونصبه على التثنية
 بالمفعول ووجه الحمل اشركهما في كون المضاف منه والمضاف اليه جنبا
 معرفين باللام وهذا الاشكال منقود بين الضارب زيد والمضروب الوجه
 فقام عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني لما جاز الضاربك مع التثنية
 عدم حوازه كما عرفت وكذا شبه وهو الضارني والضاربة وعندها فاعله

اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضارب
 مضاف دون من قول انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المنع
 والتوین محذوف لانقال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جواره الى
 حلا في الجولية على ضاربك فاعتر فاعل المفعول له والفعل المعلق اعني
 جاز وبیانهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجرورة عن اللام
 بمنعولها وكانت مفعولات متصلات الترموا للاضافة ولم ينظروا
 تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
 اتصال الضمير لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا
 الضاربك عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منها اسما فاعلا مضافا
 الى ضمير متصل محذوف فتوينا قبل الاضافة ولم يحلوا الضارب زيد عليه
 لانها ليس من باب واحد والدليل على ان سقوط التوین في ضاربك
 لانقال الكاف لا للاضافة انها كوسقطت للاضافة لكان ينبغي
 ان يتصور ذلك او لا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم
 يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال
 ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فاعلم انها سقطت لانقال الكاف
 لا للاضافة ولقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
 ضارب اياك للفصل بالتوین ثم لما اضيف حذف التوین وصار

ضمير المنفصل متصلا بضمير ضاربك وحصل التخفيف جذام حمل الضاربك
 عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل
 من غير اعتبار حذف توينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
 زيد عليه لانها ليس من باب واحد واعلم ان احلنا قوله وضعف الواهب
 المائة الجان وعندها وقوله الضارب الرجل والضاربك حلا على نظيرها
 على الاجابة عن استدلالات الفراء حول الضارب زيد عن جانب المصطلح
 موافقة بعض الشارحين ولك ان يحمل كل واحدة منها اشارة الى سبيل
 على حدتها مناسبة الحكم بانتاع الضارب زيد في قوله وضعف الواهب
 المائة الجان وعندها انه ضعف عطف المحذوف عن اللام على المحل المقادير
 اليه صفة مصدر باللام لا بتوسط اللفظ يصير مثل الضارب زيد
 ولما لم يحكم عليه بالانتاع بل بالضعف لانه قد يجهل في المعطوف لا يعمل في
 المعطوف عليه وحيد دفع ما فيه من توهم شابه المصادرة على المطعنة
 الاول والرجاء كل من الصور بين الاجزئين الى سلة ظاهر ويتضمن الخ
 على الفظة الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى
 المفاد بالتركيب الوصفى بحال لان لكل من هينئ التركيب الوصفى والاف
 معنى اخر لا يتصور احد مما تقدم الاخر وهذا المعنى بعينه لا يضاف الى
 فلا يقال مجد الجامع بمعنى الجامع المجرد وجره قطيعة بمعنى قطيعة جرد

خلافا للكوفيين فان سجد الجامع عندهم بمعنى السجد للجامع وجرد قطيفة
 بمعنى قطيفة جرد من غير ذنوب ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ايضا
 موصوف الى صفة مثل سجد الجامع وجانب الغزوة صلوة الاولى وقبله
 للمقا فان كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفة فان
 صفة السجد والغزوة صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والمقا صفة القبلة
 وقد اضيف اليها موصوفانما واجب بان مثل هذه التركيب تناول السجد
 للجامع تناول سجد الوقت للجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
 الوقت مقدر في نظم الكلام ويكون السجد مضافا اليه والجامع صفة
 للوقت فيدفع الايراد بوجهين فان للجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
 للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه نظرا
 عليه فيكون بمثابة الصفات الغالبة فيضاف السجد اليه فيدفع الايراد
 بوجه واحد وهو ان للجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
 الاولى وقبله للمقا تناول بصلوة الساعة الاولى وقبله الجنة للمقا على
 الاحتمالين المذكورين لكن هذا التناول همتي في جانب الغزوة فانه لا شك
 ان المقصود توصيف الجانب بالغزوة لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
 الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجنب
 هو جزء والاضافة بيانه والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيتم

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل
 جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قد
 اضيف الى الموصوف واضيف اليه واجب غزوة تناول بانهم جردوا قطيفة
 جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما اضافوا واخص به لكونه صلبا لا يكون قطيفة
 وغيره امثال خاتم في كونه صالحا لان يكون ففة وغيره اضافة الى جنسه
 الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه
 صفة لها بل من حيث انه جنس بهتم اضاف اليها يتخصص به هذا القياس
 ثياب ولا يضاف اسم مما لا يشابه المضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
 المضاف اليه سواء كانا مترادفين كيث واسد في الايمان والحث وجنب في
 منع في المعاق والاحداث او غير مترادفين بل متساوين في الصدق كالا
 وناطق لعدم الغادة في ذكر المضاف اليه فالك اذا قلت رابت لثاسد
 لا يفيد الا ما يفيد رابت لثاسد دون ذكر الاسد وضافة اليه فيكون
 ذكر الاسد واقفا للث التي تعول افادة في خلاف اضافة العام الى الخاص
 في مثل كل الله اهرم وعن التي فانه في المضاف فيها يختص اي بمصر خاصة
 اضافة الى المضاف اليه ولا يبقى على عموم سواء افادت الاضافة التعريف او
 التخصيص والعممة العين عن التي اذا كان اللام في المعنى ظاهرة ولما اذا
 للجنس فيها حنا ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم

فلوهم سعيد كبر ونحوه فان سعيدا وكبرا اسمان اسى ولحدكيت وا
 مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب ما يميزه بالجل احدهما على اللد
 والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جله في سعيد كبر قلت جاني مد
 هذا اللفظ ولم يقولوا كبر سعيد لان قصد هم بالاضافة التوضيح ^{اللفظ}
 اوضح من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
 اخوه حرف على او الملقب به وهو ما في اخوه واذا اوباه بقلها ساكن وانما كان
 ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تسقط عليها الحركة لعرضه
 السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلاً بعد الكوت في
 الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تسقط عليها الحركة بعد الكوت يعني في
 الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتأنيث في مد
 في الصحيح وظنى ودلوي في اللحن به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
 في ان ايها الاصل والصحيح انه الفتح اذا الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
 هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة او حكماً والاصل فيما عدا ^{الحركة}
 الفتح والسكون لانهما عاص للتحفيف فان كان اخوه اي اخر الاسم
 الى ياء المتكلم ^{الفصحى} الفصحى لعدو وجب
 الانقلاب نحو عصاي وحاي وهديي وهي قيلة من العرب بقلها
 اي الالف حال كونها غير التثنية لثباتها المتكلم ويدغم في الياء

شاعق ورجي ولا قلب الف التثنية كفلها اي لا لبتاس المرفوع بعينه
 القلب وان كان اخا لاسم المضاف اليه المتكلم ما ادعت في ياء المتكلم
 الاجتماع المثلين فيها هو كالكلمة الواحدة مثل سليلين اذا اضيف الى ياء المتكلم
 واسقط النون للاضافة ولا دغم الياء في الياء فصار سلي واني وان كان اخوه واذا
 قلبت الواو ياء الاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل سليلين اذا اضيف اليها ^{المتكلم}
 قلت واوه ياء وادعت الياء في الياء وكسرها قلها لانها لما انقلبت ما ساكنة
 يوجب نقاء الضمة قبلها بغيرها بالحركة المناسب لها فتقبل مسلي ^{الياء} من كان
 والواو فتقبلت بقلها مفتوحة الفقل في مثل سليلين وفي مصطفىون مضطفة
 لحقها الفتحه وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثالث للسالكين ^{للتثنية} اي
 التقاء السالكين ان لم تحرك واحية الفتحه لفتحها واما الاسماء الستة التي ^{البحث}
 عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاحي واني اي في الحال في اخ ولب منها اذا ^{صفا}
 الى ياء المتكلم ان يقال اخي ابي شدي ودي بلانز الحذف وجعلانيا
 مبنياً ولبانز المبرج فيهما اخي واني برد لاما الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
 ياء وادغم الياء في الياء ومنسك في ذلك نقول الشاعر واني بالكد والجد ^{والجد}
 وحمل الاخ على الالب تقاربهما لفظاً ومعنى ولما عرفت انهم في ذلك
 خلاف القياس واستعمال الفصحى مع انه يحتمل ان يكون ابي جمع ابي فاصل ^{المستمر}
 باري ابي ن سقطت النون في الاضافة فاحتمت بان فارغت الاولى

في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعة هكذا في قول الشاعر فلما بين ابي
 بكنين وقد بينا بالانبياء اي لما سعن وعلم اصواتا بكنين وقلنا ابا ونا
 كما وتقول اي امرأة قايلة لا تشاع اضافة للمعنى المذكور وهي لا ترد
 عند الاضافة الى ابي المتكلم ولما فصلهما عن اخي ولما لا ترفع فيقول
 فيما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك فلا
 في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافة الى ابي المتكلم في بالرد والقلب
 والادغام في الاكثر اي في اكثر مواضع استعماله وفي بعضها انتقاله
 المقصود عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الالف
 عن الاضافة قبل اح واب وحم هن وفيه بالحركات اليك ولكن في
 افصح منها الى من الضم والكسر وحاء حم مثل يديقال هذا حم او حم
 حاء او حم ومررت بحم او حمك ومثل جنبا بالهمزة فيقال هذا حمك
 حمك ورايت حم او حمك ومررت بحاء وحمك ومثل ولو بالواو
 هذا حمك وحمك ورايت حم او حمك ومررت بحم وحمك ومثل
 بالالف فقال هذا حمك ورايت حم او حمك ومررت بحم وحمك
 مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الالف
 او الاضافة بل بحم هذه الوجوده فيه في كل من جالي الافراد او الاضافة
 وجاء هن مثل يدي مطلقا اي في الافراد والاضافة وبقا هذه هن

هنا ومررت هن وهذا هنك مررت هنك ومررت هنك وودق
 الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الاجناس والضمير باسم جنس وقد
 اضيف اليه تيسيل الشدة وذكر قولك الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
 ذوه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكان حصص المضمر
 لانه كان لبعض تلك الالام احكم خاص عند اضافة الى ابي المتكلم فنفي
 اضافة الى المضمر مطلقا نفي اختصاصه بحكم باعتبار اضافة اليه ولا يقطع
 اي ذوعن الاضافة لان جعله وصلة الى اعم الاجناس ليس الا باضافة اليها
 ويجمع تابع منقول من الوصف الى الالامية والفاعل الاسمي
 على فاعل كالكامل على الكواهل والمراد بها تايبع المرفوعات والمنصوبات
 والجوهرات التي هي اقسام الالام فلا ينقص جدها بحم وان وضرب
 لعدم كونها من افراد المجد وكل بان اي متاخرا حتى لو خط مع سابقة كان
 في المرتبة الثانية منه فدخل في التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس بالقراب
 سابقة اي ليس اعراب سابقة لحيث يكون اعراب من جنس اعراب سابقة
 كلاما من جهة واحدة شخصية مثل جاء في ريدا لعالم فان العالم اذا
 مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعراب من جنس اعراب وهو الرفع والرفع
 في كل منهما اش من جهة واحدة شخصية من فاعليه زيدا العالم لان الجي للشيء
 الى زيد في فقد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا يطلقا فتقوله كل ثا يشتمل

التوابع وجزاها وجزى كان وان واخواتها وثاني مفعول طنت عطمت
 وقول العرب سابقه يخرج الكل الآخر المبتدأ وثاني مفعول ظنت ولطيت
 وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الأشياء لان العاقل في المبتدأ والخبر ^{كان} وان
 هو الابتداء اعني المحذوف عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى حيث
 انه يقتضي مسدا اليه صار علامة في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسدا صار
 علامة في الخبر فليس ارتفاعا من جهة واحدة وكذا ظنت من حيث انه يقتضي
 مضمونا في مضمون اعمل في مفعوليه فليس انتصابا من جهة واحدة وكذلك
 اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وما حوذا اعمل في مفعوليه فليس انتصابا
 من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللق
 والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديرية او محليا حقيقة او حكما فلا يرد
 نحو جاءني هو لا الرجل ويا زيدا العاقل ولا رجل ظيئام ان لفظا كلهما
 ليست في موقعهما لان التقريب لما يكون للجنس وبالجنس لا لاخر ^{فلا} ولا
 فالحدود بالحقيقة التابع والحد دخول كل وهو ثان باعاب سابقته ^{جهة}
 واحدة لكنه مما دخل كل عليه افا صدق الحدود على كل افراد الحد فيكون
 مانعا والظاهر انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فحصل
 حد جامع مانع يكون جمعا ومنعه كالمقصود عليه ^{تابع خبر}
 شامل للتوابع كلها وقول زيد على معنى في متوعد اي يدل بهنية تركيبه متوعد

على حصول معنى في متوعد مطلقا اي دلاله مطلقة غير مقيدة بخصوصية
 مادة من المواد اختار عن ساير التوابع ولا يرد عليه الدل في مثل قولك
 اعجبني زيد ^{عليه} او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلم ولا التاكيد في
 مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
 دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتوعد انما هي حصول
 مولاتها فلوجرت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلاما واعجبني
 زيد وغلاما او جاءني زيد بنسبة لا تجد لها ولا على معنى في سواها
 بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
 معنى في متوعدا في اي مادة كانت وفايدتها اي فائدة الفت غالباً
 تخص في النكرة كرجل عالم وتوضح في المعرفة كزيد الطوفان وقد يكون
 مجردا من غير قصد تخصيص وتوضح نحو ايم الله ارجو الرحيم او مجرد
 الدم نحو اعدو الله من الشيطان الرحيم او مجرد التوكيد مثل نعمة واحدة
 اذا الوحدة تفهم من الثاني في نعمة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد ^{الصفة}
 الشعات توهم كثير من الخوفين ان الاساق شرط في الفت حتى اول
 المشتق الى المشتق ولما يكن هذا مريضا الامر رده بقوله ولا فضل الى لا فرق
 بين ان يكون الفت مشتقا او غيره في صحة وقوعه انما اذا كان وضع
 اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في البتة

عموما اي في جميع الاستعمالات مثل يدي وذي مال فان التي يد يدليا على ان
 لذات ما نسبت اليه فيتم وذي مال على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوفا
 في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات
 ما وحيثما يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا
 مثل مرت برجل اي رجل اي كامل في الرجولة فأي رجل باعتبار دلالة
 في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
 عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مرت بهذا الرجل
 هذا يدل على ذات بهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
 لمرته معنى حاصل في الذات المهمة فلهذا صح ان تقع الرجل صفة لهذا وفي
 المواضع الاخرى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفة وذهب بعضهم
 الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى ان عطف يان ومثل مرت
 يزيد هذا اي يزيد المشار اليه هذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات
 يزيد وقع صفة وفي المواضع الاخرى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
 صفة ولو وصف النكرة لا المعرفة بالجل الحرة التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
 على معنى متوعدة كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الجنسية ولذا قد اقبل
 بالجنسية لان الانثاء لا تقع صفة الا تاويل بعيد كما اذا قلت جاني رجل
 اي مقول في حقها اي مستحق لان يؤمر به ويلزم فيها الضمير الرجوع

النكرة للربط نحو جاني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير لم يكن النكرة
 بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان يقع صفة لمثل جاني رجل زيد عالم ووصف
 حال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مرت برجل حسن او الحسن حال الرجل
 وصفته بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل
 بسبب متعلقه نحو مرت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
 فيه وان كان اعتباريا فالاول الفتح بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
 في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً
 والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكر والتانيث الا اذا كان
 صفة لتسوي فيها المذكر والمؤنث كقول يعني فاعل نحو رجل صبور وامرأة
 صبور وفعل يعني مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة متوعدة
 تجرى على المذكر كعلامة والثاني اي الفتح بحال متعلق الموصوف يتبعه
 في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير ويوجد
 منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الاسماء العشرة وهو اربعة خمسة
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يشهد به يعني ينظر الى الفاعل
 فان كان مفردا او مشى او مجموعا فالفرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
 او مؤنثا حقيقيا بالافضل طائفة وحيثما كان بطابق الفعل فاعل في التذكير
 والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفعولا لا يذكر او مؤنث

جواز انقول مررت برجل قاعد علامه مثل يقعد علامه وبرجلين قاعدا
كما مثل يقعد علاما وبرجل قاعد علاما مثل يقعد علاما وممرت
بامارة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريتة مثل تقوم جاريتة
وبرجل معمر داره او قايم او قايمة في الدارجية مثل يقوم او يقوم
في الدارجية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت القول وهو ^{صحيح}
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البوائى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن في الاصل
الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لم يلف في الشيء والواو في جمع المذكور
العاقل والنون في جمع الموث ويوث في الواحد الموث ولذلك قلت
مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجل ضاربين وبامارة ضاربة
وبامرين ضاربين ونسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضرب
ويضربون وتقرب وتقربان ويضرب فمخصص الثاني بهذا الحكم فانا
المقصد الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبع
وعدها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان لا يخرج
مشابهة للفعل في الخمسة البوائى عن هذه التبع لما عرفت اكنفي فيه بالحكم
عليه بالتبع بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالسعي في الخمسة
الاول لم يكن فيه بالحكم بعده التبع فانه غير مضبوط بل من ضابط عدم
تبعه لكونه كالفعل بالذات ظاهر بعد التبعين حاله عدم التبع

ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البوائى كالفعل حسن
قام برجل قاعد علاما كحسن يقعد علاما وحسن ايضا قاعده علاما لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كحسن يقعد علاما وضعف قام برجل قاعدون علاما
لانه لم يقعدون علاما ولما كان علاما في المثنى والمجمع في الفعل المستند
الى ظاهر مما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف فتقود علاما ولان
فتقود علاما جعا ايضا كقاعدون لانك اذا كررت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن مواضع الفعل ونسبته لان الفعل لا يكرر فلو كان يقود علاما
مثل يقعدون علاما الذي اجتمع فيه فاعلان في الظان يخرج الواو من
الاشياء الى الحرفية او يجعل المظهر من الضمير او يجعل الفعل جارا مقدما على البند
والضمير لا يوصف لان ضمير التكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لها الى التوضيح وجعل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح ^{صحيح}
المدح والذم وغيرهما طرق الباب ولا يوصف به لان ليس في الضمير معنى
وهو اللالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتدنا بالشئ الرضوي
قال لم يذكر المصانعة لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص وساوى الموصوف المعرفة اشدا اختصاصا بالعرف وبالمعقول
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصد الاصل في ان يكون اكل من الصف

في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكل منها فلا اقل من ان لا يكون ادنى
 منها والمفرد عن سيويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المصريات ثم الاعلاء
 ثم اسم الاشارة ثم المعرب باللام والموصولات فينبغي مساواة ومن ثم افقا
 ان الموصوف اخض ومساو له بوصف دو اللام الاشارة الى رى اللام
 الاخر والموصول فانه انهم مائل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
 في التعريف نحو جاني الرجل النازل او الرجل الذي كان عندك اس
 او بالمضاف الى مثل اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل
 صاحب الفرس او بواسطة نحو جاني صاحب جام الفرس لان تعريف المضاف
 مساو لتعريف المضاف اليه وانقص من على الخلاف الواقع بين سيويه
 بخلاف سائر المعارف فانما اخض من رى اللام فلو وقع اخضفت الفخر اخض
 فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب ولذا التزم وصف باب هذا
 اي باب اسم الاشارة ندى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
 حوازه وصف ندى اللام والموصول والمضاف الى احدهما الابهام الواقع
 هذا الباب بحسب اصل الرصع المتفق لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور
 لابهامه ولا يلق بالمضاف المكتب التعريف من المضاف اليه لانه لا استغناء
 المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيعين دى اللام ليعينه في نفسه وحمل الو
 عليه لانه مع صلته مثل رى اللام مثل مررت بهذا الذي كرم الى الكريم

ومن ثم اي من اجل التزام وصف باب هذا ندى اللام لرفع الابهام
 ببيان الجنس ضعف مررت بهذا لا يفيض لانه لا يبين جنس المبهم لان لا
 عام لا تحض بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يبين به ان
 اليه انسان بل رجل يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت
 الى شئ او سته شئ اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بقصد
 المقصود من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود ابتلك النسي يكون
 متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاني زيد وعرفه وتابع لانه معطوف على
 زيد قصد نسبة الجي اليه نسبة الجي الواقعة في الكلام وكان نسبة الجي اليه مقصود
 كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصوده قوله مقصود بالنسبة
 احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود عايتها
 وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه فليرجى بقوله
 مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وامر واما اولان المقصود بالنسبة
 معها احدا الامر من التابع والمتبوع لا كلاما واجيب بان المراد يكون
 المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا
 بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف
 والمعطوف عليه تلك الحروف الست مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى فاما
 الحد باذكره جعلا ونفا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسطه اي بين

التابع وبين متوعد الحروف العشرة وسائق تفصيلها في قسم الحروف العشرة
بما مثل قلم زيد وعمر ولم كيف بقوله تابع بتوسط بينيين متوعد احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاني زيد العالم
والشاعر والذير في الصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والذير بها
جنان احدهما كونهما صفة لزيد ما يقتضي تتبع المعطوف عليه واخرهما كونهما
معطوف على الصفة المقدمة تابعا لها وبصدقها على الصفة من جنسها الاول
انها تابعة لانها صفة لزيد بتوسط بينهما وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين شئين لا يلزم ان يكون المعطوف الثاني على الاول
فولم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متوعد لدخول هذه الصفة من جنسها
الاول في هذا المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلهذا منى مانعا
وقيل قد جوز العشرة وقوع الواو من الموصوف والصفة لتأكيد
التصدق في مواضع عديدة من الكتاب وحكم المص في شرح الفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله نعم ولها سندون في قوله وما اهلكنا من
الاقلها سندون صفة لقريه فلو اكد بقوله تابع بتوسط لدخل في مثل
الصفة ونقل عن المطالع في امالي الكاف ان مثل جاني زيد العالم
العاقل تابع بتوسط بينيين متوعد احد العشرة وليس يعطف على التحقيق
هناك على ما كان عليه في الوصف والناحس وحول العاطف لغيره من الشبه

بالمعطوف لما بينهما من التقاير فلو خذ العطف كذلك لدخل في بعض
الصفات مع انه ليس يعطوف وقال بعضهم في بطر لان الحروف التوسط
منها عاطفة لئلا تها فيما على ما تدل عليه في غيرهما من الجمع والتزيين
ذلك في جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها التركيب اربيع
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الصفة المرفوعة لا المنصوبة
والجوز المتصل بان كان او مستقلا المنفصل كذا منفصل ولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما الصلة لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكثرة فاكد ولا منفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث القيمة
بدليل جواز اوجه مما اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع استقلال ولا تخوفا
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو بطلان فان كان الصيغ
منفصلا نحو ما ضرب الالف وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان متصلا بنحو
نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التأكيد متصل مثل
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الصيغ المرفوعة
المتصل وبين ما عطف عليه فيكون تركيبي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام

له نظراً الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مستقيماً في المعطوف ولما
 قلنا في الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله اخترا عن الاحوال الثابتة
 له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والقريب والشكر والافراد والثنية
 والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه ولما قلنا بشرط ان
 يكون ما يقتضيها شقياً في المعطوف اخترا عن مثل قولنا يا رجل ولما
 فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكم من حيث تجرده عن اللفظ
 ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مقتدر
 في المعطوف ولما حوزت شاة ومخلتاً بتقدير الشكر لقصده
 التبيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكرة الضمير كرجل
 الشدة في اي رب شاة ومخلتاً شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
 عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره مع ان كان المعطوف
 مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في ما زيد وعمر ولا
 زيد بالنظر الى حروف النداء والى كونه مفرداً معرفاً في نفسه وعمر مثل
 في كونه مفرداً معرفاً وامتنع بناءه في مثل ما زيد وعبد الله فان عبد الله
 ليس مثل زيد فان زيدا مفرداً معرفاً وعبد الله مضاف ومن ثم لم يكن
 اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما حوز ولمتنع له جزئية تركيباً
 لقام او قلما ولا ذاهت عمر والا لرفع في ذاه اذ لو بضا وخفض

معطوفاً على قائمه فيكون خيراً عن زيد وهو متع لخواه عن الضمير الواقع في
 المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الزم على ان يكون جراً مقداً للبنداء
 هو عمر ويكون من قل عطف الجدة ولا مانع من ذلك ان يقال ان يقول هذه
 المقاعدة مستقضة بقوله الذي يطير في غضب زيد الذباب فان يطير فيه
 ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس في ذلك الضمير واجب
 بقوله ولما حاز الذي يطير في غضب زيد الذباب لا يها الى الفاء في هذا التركيب
 فاء السبعة اي فاولها نسبت الى السبعة بان يكون معناها السبعة كاللفظ
 فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السبعة مع العطف كذا
 تجعل المبتدئين واحدة فكيف بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير في غضب
 زيد الذباب او ينهم منها سبعة اولى للثانية فالمعنى الذي يطير في غضب زيد
 بسبب الذباب ويكون ان يفرد في ضمير اي الذي يطير في غضب زيد يطير في غضب
 وادع عطف اي اوقع العطف بناء على وجود عالمين بان عطف ايمان على
 عاطف واعد وقال بعض شارحي الباب الاظهر عندي ان العطف هنا
 محمول على معناه اللغوي اي اماله الاحياء نحو العالمين بان جعلوا لهم ايمان
 الشارحين على ان المعنى على معنوي علميين ولما قال على معنوي علميين لا على
 عامل فانه جازعاً لافاقا نحو ضرب زيد عمر وادع وقال لا على اكثر من اثنين
 فانه لا خلاف في امتناع مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عن

وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عروا وبجر خال الدار هذا
 الباب مع انه ليس من عدم تعدد العامل في اذا العامل هو الاول والثاني
 تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل مؤامرة ومضاهة شجرة وفي
 قول الشاعر اكل احمق بين امرأ وباري وقد بالليل نائر هذا وان كان يجب الظن
 جابر لكنه لم ينعقد الجهر بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقوان يقيم
 مقام عاملين مختلفين خلافا للفرافقة يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما
 في الصورة ولا يدل الامثلة الواردة عليها ولا تنصص على صورة السماع بل
 وغيرها وعدم حوز ذلك العطف مع خلاف الفراء حار في جميع المواد
 عند الجهر الا في نحو في الدار زيد والحجة غمروا في الدار زيد الحجة
 غمروا يعني الا في صورة تقديم الجهر وتأخر المرفوع والمضروب لمجئته في
 كلامهم واقصر الجهر على صورة السماع لان ما خالف القياس بمصداق
 السماع خلافا لسيورة فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
 انما يحلها على حذف المضاف واتقاء المضاف اليه على ان يكون يريدون
 الحياة الدنيا وان قد يريد الاخرة حتى الآخرة كما جاء في بعض القرائن في
 الآخرة تابع بقرام المتبوع اي حاله وشأته عند السامع ^{بمعنى}
 حاله بابتداء عند في النسب اي في كونه منسوب او منسوب اليه فثبت عند ^{حق}
 ان المنسوب او المنسوب اليه هذه النسبة هو المتبوع لا غير ذلك لما دفع ^{الفعل}

عن السامع او لدفع ظنه بالكل العطف وذلك لدفع يكون سكر باللفظ نحو ضرب
 زيد زيد او ضرب زيد او لدفع ظن السامع به يجوز اما في المنسوب نحو قولك
 زيد قتل قتل دفعا لقولهم السامع ان زيد بالقتل الضرب الشديد فيجب ان
 تكرار اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ^{ظن}
 نسب الفعل الى الشيء والملازمة للمعنى متعلقة كما في قطع الاير اللواحي
 غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا ينفك
 مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او غيره او في التكرار الى التأكيد ما يقدر
 امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في ثبوت المتبوع اذ ان دفعا
 لظن السامع يجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في ثبوت الافراد فانه كثيرا ما ياب
 الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها في دفع هذا
 الوهم بذكر اوجه وكلاما وثبتهم واربعتهم ونحوها هذا العرض من جميع
 الفاظ التأكيد واذ عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
 عن حد التأكيد بقوله بقرام المتبوع اما البدل والعطف فظاهر في وجهها
 به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها بوضع
 متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح
 فهو بقرام متبوعه ويحققه لكن لا في النسب والشمل هذا حاصل ما ذكره
 المص في شرحه وهو لفظي اي التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ لمصولة ^{تكرير}

اللفظ ومعنى منسوب الى المعنى لمصلحة من ملاحظ المعنى فاللفظ من تكرار
 اللفظ الاول الى مكررا للفظ الاول ومعاره حقيقة بخلافه في زيد زيد او كما
 خوضت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
 للاول لفظا او ضرورة داعية الى الخالفه لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري
 اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحى في الالفاظ
 كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقيدت او غير ذلك
 لاسد اجماع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى الالفاظ بالاسماء ويكون
 المقصود من هذا التقييم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنى
 والتاكيد المعنى يختص بالفاظ محصورة اى معدودة ومعنى نفسه وغيره
 وكلاما وكله واجمع وكنع وابتع وابضع بالصا والمعلمة وقبل الصا والمعلمة
 لا معنى هذه الكلمات الثلاثة حال الافراد مثل حسن بكن وقيل كنع عشق
 من حوله كنع اى نام وابضع بالمعلمة من بضع العرق اى سال وبالمعجزة بضع اى
 روى وابتع من البع وهو طول العوم مع شدة غرضه ويكون استساظ مناسبا
 حفيين هذه المعاني ومعناها التاكيدى بالثامل الصادق فالاولان
 النفس والعين يعان لى يعان على الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 باختلاف ضيعتهما افرادا وتثنية وجما واختلاف ضميرهما العايد الى الشئ
 الذى ينقول نفسه المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد نفسها بارادضة

الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب تثنيا وتثنية وتثنية
 في جمع المذكر العاقل والنفس في جمع المؤنث وغيره العاقل من الذكر والثانى
 لما سمى النفس والعين والى من تعدثا كالتثنية التثنية تاسا للمنى كلاما الذى
 وكما للمؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة لغیر المنى مفردا كان اجما باختلاف
 الضمير العايد الى الموضع الذى كل نحو فوات الكتابات كروكها نحو فوات العجوة
 كلها وكلهم نحو اشريت العبد كلهم نحو طلعت النساء كلهم وباختلاف
 الصيغ في الكلمات البعوى ومبى اجمع واكتع وابتع وابضع بالمعلمة والمعلمة
 اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
 في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كنعاء اكتعون كنع وابتع سقاء
 ابتعون تبع وابضع بصعاء البصعون بصع ولا يركد بكل واجمع الاذول
 مفردا كان او جمعا الكلية والاجتماع لا يجمعان الا في ولا حاجة الى ذكر
 الافراد لان الكل ما لم يخط افراده مجتمعة ولم يضر اجزاء لا يصح تاكيده
 بكل واجمع ومكان كون تلك الاجزاء حيث يصح افتراقها احسا كاجزاء القوم
 او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
 واشتريت العبد كلهم فان العبد قد تجزى في الاشترا فيصح تاكيده بكل المفيد
 الشمول علا في حازه زيد كل عدم افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم
 واذا اكد الضمير المرفوع المفضل بارز ان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا

تأكيدهما أكد ذلك الضمير أو لا منفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
 أنت نفسك تأكيد للتاء الضمير تأكيد بمنفصل هو أنت اذ لو لا ذلك لا
 التأكيد بالفاعل اذ وقع تأكيداً للتمكن نحو زيداً كمنى هو نفسه فلو لم يكن
 الضمير المستكن في كمنى بقوله هو ويقال زيداً كمنى نفسه لا بنفس الذي
 هو التأكيد بالفاعل وما وقع الالتباس وهذه الصورة اجزى بقية الباب
 عليه والمناقيد الضمير بالرفع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والجور بالنفس
 العين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربت نفسك ومررت بك نفسك
 اللبس وبالمضارع لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
 بمنفصل نحو أنت نفسك قايماً لعدم اللبس والمناقيد بالنفس والعين لجواز
 تأكيد المرفوع المتصل بكل واجعين بلا تأكيد نحو القوم جافوا كلهم
 اجعوا لعدم الساس التأكيد بالفاعل لان كلا واجعين يليان العمل
 قليلاً لاجل النفس والعين فانما يليانها كثيراً كنع واحوه يعنى اتباع الصبح
 اتباع بفتح الهاء على ما هو المشهور لاجمع يستعمل هذه الكلمات الثلاث بعبارة
 لا بالاصالة لكونه اقل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يقدم يعنى كنع اخفا
 عليه اى على اجمع لو اجمعت معه وذكرها الى ذكر كنع مع اخويه دون
 اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم طوره دلالتها على معنى الجمعية والذو
 ذكرها من شأنه التيقن بدون الأصل تابع مقصود ما في المتن

اى يقصد التيقن اليه بسبب ما سبب الى المتوع دون اى دون المتوع اى
 لا يكون النسبة المتوع مقصوده اسد انبىه ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه قوطية
 وهذا النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مستداً او غيره مثل جافى زيداً لول
 وضرب زيداً لخال واحترق بقوله مقصود ما سبب الى المتوع عن الفت والتأكيد
 وعطف البيان لانها انت مقصودة بما نسب اليه بل المتوع مقصود به ويقول
 احترق عن الفت والتأكيد وعطف البيان لانها انت مقصودة بما نسب اليه
 بالمتوع مقصود به ويقول دون احترق عن العطف عطف فاقال المتوع فيبقى
 ما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على كعطفه بل لان متوعه مقصود
 ابتداء ثم بدالة فاعرض عنه وقصد المعطوف فكما هو مقصود ان هذا المعطوف
 فان قيل هذا الحد لا يماثل البدل الذى بعد الاشكال ما قام احد الازيد فان
 زيداً بدل من احد وايس سببه ما نسب اليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة
 بل النسبة المقصوده مستنداً الى الحد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب اليه
 المتوع ههنا القيام فانه نسب اليه بقياً ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
 ولكن انما تأييد في زيد انه تابع مقصود نسبة مستنداً الى المتوع فان النسبة
 الموجودة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ومكر ان يقصد
 بنسبة الى شئ نفياً بسببه الى شئ اخر اثباتاً ويكون الاول قوطية للثاني
 وهو اى الدال النول امر به دل الكا اى دل هو كل المدل منه قوطية للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيها مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي
بدل سبب غالباً عن اشتمال احد المبدلين على الاخر واما اشتمال البدل على المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه وبالعكس عوفيا ذلك عن الشهر الحرام قال فيه وبدل
العلط اي بدل سبب عن العلط فالاضافة في الاخير قبل اضافة السبب
لادنى ملائمة فالاولى اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني سبحانه واما
لان تحل مفهوماً كما مراد من نحو جاءني زيد اخوك زيد ولحول وان
اختلفا مفهوماً فيما اخذان واما قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر
فرق حلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف البيان
الابدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان المبدل هو المقصود بالنسبة دون
مبتدئ بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المتيقن فيكون المقصود
هو الاول فالجواب ان الالام ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدل الا العلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر لم يريدوا ان يكون
مقصود ابا النسب اصلاً بل ارادوا ان النسب مقصوداً اصلياً والحاصل ان شل قد
جاء في اخول زيدان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيت بالثاني تامة
لانه صحيحاً فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيت
بالاول تنظيهاً لسياق الفتى الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح للحاصل به

مقصود اتباعا والمقصود اصالة هو الاسناد الى بعد التوطية فالفرق طواك
اي بدل البعض جزء اي حتى المبدل منه نحو ضربت زيدا راو الثالث اي بدل الكل
سويين اول اي المبدل منه ملائمة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملايين اجمالا نحو اعطيت زيدا ثوبه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجاً باقتضا
صفاته لا باعتبار ذاته وتضمنه في الاعجاب الى زيد نسبت الى صفه من صفاته
اجمالاً وكذا في سلب زيد بخلاف ضربت زيدا حجارة وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فكون من باب
بدل العلط بغيره اي يكون تلك الملائمة بغيره يكون البدل كل المبدل منه
او جزؤه ويدخل فيه اذا كان المبدل من جزء من البدل ويكون لمدالة
منه بناء على هذه الملائمة نحو نظرت الى القوم فذكر والمناقشة بان القوم ليس
جزء من فذكر وهو كونه في مناقشته في المثال ويمكن ان يورث ذلك الشك في
درجة الاسد بوجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن حريق
الدهجيات ولما لم يجعل هذا البدل قسماً خالصاً ولم يتم بدل الكل عن البعض
لقلته وقدرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الاشياء منصوبة
والرابع اي بدل العلط تقصدي يكون بان تقصدت اليه اي الى البدل
من غير اعتبار ملائمة بينهما بعد ان عطف بغيره الى غير البدل وهو المبدل
فيكون اي البدل والمبدل منه عطفين نحو ضربت زيدا اخوك ونكون في

رجل علام لك ومختلف نحو الناصية ناصية كاذبة وجاء رجل علام زيد
واذا كان البدل نكرة بدل من معرفة فالفتى لىفت الدل النكرة واجب
ليلا يكون المقص المقص من غير المقص من كل وجه والوا فيه بصفة كالجارية
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون ليقتم ايتاهم ومختلفين نحو اخوك
ضمة زيدا واخوك ضمة زيدا اياه ولا يدل ظاهر من ضمير بدل الكل الا ان الغائب
نحو ضمة زيدا لان المضمرة المتكلم والمخاطب اقوى وحصى ولا من الظن
الظنهما بدل الكل يلزم ان يكون المقص من غير المقص مع كون مدلوليهما واحد
المخالف البعض والاشتمال والغلط فان الممانعة فيها مفقودا وليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فقال اشريك نصفك شريك نصفى وعجبى عليك
على صرتك الحار وصرتى الحار **عطف البيان** تابع شامل لجميع التوابع
غير صفه اخره الصفه بوجه متبوعه لغيره عن البدل والعطف بالحرف
التاكيد ولا يلزم من ذلك يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل معنى
ان حصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من أحدهما على الاطلاق فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اتم بالله ابو حفص عروفا وحفص كنية عن ^{اللفظ} عروفا
وعر عطف بيان له وصحته انه لى اعلى عن عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيعة
على اقد دراهم عفا نقبا واسما فطنة كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعلى في حمل المعنى

استقبل البطي ووجعل يقول وهو يمشى خلف غيره اتم بالله ابو حفص عروفا
من نقب ولا بد لعرفه الله ان كان نحو قول اللهم صدق حقى العا فاحذبه
فقال ضع عن راحلك فوضع فادامى نقب عفا محمدا على غيره وردوده وكساه
وفضله اى فرق من البدل لفظا الى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
ابن التارك النكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جازوا
جعل بدلا عن لان البدل في حكمه تكوير العامل فيكون المقدر بان التارك
بشر وهو غير جاز كما ذكرنا سبق في الضارب زيد واخره عليه الطريقة وقفا
وعليه الطيراني فعول المالك ان جعلناه معنى المصير والافه حال وقوله
ترقى حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير
المتكبر في عليه ووقع عاجع واقع حال من فاعل رقبلى واقع حوله ترقية
لانها ق روجه لان الانسان مادام به رقب فان الطير لا تقرب ولما ان
المعنى بينهما فقد بين فيما سبق والمثل اما ابن التارك البكرى بشر
كل ما كان عطف بيان للمعنى باللام الذى اضيف اليه الصفه المعرفه باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يدل بهما هو علم من هذا الباب كل
ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا لمدلول صورته الدل
ايضا فانك تقوى يا علام زيد وزيدا بالتقوى مرفوعا على اللفظ ^{نحو}
على الحمل اذا جعل عطف بيان ويا علام زيد بالضم اذا جعل بدلا والمعنى

الاول اظهر والثاني افيد **المبنى** اي الاسم المبنى وهذا الحد يصح الاسم
 يعرف ماهية المبنى على الاطلاق لانعرف الاسم المبنى اوله لم يعرفها كان
 تقريباً للمبنى المبنى لا ذكر في هذا المبنى لفظ المبنى ما ياسبى ما يبنى الامل
 وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير الاسم والمراد بالمشابهة المقتضية في
 المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب الفصل هذا المناسب بانها
 اما ضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل ان فانه تضمن معنى من الاستفهام
 او شبهه كالمهمات فانما شبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
 او غيرهما او وقع موقفه كالمعنى انزل او مشاكسة للواقع كبحر او وقع
 موقع ما يشبه كالمنازل المضمرة فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه
 في نحو ادعوك او اضافة اليه قوله نعم من غداً لم يثن فيمن قرأ بالفتح وقع
 غير مركب مع غيره على وجه تحقق عام في هذا المضاف من المركبات الاضافية
 المعدلة كغلام زيد علام وعوام كرسى والمضاف اليه معرب وما كان
 المبنى مقابلاً للمعرب واعتبر في المعرب اوان التركيب وعدم المشابهة للمبنى
 كان المبنى ما انتهى فيه مجموع هذين الأمرين اما باتتاهما معاكس او اتفاق
 احدهما فقط فكل او هما المنع للمعرب وانما اختلف ترتيب وكر المشابهة
 والتركيب في المعرب والمبنى بقديا وتأخيرا اشارة التقديم ما مفهوم
 وجوده اشرافه والقاب اي القاب المبنى من حيث حركات او آخوه وسكونها

عند التصريح بفتح وكر الحركات الثلاث ووقف السكون ولما الكو فيون كثر
 القاب المبنى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والكلمات التامة لا يقدر
 عنها المبرهون الا بهذه القاب لان هذه القاب لا عبر بها الا منها لانهم
 كثير الطلوع منها على الحركات الاعرابية ايضاً كما في صدر الكتاب حيث
 قال بالضم ففعا والفتحة نصبا والكسرة جوا على غير ما يقال الراء في جمل
 مثلاً مفتوحة والحيم مضمومة وحكم اي حكم المبنى واثره الممرت على بناء ان
 مختلف آخر المبنى لكن لا طلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
 باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امر من زيد وهو اي المبنى و
 التاثير باعتبار الخبر المضمرة واسماء الاشارة الموصولات والمركبات
 والكنائيات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على الافعال لا
 الافعال لتقديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسما الاصوات
 وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعا ليست متباعدة بل اجتمعا
 هذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المتباعدة ولا بد لكل واحد منها من علمه بانها
 لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان متباعدة على الحركة فلا بد عند ذلك
 من علمين احدهما علم البناء على الحركة فان اصل البناء السكون و
 الاخرى الحركة المعينة اهلها اخبرت دون الباقيتين المصنوع وضع لفظه
 متكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه

في هذا الموضع

ضركما ضربك ضربهما ضربهم ضربهما ضربهم والقسم الثاني المتصل
 بغير الفعل نحو اتاك انك انكم انك انك انك انك انك انك انك انك انك
 اي المنصوب المفصل اي اي انا اياك اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم
 الى اياهم وايا اختلافات كثيرة واختار ان الضير هو ايا والواحق للدلالة
 على التكلم والمخاطب والعيه والافراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني النوع
 الخامس علامته مثال المتصل باللام وفي مثال المتصل بالحرف علامته علامته
 الى علامته وفي المثالين وكان القياس ان يكون ضمائر كل من التكلم
 والمخاطب والغائب متساوية وضعوا التكلم لفظين بدلان على متساوية
 كضرت وضربا ففرضت مشترك من الواحد المذكور الموت وصحبت
 بين الاربعة المتشابهة المذكور المتشابهة المذكور والمجموع المذكور والمجموع المذكور
 وضعوا الخاطبة حصة الفاطم اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المتشابهة
 والمتشابهة واعطوا الغائب حكم الخاطبة في ذلك فان الضير في مثل ضرت
 وضربا هو الالف المشترك بينهما والتاء حروف تانيث وبقيت الالف الحقة
 جازية هذا الحرف اعني التكلم لفظين وللمخاطبة حصة والغائب حصة فصار
 المجموع ثلثي عشرة كل ثمانية عشر معنى يكون جملة اثنين كل اثنين
 ويتوالتك الامور على مناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرجع
 المتصل خاصة لغوي المنصوب والحرف المتصلان يستلزمان فضلا والاضافة

فاعل وهو كجز الفعل فحذف وفي باب الضمائر التي وضعها للاختصار
 استألف الفعل فاعلم المفعول كحذف في آخر الكلمة المشبهة شي ويكون
 فيما بقي دليل على ما التي على المضى في التثنية ولكن هذا الاستعمال في جميع
 الصيغ في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكور اذا لم يكن سندا الى الظاهر
 نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغاية اذا لم يكن سندا الى الظاهر
 ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضير المرفوع واللام يجمع مع الفاعل
 الظاهر في نحو ضربت هذا وفي الفعل المضارع متكلم مطلقا سواء كان متشاغلا
 وواحد او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو ا ضرب واضرب وللواحد الخاطبة
 المذكور نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والغاية اذا لم يكن سندا
 الى الظاهر نحو زيد يضرب وهذا يضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسما
 فاعل او مفعولا او صفة مشبهة او فعل التفضيل سواء كان مقرا او منقرا
 او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن سندا الى الظاهر فاقام الزيدان كقولك
 زيد ضارب وهذا ضارته والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
 والهندات ضاربات وليت الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضم
 لانهما يتقلبان يا في نصب والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير
 عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضير والماء عامل في اسم الفاعل والضير
 فاعل والضير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضميرا لغيره لانزى ان اليا

في نظريين والنون في نظرين والواو في نظريين والالف في نظريين
 لا يرفع فيهما الى الالف والواو في الصفحون الثلاثة والجمع واليتايتين
 ولا يرفع الى الاخر في الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شي لا يرفع
 المنفصل الى لاجل تقدمه لان وضع الضمير للاختصار والمنفصل لخصف
 يمكن لا يرفع الانفصال وذلك اي تقدم المنفصل بالقديم اي تقدم
 الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يرفع براد الانفصال الذي يكون
 باخر العامل او بالفصل الواقع بعض لا يحصل الا به اذا الفصل نيا في التقاء
 وتكرير فيوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
 لانه اذا حذف عامله يوحد ما متصل به ويكون العامل اي عامله معقوبا
 لا متاع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المفعول لرفع
 اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المصوب نحو
 اتى وانك او يكونه لى كون الضمير اسدا الى الى ذلك الضمير صفة جرت
 على غير منى اي تلك الصفة كائنت له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
 لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمر وضارب هو فانه لو قل
 زيد عمر وضارب التمس على السامع ان الضارب زيد وعمرو هل يتبادر انه
 عمرو ولا يقرب الى الضمير المستبعد بخلاف ما اذا قل وضارب هو فانه لما انفصل
 على خلاف الظاهر ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والاحاجة

واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور جعل على الالباس فيه
 لا طراد الباب وانما قال منى له لانه كما هو الظاهر يكون اشتمل اقصار على ما هو
 الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقدير العامل وما ضربك الا ما مثال الفصل
 لغرض وهو التخصيص منها وياك والشئ مثال الحذف العامل الى اتق نفسك
 والشئ وان زيد مثال كون العامل معقوبا وانت قائما مثال كون العامل حرفا
 وهذا من يدضرب منى مثال الضمير الذي اسدا الى صفة جرت على غير منى
 له فانه اسدا الى الضاربة الجارية على حديث وقت خبره وهو صفة لهذا
 قام الضرب بها ولذا يصح ذلك اذا كان منى فاعلا لا تأكيد او الا كان دخلا
 في صورة الفصل لغرض التأكيد او الا كان دخلا في صورة الفصل لغرض
 التأكيد ولكنه تأكيد لانم لا فاعل بديل عن الزيد ونضاربهم عن
 روي عن الزمخشري صار بهم عن وعلى هذا يكون فاعلا كما قل ولتعار
 ما التمس صفة لا ليس فيها ثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى ولذا
 اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اختراعا عن نحو اكرمك اذا المرفوع كان
 من الفعل فكذلك لم يحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فوجب
 فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما قد
 اعرف من الآخر اختراعا اذا اتوا يا خا عطاها اياها حيث لا
 في الثاني للتحريز عن تقدم احدهما من غير مرجع وقد مر في هذا

الذي هو اعرف على الاخر اذ كان الاعرف هو الذي اعطيت اياه
 فلزم الفصل بعد المتكلم في تاخير الاعراف ولا يلحق طعن في اول الوصل
 بزيادة على خلاف الاصل وحكي سبويه بخبر الاتصال انما هو عطيهون تلك
 الخيار في الاختيار في الضمير الثاني ان ثبت اوردته متصلا نحو عطيتك يا
 عدم الاقتداء بالفصل ما هو متصل وان ثبت اوردته منفصلا نحو عطيتك
 اياه باعتبار الاعتماد بالفضل بما ينفصل وان كان متصلا وهو ضحك فانه
 ليجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل الاول بالاضافة ونصب الثاني
 بالفعول وقدّم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم تلك الوصل باعتبار عدم
 الاعتماد بالفضل بالمفضل تلك الفصل نحو ضحكك بالاعتماد بالفضل
 والاى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدّمه فهو الضمير الثاني
 على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلا يلزم الترجيح
 مرجع في تقديم احد المتكلمين على الاخر فيهما هو كالكلمة الواحدة وما على تقدير
 الشك لكونهم تقديم لا تقص على لا فوى فيما كالكلمة الواحدة نحو عطيتك
 اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياه
 مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدّمه والخيار
 في جناس كان ونحوهما اذا كان ضمير الاتصال كما يقول كان زيد قائما
 وكذا اياه لان كان في الاصل خبرا للتدريج ان يكون خبرا لابتداء ضمير

لان عاملا معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا به نحو كان زيد قائما وكذا
 شبه بالفعل من صيرته واجب الاتصال في شبه المفعول ان لم يكن والجناس
 فلا اقل من ان يكون جائزا للاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
 اولى رعاية المشابهة بالفعل والاكتر في الاستعمال اتصال الضمير بعد لولا
 لكن ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر قوله لولات الى اخرها يعني لولات
 لولا انتم لولات لولات لواتها لولات لولات لولات لولات لولات لولات
 لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات
 لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات
 اخرها لكن غير الاسلوب فيها على ان ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
 اتصال الضمير المرفوع بعد عنى لولات لولات لولات لولات لولات لولات
 وجاء في بعض اللغات لولات لولات الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكلام
 بعد لولا ضمير محذوف وقع موقع المرفوع فان الضمير قد يقع بعضها موقع
 كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المرفوع
 وذهب سيبويه الى ان لولات في هذا المقام حرف حروف الكاف ضمير محذوف واقع في
 موقعه فالأخفش يقر في ما بعد لولا وسبويه في نفسه ولما عاين قدما الاكثر
 الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عنى محذوف على العمل
 في المعنى فما انهم الاخفش يقر في الضمير وسبويه في العمل ونون الوقاية
 العادى ما المتكلم لانه في الماضي الحقة ملك الياء التي هي الماضي عن الكسر

المحتصة بالاسم التي هي اخت الجز ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضمني وكذا
 نون الوفاء لا ترفع في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه رعايا عن نون الرفع
 أي عن نون هي كالأعراب نحو مضغته لثقة آخر المضارع أيضا عن تلك الكسرة
 بخلاف الكسرة نصريين لأنها في الوسط حكما وبخلاف كسرة كنهين اللذين يكونان
 وقبل الحوقل ووضعا وانت مع النون الأعرابية في أي في المضارع ومع ذلك
 وإن ولحقها تاء تعني أن وكان وليت ولعل يحيز من الأتقان نون الوقاية
 للحفاظ على الحركات السائبة في غير ذلك وعلى السكون في لدن ومن تركها
 تخوفا من اجتماع الثنات ولو حكما كما في فعل لقرب اللام من النون في الحج
 وحلا على أخواتها كما في ليت ومحتار لحوق نون الوفاء في ليت من من أحوال
 أن لعدم مانع في ذاتها والحمل على غيرها بخلاف الأصل وفي من وعن قط
 وسما معنى حب للحفاظ على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلبه
 الحروف وعكسها أي عكس ليت لعل في الاختيار فاختار فيها ترك النون لثقل
 الضعيف وكثرة الحروف وبوسط بين المبدأ والخير قبل العوامل مثل زيد
 التام وبعد هذا أي بعد العوامل نحو كنت أنت الرقيب صيغة مرفوعة وهو قبل
 ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا طابق للمبدأ أفرادا
 وجما وتذكيرا وتانيثا وتكلا وخطا ما وعية بسو هذا المرفوع صلاوة ذلك
 التوسط لفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه أي كون الخبرها وخبرها أي

لها ثم اتفق فأدخل فيه الألف في ذلك بعد خلاف الأعراب أو كون المبدأ
 ضميرا أو غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه أي شرط الفصل بذلك الرفع
 أن يكون الجرم معرفة لأن الفصل لما احتاج إليه فيها أو فعل من كذا اللفظ بالرفع
 لأن تاء اللام مثل كان زيد هو فصل من خبره وانضم على مثال الفعل من بعد دخول
 العوامل وفيه المعرف ودون الخبر قبل العوامل لا شغلا عما عن المثال الكثرة
 ولا موضع له أي لفصل من الأعراب عند الليل لأنه عند حروف على الضمير
 وعند بعضها اسم بني لا يقتضيه الأعراب ولا عامل لكن الليل استعفا
 الاسم فذهب إلى حرقية وبعض العرب جعله متبدا أي يستعمل حيث يحكم القاء
 بكونه متبدا والافاء العرب لا يعرف المتبدا والخبر وما بعده خبره فقول خبره ما مرفوع
 أنه خبره الجمله حال أو منصوب عطفا على ثاني مفعول يجعله ولما يعرف من العرب
 جعله متبدا برفع ما بعده في مثل كنت أنت الرقيب وعلت زيدا هو المطلق وفي
 بعض نسخ المتن متبدا ما بعده خبره بدون الواو ربح نه الرفع متعين ومقدم
 قبل الجمله أي لفظ قبل تأكيد التقديم لأن تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
 بعد أن يقال معنى الكلام ونفع مقدم من غير سبق مرجع وذلك بحسب المعنى
 من أن يكون قبل المبدأ أو لا فذلك قد بقوله قبل المبدأ أي قبل هذا المبتدأ
 الكلام ضمير عايد ليس في المثالان إذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لأن الضمير
 راجع إليه وضمير الفضة إذا كان سويا وحسن تانيثا إذا كان العدة فيها مؤنثا

ليحصل التماسه بغير ذلك الضمير الغائب كما بهام بالجملة المذكورة بعده اي بهام
 من الجنس المذكور والظاهر ان قوله ليس ضمير الشأن والقصة مقررته بيان الوقوع
 ليس داخل في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية هذا الحكم فانه ثابت على وقوع
 هذه التسمية او لا وايضا لم يرد استدراك قوله نفس الجملة بعد فعله هذا الوهم
 التقديم على ما ذكرنا اسفل القاعدة بقوله الشأن بوزن قائم على ان يكون
 راجعا الى الشأن وزيد قائم حركته فانه صدق عليه انه ضمير عايت تقدم الجملة
 بالجملة بعد فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما
 يرتفع عنه زيد قائم كالاخفى ويكون ضمير الشأن او القصة متصلا ونفصلا
 واذا كان متصلا يكون مستترا او ظاهرا على حسب العوامل فان كان عاملا معينا
 بان كان مبتدئا كان منفصلا وان كان لفظيا يصح لاستار الضمير كان مستترا
 او لا باظا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
 وانه زيد قائم مثال المتصل البار وحذف عن اللفظ باضماره لانسيا مباحا
 كونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع ضعف خلاف ما اذا كان مرفوعا فانه يجوز
 اضلا لكونه عمدة اما حوله فلكونه على صورة الفضلات واما ضعيفا فلا
 حذف ضمير اريد دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدعي الكثرة
 هو الحق فيها جاذب انظار الامع ان المفتوحة اذا اخففت فانه اي حد منه
 من الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله نعم ولخر دعويل ان الحمد لله رب

العالمين وذلك لانه قد خففان وان ثقلهما بالشديد الواقع فيهما ويجوز
 وجد وان المكسرة الخفيفة عاملة في الملقوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شيئا
 بالفعل من المكسرة فهي اقدر بالعمل فاذا لم تجزوها عاملة في الملقوظ قد روي
 عليها في ضمير الشأن ليلزم المكسرة عليها علامع انه اجدر به ولم يخفى
 وانهما ذلك الضمير ليلان يفتوت التحقير المطلوب ههنا كما يدل على خرفه وان
 ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اي اسماء
 الاشارة المعدودة في البنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء
 وضع كل واحد منها المشار اليه اي معنى شار اليه اشارة حتمه بالجواز
 لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحية فلا يرد ضمير الغائب
 وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة وهيته لاحية ومثل ذلك الله ربكم
 مما ليس الاشارة اليه حية محمل على العز والمنايت تشبها بالمحروف كما سبق
 ومعنى اسماء الاشارة اذ جال كونها المذكور الواحد العامل في الحال معنى الفعل
 المفهوم من بسبب الخبر الى مبتدئا ومثاله ان رفعا ودين نصبا وعرا اي وارا
 ودين حال كونها متنى المذكور قد يكون الضمير مرجعه وعلى هذا القياس
 في التركيب الثلثة الباقية فقوله هو مبتدئا وقوله ذامع معطف عليه مقيد لكل
 واحد منها حال ومعنى في بعض اللغات اذ ان في جميع الاحوال الرفع والنصب
 والحركة قوله بعد ان هذان ساحران على احد الوجوه والحركات الواحدة

٩٠
٩١
بأصل في الأصل في لغات المراثي الوحدة لا بد من الامتياز وذي
هي الأصل لكونها بارزاً والذكر فيغني ان سبها وقل بها اعلان وللثو
بأصل التماثل متاعلي ما يرها لفرقتها وبقوتها وذه قلب الالف
والياء ها ونحو وصل اليها بها ولحق وذي بوصول اليها بها ولما هي لثوث
المؤنث تان في الرفع ومن في النصب والجذر لا يتنى من لغات الانا لكمة
ورها على الانب ووقهم بعضهم من خلاف او اخذان ودين وتان
وتين باختلاف العوازل انما معية والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
اختلاف العوازل بل ان وتان موضوعان لتنبيه المرفع ودين وتين لتنبيه
والجور ووقها على صوره المعرب اتفاقاً في لافضد الاعراب لوجود
البناء فيها وجميعها الى جمع المذكر والمؤنث اولا متا وفضرا الى محدود او
مقصودا اذا كان مقصودا كيت بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعنى
يخل على او اليها على سبيل الحق والعروض بعد اعتبار اصلها حرف التنبيه
ومى كدها فليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جنى على الشار اليه من لفظ
كاجي به للتنبيه على كذا انه كقولك هان زيد قايم وهان زيد قايم ويخل
بهاى باو اخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو كاف تبيناً على حال
من الافراد والتنبيه والجمع والتذكير التانيث وانما جعلت هذا الكاف
حرفاً لانتاع وقوع الظاهر موقعا ولو كانت اسماء الموثقة ذلك مثل ضحك

٩٠
٩١
وك ومى اي حروف الخطاب حمة والقياس تقتضى التثنية واشتراك
الاشتن فرجعت الى خمسة مخرجات في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المذكر المذكر
والمؤنث ومثاهما وجميعها ومى ستة راجعة الى خمسة لاشتنال جميعها وانما
قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد سفر المراثي يرتقى الى سبعة فيكون
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين ومى اى تلك الخمسة والعشرون ذالك
يعنى ذاك اذا اشترى الى مذكر فخاطبت مذكرا وذا كما اذا اشترى الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذا كما اذا اشترى الى مذكر فخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذالك وذنيك اذا اشترى الى مذكرين وخاطبت مذكرين الى ذالك
وذلك اذا اشترى مذكرين وخاطبت مؤنثين وكذلك الواو تقول الى
تاكن وتين الى تين وتالك وتينك الى تاكن وتينكن واوليك بالمد وال
بالفقر الى اولاكى واواكى واما ذيك فقد اورد الزمخشري والمالكى
في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ وفعال ذالمعرب وذلك للبعد وذلك
للقسط واخر القسط لان القسط لا يحق الا بعد تحقق الطرفين ولما
راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين فيها
لم يحد هذا الفرق مدحها واحاله الى غيره افعال يقال وتلك وتلك وذا
حال كونها تين الاخيرين مشدتين وادراك باللام اي هذه الكلمات
الاربعة مثل ذلك في افاده البعد ولا سعاد يجعل ذلك اشارة الى كنه ذلك

المذكور سابقا ولما تال وذل وتالك محففتين واولا لا بغير اللام
 للموسط وما هو للتوسط بعد حذف حرف الخطاب للتقريب ولما تم وعنايم
 الها وتخفيف النون وهما بنقها ونشديد النون وهو الاكبر وجاكر
 الها ايضا فلما كان الحقيق الحق خاصة لا يتعمل في غيره الا على سبيل الاست
 ولما لم يعد لها من اسماء الاشارة فقد يتعمل في المكان وغيره
 اي الوصول المعدود من البنيات في اصطلاح النحاة بالايتم جزءا الى اسم
 لا يتم من حيث جزيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان قوله جزائيا ولا يصير جزءا
 تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمادة بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
 جزءا اوليا على اليه المركب او لا الى انضمام امر اخر معه كابتداء والجزء الثاني
 والمفعول وغيرها وانما في كونه جزءا تاما لاجزا مطلقا لانه اذا كان مجموع
 الوصول والصله جزءا من المركب يكون الوصول وحده جزءا لكن لاجزا
 تاما اوليا الايضا وعنايد والمادة وصله معناها اللغوية الاصطلاحية
 فان الاصطلاحية عبارة عن جملة مذكورة بعد الوصول مشتملة على ضمير عنايد
 اليه ففرقتها موقوفة على معرفة الوصول فلو عرف الوصول به ان لم يلد
 والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوية لا الاصطلاحية قوله وعنايد
 لو اريد بها معناها الاصطلاحية لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج
 مثل اذوحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولما قيل ان يقول يمكن ان يعرف

٩٧
 الصلة بالايتم معرفة على معرفة الوصول بان يقال الصلة جملة مقدر
 باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عنايد اليه فلو لم يكن كذلك
 المراد بالصلة معناها الاصطلاحية ولا يلزم الدور وذكر العنايد مع انه مأخوذ
 في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصحيح بما علم ضمنا بما لغت في الاحتراز عن
 اذوحيث ولما كانت الصلة بغير اسم يجب المفهوم ان يكون جزيته او غير
 جزيته ولا يكون يجب الواقع الاجزائية والعنايد اعم من ان يكون ضميرا او
 واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للوصول او غيره والواجب ان يكون ضميرا
 للوصول منها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا صلة جملة جزيته او مقدر
 معناها كاسي الفاعل والمفعول والعنايد ضمير ضمير اليه للوصول لا لغية
 وصله الالف واللام اسم فاعل والمفعول لان اللام الموصولة بشبه اللام
 الحرف جعلت صلتها ما كان جملة معنى من صورة علاما بالحققة والشيء
 وهي اي الموصولات التي للذكر المذكر والتي للمؤنث والمؤنث والذات
 لمشي المذكر واللتان لمشي المؤنث ويكون بالالف حال الوقوع والياء في
 الضبط والمرفوع الاولى على وزن العلى لجمع والمؤنث الا انه في جمع المذكر
 اشهر والذين كاللذين لجمع المذكر واللائي بالهشمية والياء واللام بالهشمية
 المكسورة فقط واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجزا للوصول مجري
 الوقت لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللائي واللائي جمع

وجاء في اللاتي اللات عزف اليها وابقاء الكثرة على التاوفي اللواتي
 اللواتي عزف التاوي اليها وما يعني الذي فيما يعقل غالباً نحو عرفت ^{عفت}
 وجاء فيما يعقل نحو والسم وما يعنيها من ايضاً يعنيها فمن يعقل ويتوي
 فيما المقدر والمشي والمجموع والمذكر والمرت والى يعني الذي نحو ^{انهم} غاضب
 في الدار اي ضرب الذي في الدار فليته يعني التي غاضباً يتهن في الدار
 اي التي في الدار وذو الطاية اي المنسوب اليها على اخصاً نحو ما ^{بلفظهم} موصولة
 يعني الذي والى قال الشاعر ويرى ذو حذفت وذو طويت ^{التي} اي
 حذفتها والى طويتها واذا بعد ما الكاينة للاستفهام نحو ما اذا صغت اي
 ما الذي صغت والالف واللام اي مجموعهما يعني الذي والى والشي
 او المجموع والعائد للمفعول اي العائد الذي لا يمت الموصول الابه اذا كان
 مفعولاً نحو حذف اذا لم يمنع مانع لانه فصل اذا كان فاعلاً لكونه علة
 نحو قوله نعم الله الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء اعلم ان الحاجة في
 صفواتها يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يفهم مقامه ومقصودهم
 من وضعه من النظم فيما نقل في هذا الفن من المسائل ^{هنا} ويدكر اي
 فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
 ما نهم طريقه الاخبار به لا بد من تذكر كثير من مسائل النحو وتفق النظر ^{فيها}
 حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يقع فارد المقص ^{الاسماء}

الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تجز عن حمله الذي
 اي باستقائه الذي والى او الالف واللام فان الباييت صلة للاخبار لان
 الذي محبة عنها لا غير باصديتها اي وقت كل الذي وما يقو مقامها
 صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المحبة اي في موضع ما هو محبة عنه بالذ
 في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميراً لها ان لكم
 الذي واخرته اي لجز عن العنصر الضم على الحال او ضم اخبرته يعني جعلته
 اي جعلته خبراً متاخراً فاذا اخبرت مثلاً عن زيد بن جلد ضربت زيداً بكلمة الذ
 او قمتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو محبة عنه في هذه الجملة
 زيداً لانه بوضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
 ضميراً للذي واخرت المحبة يعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي وقتت الذ
 ضربته زيداً وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح
 اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الاسم الفاعل
 او اسم المفعول ويمكن ان يوحد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل والاسم
 من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يضم الجملة الفعلية ضميراً
 المقصود نحو نعم ونفس وحدنا وعسى وليس اي منه اسم الفاعل ولا مفعول ولا
 خبر باللام عن زيد في ليس زيداً منطلقاً وبشرط ان لا يكون في اول ذلك ^{الفعل}
 حرف لا يستأمن اسم الفاعل والمفعول معاً كاتين وسون وحرف النفي

والاشتهاء فلا يجبر بالآدم من جهة سيقوم زيد فإنه اذا بنى اسم الفاعل من
 يكون قايما فيقوت معنى السين فان تقدرا منها الى من الامور الثلاثة
 التي تصد ير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم فاجب
 ذلك الآدم جبرا تقدرا الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تقدرا منها
 تقدرا الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير الثاني بان يكون ضمير الثاني
 بان يكون ضمير الثاني مجزا عنه لا متاعا تصديرا للجملة بالذي وتأخير الخبر
 جبرا الوجوب تقديم على الجملة وفذلك امتنع في الموضوع بدون الصف
 وفي الصف بدون الموصوف فلا يحسن في ضرب زيد العاقل ان يجزأ
 عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لا تنزاه وقوع الضمير
 صفا وموصوفا لخلاف ما اذا احسن مجموعهما فقال الذي ضرب زيد
 العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المفعول فلا يجوز في عت
 من دون الفضاير الثوب ان يجزأ بالذي عن دون الفضاير بدون الثوب
 لانه لو دى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دون الفضاير عملا في الثوب
 بخلاف الذي عجت من دون الفضاير الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
 يجب ان يكون مكرة فلا يجوز ان تقع الضمير الذي معرف في موضع الحال
 وكذلك امتنع في ضمير المسمى بغيرها اي بغير كلمة الذي لا متاعا تصديرا للذي
 لا تلام ذلك عود الضمير اليها فهو ذلك الضمير لا ضمير وكذلك امتنع في الآدم

٩٢
 المشتمل على اي على الضمير المسمى بغيرها نحو قولك زيد ضربت علامة فلا يصح
 الاخبار عن علامة بان يقال الذي زيد ضربته علامة لانك اذا جعلت
 الضمير عايدا اي الموصول في المبتداء بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدأ
 الموصول بلا عايد وكل منهما امتنع وما الائمة الحرفية فانها اما كانت نحو
 زيد قائم ولما تافيه نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت
 ما اشترية واستنهامية نحو ما فعلت وما فعلت وشرطه ما تضع اصغر
 من صوفه اما بغير نحو مرت بما ينبغي للذي اي بغير محك والما جملة نحو ما كره
 الفعول من الامور فجزء كل العقول اي بغير شي كرهه الفعول وتامة
 بمعنى شي منكر عند اي على والشي المعروف عند سيبويه نحو قوله نعم فقما
 اي نعم شي او نعم الشيء وصفته نحو ضرب ضامنا اي من اي ضرب كان
 ومن كذلك اي يكون موصولة نحو كرهت من جبال واستنهاية نحو
 من علامك وضربت وشرطية نحو من ضرب اصرب وموصوفة لما يند
 نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غير حاجت الي محمد ايانا اي شخص غيرنا
 او جملة نحو من جبال فذاكرته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يحى
 تامة ولا صفة واي للذكر واي للثلاث كمن في شئت لادوار الاربعه وا
 انتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو ضرب ايم لقيت والاشتهاء به
 نحو ايم احولك وايم لقيت والشرطه نحو ايا ما تدعو فله الاما المسمى بالشيء

نحو يا ايها الرجل قبل ان تقع صفة ابقا فلم جعلها المصدر التي لا تقع
 صفة اصلا واجب بان ايا الواقعة صفة في الاصل استتمية لان
 مررت برجل اي رجل عظيم سال عن حاله لا يعرف كل احد قلت عن الاستتمية
 الى الصفة وهي اي كل شيء وايضا معرفة بالانفاق وحدها لا تشاركها في
 غيرها من الموصولات الاعلى اختلاف في اللذان واللتان وفي ذوالثاني
 ولما اعيت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المنكر
 فلا يرد حيث واذا كانت موصولة حذف وصدر صلتها نحو قوله قد علمت
 من كل شيعة انهم اشد على الرحمن عيافين هـ بالضم اي اتهم هو اشد ولما
 بيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الا
 حجاج الى امر غير الصلة وعت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
 منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
 اليه ولم يستأن الموصوفة لبناء مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر
 صلتها لانه وكفى قسم المنادي ان كل ما يقع من ادى مفرد معرفة فهو
 ونا والموصوفه لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
 وجبان لحدما ان معناه ما الذي علي ان يكون ذا معنى الذي فيكون
 القدير اي شيء الذي صنعت اي صفة فاستبداء وما بعده خبر وابا
 وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام

٦٥
 اي الذي صفة الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
 حلة اسية والوجه الاخران معناه اي شيء ومنها عبارة ان احدهما ان
 بمعنى اي شيء وان كان ان معناه اي شيء وذا زائدة والظان مؤدحا
 فان معنى قولهم انها بكما لها معنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقبال
 كلمة زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على ان يقع
 فعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
 منهما جارا فعليه ومحذوف في الاول نصب الجواب تقدير الفعل المذكور وفي الثاني
 رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يغيره المصدران المطابقة بين
 والجواب باكان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المضي
 فعلة بناها هي كونها شبهة بنى الاصل فاقبل ان اتضح ولو بمعنى التجمع فلما
 نصرت وتوجعت عرنة بالمضارع العالي لان المعنى على الانشاء وهو ان
 عرنة بالمضارع العالي مثل رويد رويدا اي املا ثالا لما هو معنى الامر فيها
 ذاكما بفتح التاني المحرازو بكسر هاء في تيم وبالضم في لغتهم اي بعد ثالا
 بمعنى الماضي بوقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال معناه والذي جاءهم ان
 ان هذه الكلمات وانما هاليت بافعال مع ما وسما عان الافعال ولفظي وهو
 ان يصيغها خالفه لصيغ الافعال وانما لا يعرف نقرها لانها موصوفة لصيغ
 على ان يكون رويد موصوعا الكلم املا قول الشاعر رضي وليس ما قال بغيره

ان صه مثلاً اسم للفظ است الذي هو دل على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
 لا لغناه بشئ اذا غنى الفخ زمان نقول صممع ان لم يخط باللفظ است و
 يسمعه اصلاً ولهذا قال المصمما كان بمعنى الامر الماضي ولم يقل ما كان
 معناه الامر والماضي والبتاد ان يكون هذا الجب الوضع فلا يرش لفظاً
 اس من تصاعى القريب وفعال اي يوزن بفعال الكان بمعنى الامر المشق
 الثاني الجوز قياس او قياس كمال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في المثال
 الجوز ويرد عليه ان لا يقال قدام وفقاد في قم واقعد فلماذا يا ول بعضهم
 سيبويه ما اراد بالاطراد الكثرة فكان قياس كنهه واما في الرابع فالتفاد
 ان لهجات الانادر وفعال حال كونه مصدراً معرف كالحار يعني الفهم والحج
 قال شارح الرضوي هو على ما قبل صدره معرف سوت ولم يتم الى
 الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا تايته وحال كونه نصف لونه مثل ما قبل
 بمعنى يا فاسد بمعنى اي كل واحد من القسامين الآخرين بمعنى مشابهة الى
 لفعال بمعنى الامر عدل فانه فطدا ما عدل فطدا اذهب اليه الخاة
 ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للبالغة وهذه الصيغة للبالغة
 في الامر كفعال وفعل للبالغة في فاعلة الشئ الرضوي والذي اري كون
 اسما للافعال معدولة عن الفاظ الفعل لا دليل لهم عليه كيف والاصل في
 كل معدول ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل

من الفعلية الى الاتمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال من وجهها
 في كلام طويل فن اراد الاطلاع عليه فيرجع اليه وفعال حاله كونه على الالهيا
 اي عين من الاعيان المناقل على ما يخرج باب فاق ولذا قال للاعيان يخرج
 بالخلاصة وان كان علماً قالوا لکنه للعالى لا للاعيان من ثاصفة على
 وذكره للثقة على انه لم يقع الا كذلك كطام على الموت وغلاب كذلك معنى
 في استعمال اهل الجاز مشابهة بفعال بمعنى الامر عدل فانه معرف في استعمال
 نعيتم الاما في آخره اي الا في فعال علماً للاعيان يكون في آخره راء فان
 اختلافوا فيه فاكثرتهم يوافقون الجازين في بناء واقامهم لا يفرقون
 من ذات الراء وغيرها لا يمكن باعاب الكل نحو حصار على الكوكب ج
 الاكثر ان الراء مستقل لكونه في مخرجه كالمكون فاختير فيه البناء
 اخف اذ ملوك طريقة واحدة اسهل من ملوك طرائق مختلفة
 اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما مقولة الى باب المصادر
 ولزمت المصدرية ولم تضاعف فعل او لم تنضم المصدرية وصات اسم فعل
 فالاول مثل ولها في العجب وحكم المصدر الثاني مثل رصة وحكم
 اسما الافعال واما غير مقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً
 ساذجة ولم تضاعف ولا اسما الافعال وهي على انواع فبها ما يعرض
 عند عرض معنى كقول المتنم والمقبح وهي لا يتدر ان يحكم

عليه ثبتي اوبه على شي ومنها يا جري على لفظ الانسان على سبيل الحكمة بان
 من نفسه ما يشابه صوت شي كما اذا قلت عاق قاصدا لاصدارها يشابه
 العراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه اوبه ومنها بالصوت به لاجل
 حركات الارجاء ودعاء او غير ذلك كما اذا قلت تخ لا داخلة اليقين وح ايضا
 لا يقدر ان يحكم عليه اوبه وهذه الأقسام كلها مبنية على لفظ التركيب فيها
 واد ان لفظها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند العجب وفي عند
 انما لا يخرج او نفاق صوت العراب فصح في هذه الحالة ايضا يمكن
 من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكمية عنها والماد بالاصوات منها
 ما كانت ما قيل على ما هي من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي هذا الاعتبار
 ليست باسماء لعدم كونها ذاتا بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها
 محذاه واحد احكامها ونيت جري ما لا تركيب فيمن الاسماء ^{صوت} فالا
 بهذا الاعتبار كل لفظ ولما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما
 حكى صوت اى صدر على لسان الانسان شيها بصوت شي كما عرفت في
 الثاني من الاصوات الغير المقولة او صوت به للباء يعني مثلا اى لانا
 او جرها او دليلا او غير ذلك ولما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم
 ذوات القوام الاربعة فلا يتناول ما هو للطيور بل بعض اوزاد الانسان
 كالصبيان المجازين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف

فالقول كعاق اذا صوت به انسان شيها بالعراب والثاني كخ مشددة اى
 عند انحاء العرول وذكرا لمص القم الاول وهو ما كان صوت الانسان لثبات
 من غير علق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع علقها بالغير
 ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
 من غير علق غيره اى المكبات المعدودة من البنيت كل اسم
 حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اعميين او فطريين او حرفيين او كليين
 وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة لافعال ولا قتل التركيب ولما قلنا ان
 او حكما لا يخرج مثل سيبويه فان الجاء الاخير منه صوت غير موضع لفظي
 يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري محرم الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
 بسبب لخرج مثل عبدالله فاباشر الان بين حرفي كل واحد منهما قبل العلية
 ولا يخفى انه خرج هذا القيد مثل خمسة عشر عن المد مع انه من افراط المد وكان
 بين حرفي قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة وجب يخرج منها هذه النسبة
 اصعب من حفظ القناد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر
 هيته تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيته التركيب
 التي في عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيته التركيبية التي في باطش النسبة
 التلقائية التي تكون بين هية الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هية من
 الحذفية مع الآخر لا يدل على نسبة لاصلا كما ان هية تركيب احد طرفي

مع الآخر لا يدل عليها من غير حرف فالتحق الحد على الحد وطرذا وعكسا وان
تضمن الحد الثاني حرفا حرف عطف او غيره ما الى الحد الاول وهو حرف
في وسط الكلمة الذي ليس علا لاعراب والثاني لتضمنه الحرفين ^{في} عشرة فان
اصل خمسة وعشرة حذفوا الواو ركبت عشرة مع خمسة ومثل جاني عشر ^{في}
يعني احواف حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر احواف كل من خمسة عشر
وحادي عشر ولما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذه المركب سواء
كان احد حيزه العدد الزائد على العشرة اوصيغه الفاعل المشتقة منه وقيل
فيه لان الساي في لا تضمن الحرف لا لا يراد به واحد وعشر وجوابه ان المراد
بصيغه الفاعل اذا اشتق من اسم العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث واحد
من الثلاثة لكن بطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اورد هذين ^{جمع}
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من الكتاب
ولا يتسر ذلك من مجموع الحيزين لان صيغة الفاعل لاتع حروفا جعلا ^{بعض}
على اخذها من احد الحيزين او في احد بعض الحروف من كل حيز منطبة ^{بعض}
واخرا والاول ليدل على المقصود اول الامر فاخذوا مثالا من ^{بعض}
حرف العطف حادي عشر يعني الواحد من احد عشر بشرط وقوعه في ^{عشر}
متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد غير المتضمن حرف العطف ^{لا اعتبار}

ان اصله حادي وعشر ولا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الاثني عشر واثنى عشر فانه لا يفي فيها ^{الحرف}
بل يعني الثاني للمضمين ويعرب الاول لثبته بالمضاف لسقوط الوزن والـ
اي وان لم تضمن الثاني حرفا حرف العطف الثاني مع مع صرفه ان لم يكن قبل ^{بعض}
ميتا كعليك وبني لاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لا تخذ
في الاصح لى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول فانه في اصح اللغات
وفيه لقان اخرين احيى اعراب الجوزين معا وضاف الاول الى الثاني منع
صرف للمضاف اليه واخر بهما اعراب الجوزين وضاف الاول الى الثاني ومن
الثاني جمع كتابه وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ
معين بلفظ غير صحيح في الدلالة عليه بغرض من الاعراض كالا بهام على ^{معين}
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ما يمكن لا المعنى للصدق
ولا كل ما يمكن بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين كانهم اصطلاحا ^{بعض}
المبنيات ان يريدوا انها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكتاب
كما قال بعض الظروف وتفيد تعريفه الا بالاضحية به مفصلا فلذلك ^{بعض}
عبر عنها مطلقا وتغرض لذلك البعض المعين فقال الكتابات كروية ^{بعض}
لكنها موضوع وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة للحرف ^{بعض}
الخبر عليها وكذا وبنائها لانها في الاصل من اسماء الاشارة ودخل عليها ^{بعض}

التثنية وصار المجموع من له كل واحد يعنى كم وبقي ذاعلى اصله وكل واحد
 يكون للعدد والكناية عند واحد كذا كانت عن غير العدد انض عفو حجت
 يوم كذا كناية عن يوم الت او غير فكيت وذيت المحدث الى كناية عن
 والجملة فلما لم يأت كل واحد منهما كذا واقعة موقع الجملة القوي من حيث ^{يستحق}
 اعاد بالبناء ولما وقع المفرد موقعا ولم يخرج لوجه معناه راجع البناء الذي
 الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كايين ولما بقي لانه كاف
 التثنية دخلت على اي ولي كان في الاصل بعد الكناية الخ عن الجواب من معناه
 الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد يعنى كم الجبر فيضار كانه اسم نون على
 السكون اخره نون ساكنة كافي من لا تنوين تكن ولهذا كت بعد الياء
 نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فثبت في البناء ان الخط عن اخواتها
 فلذلك لم يذكر المصنف في الاستهائية المقصود معنى الاستهائية ممرها
 الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عند منصوب على التميز فذكر لانها لما كانت
 للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مائة مفرد منصوب
 جعل ميمه كذلك لانه لم يجعل لاحد الطرفين لكان حكما والخبر ميمها
 عموما لا يضاف مفرد مائة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم حمار
 كما تقول مائة ثوب وثلاث ارباب فلما جاء مفرد لان العدد الكثير ميمه
 كذلك ولما جاء مجموع لان العدد الكثير في مائة مائة مائة مائة مائة

ليس مثله في المصنف بالكثرة جعل جقيقة ميمه كانه مائة عن معنى التثنية بما قبله
 من فيما الى في ميمى كم استهائية والخبر تقول كم من رجل ضربت وكم من
 اهلكنا ها قال الشاعر الرضى هذا في الخبرية كثر نحو وكم من ملك وكم من قرية
 وذلك لما فقت جبر الميمه المضاف اليه كروا ما ميمه كم الاستهائية فلم اعثر
 عليه جبر الميمه في نظم ولا اثر ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن كمن
 جوز الرضى ان يكون كم في قوله تعالى يا اسرائيل كم آتيناكم من آياتنا
 استهائية وخبرتها ولها اي كم استهائية كانت او خبرتها صدر الكلام لان
 الاستهائية تفهم الاستهائية وهو يتفق صدر الكلام يعلم من الاول الامر
 من اي نوع الكلام والخبرية ايضا يدل على انما لا تكسر وهو ايضا نوع من الكلام
 فيجب التثنية عليه من اول الامر وكلامها لو قال وكلتا هما كان اوفق لتاين
 والخبرية فهو على تاويل كلاهذين النوعين واما كم منتهائية والخبرية اي كل
 واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ويجوز ان يثمن من موقع كل واحد منهما بقوله
 ما اي كل واحد من كم الاستهائية والخبرية يكون بعد فعل او شبه فعل لفظا او
 تقديرا غير شغل عنه بضمير او متعلق بضمير فهو من حيث كذلك كان منصوبا
 عموما على حسب اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب الميم وذلك
 انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الطريقة مع اقضاء الفعل للمفعول
 والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات تقع لاحد المصوبات

لما هو عجب المير والاختصاصية بحكم رجل ضربت في المفعول به وكم ضربت ضربت
المفعول المطلق وكم يوم ضربت في المفعول فيه والجزء مثل كرم غلام ملك وكم
ضربت ضربت وكم يوم ضربت ولذا جعلنا الفعل وثبته اعم من ان يكون مفعولا
او مقدرا ليدخل في قاعدة الضرب مثل قولك كرم رجل ضربت اذا جعلت ^{قيل}
الاضمار على غطره القصر وقد رت بعده فعلا غير شغل عنه كرم رجل ضربت
ضربة فهو من حيث ان بعده فعلا متدرا غير شغل عنه دخل في قاعدة الضرب
وان لم يتخلل من قبله ولم يتقدم بعده فعلا غير شغل فهو من هذه الهيئة فوقع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله كل واحد من كرم الاستفهامية والجزء وقع
بقدر حرف جر نحو كرم درهما اشريت او كرم رجل مررت او مضاف نحو غلام كرم
رجل ضربت وعبد كرم رجل شريت فحرف الجر والاضاف ولذا حازت قاعدة
حرف الجر والمضاف عليهما مع انهما صدر الكلام لان ناهي الجار عن الجرح
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اهما كان او حرفا للجر
كل ذلك ولعله مستحق للصحة والاى وان لم يكن بعده لا نظا ولا نذرا بفعل
غير شغل عنه ولا بقدر حرف جر او مضاف كان مجزعا عن العوازل اللفظية فوقع
لوهو من رفع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا بقى على مذهب
سيبويه فانه يخرج عن كونه متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا مقدم على المبتدأ كونه مفعولا وما بعده معرفه وخزان كان ظرفا نحو كرم

يوما سرك ثم هنا منصوب محل ولا دخل تحت قاعدة الضرب باعتبار اعم
الكايين فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا لتمام مقام عامل الذي هو خبر المبتدأ
كذلك اى مثل كرم في تالي الوجه الاعرابية بالشايط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط واذا احتضرت الشرط وكيف واياك تختصين بالاستفهام فن وما لا اكاسا ^{ستفهاما}
مبتين ياتي فيهما الوجه الثالث الاول نحو ضربت وما صنعت وبين مررت وعلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا ياتي فيهما الرفع على الجزئية لانتاج ظرفيتها
واذا حركتا شرطيتين فذلك ساقى فيهما تلك الوجه الثالث نحو من يضرب
اضرب وما انتفع اصنع وبين تراءى وعلام من نصيب اضرب من ياتي فمؤكرو
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي فيهما بل في جميع اسماء
الشرط الرفع الجزئية فانه لا تقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الطرفين من هذه كفى واياك وكيف والى واذا ان ^{تجار}
نحو من اين فلا بد من كونه منصوبه على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قرح
عن الظرفية ويقع اسماء مجازا اذا يقوم زيد اذا يتعدى وى وقت قيام
زيد وقت تقوم عمرو وفي من عت بالابتداء وقال الشيخ النقي وانما اعترض هذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية رفع استصاير على الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ موجبا نحو عمداك بفلان اى متى كايين عمداك
واما اى فساقى فيهما الوجه الرابع كفا فانه قد وقع في محل الرفع بالخبر ايضا

على تقدير ان تصاب على الطرفين في وقت محييك اي وقت محييك اي
وقت كاي وقت محييك اي وقت على تقدير ان تصاب بالظرف في مرفوع المحل المجرى
والوجه الباقي مثل انهم ضربت ويايم مرت ويايم قائم وفي مثل كونه كاي
وخالته يعني فيما احتمل الاستفهام واللبس وذكر الميز وحده في وجه هكذا
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كونه كاي ما هو ميم باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخ الأولى يحتمل ان يعثر الاربعة الثلث في كم احدها رفعت بالابتداء
الآخران نصب على الظرف وعلى المصدر فان اشارتها سبق بقوله مضروباً
معمولاً على حبه الى كونه وجهه نصب ولا يخفى ان هذا الصق يابى من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعثر في ميمها اني عمه فاحدها الرفع بالابتداء استقام
كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استهائية والمجرى على تقدير كونها
خبرية لا يخفى ان هذا الوجه يوجب على اعتبار جوار حذف ميمها وهو غير ممكن
فما سبق فكان الايق تاجير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما
النسخة الأخرى فلا يحتمل الا الوجه الآخر واليت للفردق يتجوز جرياً واما
قد عا قد جلت على عشارى الفدعا المعوجج الرضع من اليداد الجبل فتكون
منقلبة الكفا والقدم بمعنى انها اكثر من الحذف صارت كذلك وهذا
خلقها بنسبها الى سوء الخلقة وانا عذرى جلت على النقصه بمعنى قلت اي
كنت كارهة لحدتها مستكنة منها حتى على كونه منى واحداً من انواع هذا

الحلب لا خدنة الموشى وهي بلع في الذم من حدسا لاناى والعار جمع عشر
او هي التي اتى على حها عشرة الواحها لاناى من الحب ولا تطيع بهولة
فهي حلهما زاده مشتقة وفي ذكرته وخالته اشارة الى زوال طرفي اسره واستقام
على سبل التكم كانه ذهل عن كونه عدد عماته وخالته لاناى عنده وكونها جرت على
تقدير الجرح على سبل التحقيق اي كثير من عماتك وحالها جلت على عشارى والاد
الميزاى كم مرة او كم جلت على التكم او كم مرة او جلت على كاي فارتقاء عمه
على الايتاد وصح توصيفه بقوله لك وجرة قد جلت وكم استهائية كانت او خبرية
على تقدير ارتقاء من في موضع الضم لان الفعل الواقع بعدها سطر عليها
الطرفية او المصدرية واذا رفعت عمته رفعت خالته وقد عا واذا نصبها
نصبها واذا حقتها خفتها وذلك واضح وقد يحذف ميمها استهائية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت افي في كل مثال قامت في نية على
الحذف فاذا سئل عن كيه مالك او اخبر عن كيه فظاهر الحال في نية على نية
عن كيه دراهمك او دنانيرك ولجاء عن كيه ما منعاه كم درهما او ديناراً او كم
درهم او ديناراً مالك فكم في هذه المثال مرفوع على الابتداء ومالك جوف
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او خبرية فقط ان السؤل او الاخبار المأهولة
بالغيبه الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما نصب على الظرفية او المصدرية



بين المعين اذا كان المصدر للموعظ واذا كان للعدو في المحفوظ في
الظرفية او لا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوع للزمان وفي المصدر
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويجل ان يكون المثال الثاني تقدير
كم رجلاً او جل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم مضوياً على الفعلية
اي الظروف للعدو من البيات المعبر عنها عند تقديرها
ببعض الظروف ملاحظة الى ذكر الغرض منها اي من تلك الظروف ما ي
ظرف قطع عن الاضافه عند المضاف اليه عن اللفظ دون الشئ فان عند
نيلنا شارب مع التوفيق نحو رب بعد كان خراسان قل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف على
فلما حذف صحت غايات نقي بها الكلام ولذا نيت لفظ معنى حرفي ^{فما}
وشبهها بالحروف في الاحتياج الى مضاف اليه واخير الضم لجزء المقصود كمثل
وبعد ما اشبهت من الظروف المصنوعة قطعها عن الاضافه مثل تحت في
وقدام وخلف ووصار ولا تقاس عليها ما مضاهها ونحو في هذه الظروف
على قل ان يقوض التوفيق من المضاف اليه فرب قال فاسع الى الشارب ^{قل}
اكا واغص لما الفرات فالارق من ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما مضى منها وقال بعضهم بلذا اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافه
كنت قل اي قديماً وقل الشئ الرضو والاول هو الحق ولجري مجراه اي

الظروف المقطوعة عن الاضافه لا غير وليس يحذف المضاف اليه والباء
على الضم وان لم يكن عين من الظروف بشبه العاصيات كانه الهمام الذي فيه كما
فيها ولا تحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعل هذا لا غير وجا في زيد
غير كونه استعمال غير بعد ما وكذا لا يجري الظروف حب بشبهها في كونه
الاستعمال وعدم تغيرها بالاضافه ومنها اي من الظروف المنجزه ^{كان}
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الاجل اسميات او ضيعة ^{كان}
اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهل طالعا حيث فيضا فالى مفرد
هو سهل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهل طالعا ولذا نيت على الضم كالفائت
لانها غالبه الاضافه الى جمله او المضاف الى جمله في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
نصته للبلد فحي وان كانت في الظاهر مضافه الى جمله فاضافتها اليها كالاضافه ^ت
الغايات المحذوف ما اضيفت فيه على الضم مثل اوسع الاضافه الى المفرد يعبر ^{بضم}
لنزال على البناء اي الاضافه الى جمله والاشهر بقاؤه على بناء لشدة الاضافه الى
المفرد ومنها اي من الظروف المبنيه اذا زمانية كانت او مكانية ولذا نيت لما
ذكرنا في حيث وعي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضي وذلك لان الأصل في استعمالها ان يكون للزمان من انتم
للمستقبل يخص من مما يوقع حدث فيه مقطوع لوقوعه في اعتقاد التكلم ^{الدليل}
عليه استعمالها في الاعلالي الاكثر في هذا المعنى اذا طلعت الشمس وقوله فاما اذا الشمس ^{كانت}

ولهذا كثر في الكتاب الغرض استعمال القطع عالم الغيوب الامور المتوقفة
استعمل في الماضي كما في قوله نعم حق اذا بلغ من الدين وحتى اذا ساء بين
الصدقين وحق اذا جعل ما راو فيها الى اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون
جمله على اخرى فصمت حرف الشرط فهذا علمت اخرى بناها فذلك الى يكون
معنى الشرط فيها اختيارى جعل تحتها بعد ما الفعل لم ياسب الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون
اي اذا المفاجاة محو معنى عن الشرط فاجا، الامر فاجاه من قوله نعم فمفاجاة
بالضم والمداد نبيته قلت لا تخرج فيلزم البداء بعد ما فرقنا بين اذا هذه
وبين اذا الشرط والمداد يلزم البداء علمت وفق بعدها فلا ينافى ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاختصار على شرطه التفسير خرجت فاذا
التبع الى فاذا البيع حاضر او وقف على حذف الجز والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يطر قد استغنى عن اظهره لفظة ما في من الدلالة
عليه ولما الفاء في السببية فان مفاجاة البيع سببية عن المخرج وقيل ^{وب} والاولى
الى التحقيق انما للعطف من جهة المعنى الى خرجت وماصل المعنى خرجت فاجا
زمان وقوف البيع كما هو مذهب النحاح ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
البيع كانه الى البرد فانه عند مكانية وقولنا زمان وقوف البيع او مكانية
مفعول في اجابات لا مفعول به واللام يبين اذا ظرفه بل يصير اسمية بل المفعول به

عذرون الى فلهذا في زمان وقوف البيع او مكانية الى البيع وقد يكون
بحر الزمان نحو آتاك اذا اتم البراءة وقت اتم البراءة وقد يستعمل انما يخرج عن
الطريقة في نحو اذا انقوم زيد اذا يتعدى وقد سبقت اليه اشارة ومنها الى
الظروف المبينة اذ الكانية للماضي وبناءها لما مر في بحث او يكون ضمها
وضع الحرف وقد يحذف قبل كقوله يعرفون تقولون اذا الاختلاف في قسم
ويتبع بعدها الحملتان التسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المتفق
احتصاصها بالفعل مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذا قام زيد وقد يحذف للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقد تحميمها لم يذكرها المصنف ومنها ان لا ينفصل الكا
استفهاما وشرطا او حال كونها للاستفهام والشرط وبناءها لضمها حرف ^{مختص}
او الشرط نحو ان زيد وابن تكي ان كان واذا زيد والمجلس جلس وقد جاء في زيد
معنى كيف ووافق القتال معنى متى ومنها متى للزمان فيهما الى في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى خرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايمان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما ^{المشهور}
فتح المسنة والوزن وقد جاء كرها ايضا ومنها كيف الكانية للحال الى حال شئ
صفت فالمراد بالحال صفات شئ لا زمانا للحال كما تقدم بعض الشارحين قال
صاحب النفل وكيف جاء مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول

كيف ندأ على أي حال هو ويتعمل المشط مع ما على ضعف عند البصر من نحو
كيفما تجلس اجلس على أي حال تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فإن بعد اسم من في محل نصب على الحالية أي على أي حال تحت إركابها
أو ناشأ ومنها إلى من الظروف المدونة من بداية المرافقة ما من ومنه فإن
ويكون تارة بمعنى أول المدة أي أول مدة زمان الفعل المقدم عليها نحو
ما رأيت مندا ومنديوم والجمع أي أول زمان عدم رؤيته يوم الجمع فليهما أن يقع
بعدهما أي بعد مند ومند المفرد أي الاسم المفرد لا التثنية والجمع حقيقة كما
مثال القدم أو حكما نحو ما رأيت منديوم فليقتضي في حصول التقين المقصود من
كونه معرفة ولما كان التقين مقصودا لأنه لا فائدة في جعل الوقت المحمول أول
مدة فعل لا أوله وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالاض وتارة يكونان بمعنى
جميع المدة أي جميع مدة زمان الفعل فليهما أو مند ومند المقصود أي الزمان المذكور
فقد بدأ به حال كون قبلت بالعدد أي بعد المستغرق جميع آخراته بحيث لا
يشد منه شيء نحو ما رأيت منديوم أي جميع أمد مدة زمان عدم رؤيته ^{في} ي
لا يزيد ولا ينقص وقد يقع بعدهما المصدح نحو ما خرجت من هذا باب ^{الفعل} أو
نحو ما خرجت من ذهبت أو أن لي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت
أو محففة نحو ما خرجت من ذلك ذاهب أو ما خرجت من ذلك ذهبت أو
البلد الأمية نحو ما خرجت من ذلك ساو ولم يذكره لقلته فقد بعدهما زمان

مضاف الى احد هذه الامور ليصح حل ما بعدهما عليهما فكان القديم في مخرج
 مذهبها بك مذهبها ان ذهبا بك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد
 من مذهب وسداسين مبتداء وما معوقان لكونهما في تاويل (المضاف لانهما
 اما معنى اول المدّة او جميع المدّة فجهل ما بعد اى جنس كل منهما ما يقع بعده
 خلافا للرجحان فانهما عند جنس المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويبدو عليه انه
 يلزم ان يكون المبتداء في مثل ذلك مذهبها ان نكرة والمبتدع في ذلك غير
 جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او جنسا فلهما اسمان صريحان لا طرفان فلا يصح
 عدتهما من الظروف المبنيه الا ان يلاحظ فيهما كونهما من اسماء الزمان
 لا انهما يقعان طرفا في تراكبهم ومنها اى من الظروف المبنيه لدى ^{المقبوضه} الالف
 ولذلك نفع اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء الدال نفع اللام
 وسكون الدال وكسر النون ولد نفع اللام وسكون الدال ولد نفع اللام
 ضم الدال وبنائها الوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقعة عليه وكما يقع
 عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عند وفيما في خزائنه ^{كان} وان
 غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولد زيد الا فيما يحضر عند وحكمهما
 ان يحرم على المضاف نحو المال لدى زيد وقد نصبت في بعض لغات العرب ^{لدى}
 خاصه غدة جماعا تشبه النواصبون التورين رطل ريتا ولذلك يحذف
 عنها وعت ولكون غدة اكثر استعلاء من محو وغضا ومنها ما منفتح ^{النا}

مضمون الطاء المشددة وهذه اشهر لغات وقد يخفف الطاء المضمون قليلا
القاف ابتداء بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكن الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل فهد خصلات كلها لا اذ هو المفعول لاجل الفعل الماضي
المضي او الزمان الماضي المضي ووقع شي فيه ليستغرق التخييل جميع الزمن
الماضي نحو ما رايته فقط وبناء المخففة لوضع الحروف وبناء الشدة
لشابهها لاحتمال المخففة وقيل حل على اختراع عوض ومنها عوض بفتح العا
وضم الصاد وقد جاء بفتح الصاد وكسرها المستعمل اي لاجل الفعل المتقبل
المضي والزمان المستقبل المضي ووقع شي فيه ليستغرق التخييل جميع الزمن
المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطر عا على الصاد
كقيل وبعد بديل اربعة مع المضاف اليه عوض العائدين اي دهر الداهية
ومعنى الداهية والعائض الذي على وجه الدهر والظروف المضافة الى
الجملة والى كلمة اذا المضافة الى الجملة نحو بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح لفظة نحو قوله تعالى يوم يرفع الصادقين وقوله
من خزي يومئذ فيمن قرب بالفتح ويجوز ان ياء ايضاً لكنهما اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المضي البناء منه وكذلك اي كالمذكور في الظرف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير المذكورين مع ما وان مخففة في
مثل قياي مثل ما قام زيد وقياي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لثابتها

المضافة الى الجملة نحو اذا وجبت هذه المشابهة ذكر ما في بحث الظروف ويجوز
اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب **والنكرة** اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع موضع جزئي
او كلي شيء مطلقا اي بانه المقية للعلوم والتكم والمخاطب المعروفة بينهما
فالشيء بقيد هذه العلوم والمفهومة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحلية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بغير عرج بالنكرة اي المعرفة سواء كان
بالاستعداد او بالترتيب في الذكر الى ترتيبها لدرجة الاول المصنوع فانها
موضوعة عند ازانها عن معنى شخص باعتبار امر كل فان الواضع لاحظ الامور
المكتمل الواحد من حيث ان يمكن عن نفسه لا جعله لا ملاحظ افراد وضع
لفظا انا بارة وكل واحد من تلك الافراد مخصصة حيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد لمصوودون القدر المشترك فعقل ذلك المشترك الذي للوضع
الموضع لفظا الوضع كلي والموضع له جزئي شخص والثاني الاعلام الشخصية كالا
دات زيد ووضع لفظ زيد بانه من حيث معلومية ومفهومية او للنية
اذا انصرف مفهوم الاسد هو الحيوان المنزلي ووضع بانه من حيث يفتقر
ومفهومية لفظ اسنة هذا اللفظ بهذا الاعتبار علم هذا المعنى المنبسط ومعرفة
خلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بارة وهذا المفهوم المنبسط مع قطع النظر عن

ومعروفة فانه بهذا الاعتبار ذكره الثالث المبهات يعني اسماء الأشارة والمؤثرة
والغائبة مبهات لان اسم الأشارة والموصولان ولذا سميت مبهات لان اسم
الأشارة قد من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعان لادعاء متغير معلومة
معروفة من حيث معلومتها ومعهوديتها وضعاءا كلياً فان الواضع اذا اعتل
مثلاً معنى المثالية المفرد المذكورين لفظاً بالراء كل واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعاءا عاماً لان الصور المتغيرة في عام وهو مشترك بين
تلك الافراد والموضوع له خاصاً لا خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس معروف بالأم العدمية والمبنيه
او الاستفراقة ولنا لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيما دخله اللام الزائد تعجبين
اللفظ والميم في ليس من اقسام في اسفريد من الاول بعد ما دخله فيما اخر
من المعارف او عرف بالذات نحو ما رجل اذا قصد به معين بخلاف ما رجل لغير
معين فانه ذكره المتقدمون لرجوعه الى الذي اللام اذا اصل ما رجل بال
الرجل والسادس المضاف الى احدهما اي احداً لا من المذكورة ولا يسمي
الاضافه الى احدهما صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الرابع
الاول فان التناهي لا يضاف اليه بل كان عليه ان يقول والمضاف الى العرف والى
فيه المضاف الى المضاف الى المعرف ليضرب غلام ايك والحواب ان الراده لخاص

الى احدها نعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يحق عليك نظر الى ما
ان المضاف اذا كان لفظ العبر او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اي اضافته معنوية فقوله معنى مفعول مطلق يجوز مضاف واحتره عن المضاف
الى احدهما الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تقييماً ولا سبق تعريف المضاف
وللمبهات ومعنى المضاف الى احدها معنى ط والمعرف باللام والذات عن
التعريف حص العلم بالتعريف وقال العلم اسم كان او بقا او كنية لانه احد
ارب او الام او الابن او البنت فهو كنية والآ فان قصد به مدح او فقه فهو
والآمنوا اسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً او جنساً واحتره عن النكرات والآمنوا
الغالبه التي تعينت لفرد معين الاستعمال فيه لفظه في التعريف لان غلب استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بنزله الوضع من واقع معين
فكان هو المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غير الى حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله في التحرير عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد الى تناول الوضع واحد لا يخرج الاعلام المتروكة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعاليه ترتيبها في الذكر او التبيين على ترتيب
اصنافها فيما يكون في هذا الترتيب فقال واعرفها الى معرفت المعارف يعني عند
الحق طبع حيث اصنافها المصير المتكلم لغير وقوع الالتباس في فهم الغير الى الطب
فانه يتطرق في المتكلم الا يري انك اذا قلت انك لم تجلس بغيره واذا قلت انك حاز ان

يلتبس ما آخر قيوهم ان الخطاب له وليس المراد بالعرف في الاكون المعرفة بعد
 من اللبس ثم المضار القايب ولم يذكره لانه علم من اعرفه التكلم والمخاطب انه
 دون منها واقصر على بيان النسبة بين المضاف للمضار فان سايه العارف
 لا تفاوت بين اضافي الاضاف الى احدها فان فيه تناوذا باعتبار تفاوت
 المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافي بعد بيان بين النوع للفتا
 اليه واصله وهذا الترتيب الذي ذكره مذهب سيوري فان فيه لتفاوتا
 كثيرة والكرة ما وضع لشي لا يعنى اي باعتبار راء المعينة المعهودة العلق
 من حيث هو كذلك فقول ما وضع لشي شامل للكرة وبقوله لا يعنى
 خرجت المعرفة اسما للكرة انما اوردناها بالذكر لان لها احكاما خاصة
 ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكي احاد الاشياء مفردة كانت
 تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء المعدودات وكما رها كل واحد واحد منها
 وكمية الاحاد ما حات به اذ اسل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك
 المعدودات بكم والالفاظ الموضوعه بازا تلك الكميات بان يكون كل
 منها موصفا لكمة واحدة منها اسماء العارذ فالراحد موضع لكمة لاحاد شيئا
 اذا اخذت مفردة فاذا اسل عن معدود معدود ومنها كم هو يجب بالواحد
 والاشان موضوع لكتبتها اذا اخذت مجتمعة ككرة مرة واحدة فاذا اسل
 معدودين معدودين بحاج بالاشين وهكذا الى بالانهاية وظهر من هذا

التفسير ان لفظ الواحد والاشين والحلان في هذا التعريف لانها من اسماء
 العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عدد بعض الحساب من العدد ولما كان التنا
 من هذه العبارة ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقص
 التعريف شرجل ورجلين وذراع وذراعين ومن وبين حيث لا يفهم
 منها الواحدة والامية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تقيع
 منها باقيا اما بالحق تا الثانية كواحدة وايمان او ما تقاطعها ذلك الى
 تسع او بالثنية كما بين والفين او بالجمع كميات والوف وعشرين او بالثنية
 اضافيا كالثمانية اذ انت احاد كخمس عشرة او بالعطف كخمس وعشرين اما عتق
 كلمة واحد الى عشرة وما يذ والف بقول في الاعداد مذكرة وموشة ومفردة
 ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد الذكر وسنية واحدة اثنان في مفرد
 المؤنث وتثنيهما على هو القياس بقول للمذكر ثلثة الى عشرة وبالتاجئة للمذكر
 اعتبارا لثاني الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشرة رجال
 لجمع المؤنث مرفايتين بالمذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشرة امراء ولم
 يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاء وزنت عشرة اشد
 عشرة في المذكر نحو واحد عشر رجلا احد عشره اثنا عشره وثنا عشره في المؤنث
 نحو احدى عشر امرأة على الاصل بتدوير المذكر وثانيات المؤنث وغيره والواحد
 احد والواحدة لاجدى للتحقق وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في الذكر ثلثة

عشرة رجل ثلث عشرة الى تسع عشرة الموت نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزاء فيها
 قبل التركيب وتذكير الثاني في الذكر كراهية اجتماع تاسين من جنس واحد فيها
 هو كالجملة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنا عشرة فان التاسين فيها من جنس
 واما تذكير الثاني في احدى عشرة واثنا عشرة فيلحق التذكير في ثلثة عشرة والثاني منان
 بدل من لام الكلمة فلم يخصص التانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
 واما تانيث الجز والثاني في الموت لانه لما وجب تذكير المذكر لم يعرف وجب
 تانيث الموت لاسفاد مانع وهو عدم الفرق من المذكر والموت ولم يكسر
 عند التركيب في الموت اى من عشرة نحو راعن نوالى اربع فحات مع نقل التركيب
 في احدى عشرة واثنا عشرة او نحو ثلث عشرة لاسفاد عشرة والحق ان تانيث
 وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون ولعناها
 بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المضروب محلا بفعولية
 القول وهى عشرون واربعون وخسون الى تسعين فهما الى في الذكر في
 من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيها اذ على كل عقداً واحد وعشرون
 في المذكر احدى وعشرون في الموت ولما عير الواحد والواحدة هما
 بدون التركيب لان المعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استقامتهما با
 على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف لفظاً
 ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف لى عطف تلك العقود على

عليها كما شأ ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير قولنا
وعشرون في المذكور اثنان واثنان وعشرون في المئتين ثلثة وعشرون في
المئتين وعشرون في المئتين ومكنا الى تسعة وتسعين بالواقع تسعين
بالا تسعة وتسعين وقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والاف في الالف
والالفان في التثنية فيما الى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما نقول فيما
زاد على مائة والاف وما يقع بينهما بالعطف اي يعطف الزايد عليها او عطفا
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير
وتبدل بقول مائة وواحدا وواحدا ومائة واثنان واثنان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واثني عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة وواحد
عشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة اثنان وعشرون رجلا او
اثنان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
او مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع امرأة ولذا الحال في تثنية الالف
والالف وتثنية ويجوز ان يعكس العطف في كل مقول واحد ومائة الى اخرها
ذكرها والاصل في ما في عشرة فتح الياء ابتداء بعد الاعداد المركبة على الفتح كثلثة
عشر فجاءت اسكانها الى اسكان الياء ساقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها الى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقا الكيفية
كما في قولك جاني القاض اذا حذفت الياء لان الذي سقم ذلك فيه كونه مركبا

فروعي زيادة اشتقاله فجعل موضع الكثرة فحة قال الشيخ الرضي وهو كماله
على الياء المحذوفة لكن الفتح الطوافي اخواته لاها مفتوحة الا واخر مكتبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اعداد العدد شرع في بيان حال ميراثها وابتداء
من الثلثة لانه يميز للواحد والثنين كما يفرح به فقال ومن الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشرة محفوض اي محذوف ومجمع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة
رطة اما كونه محفوضا لانه لا ذكر استعماله في الرواية التميز بالاضافة للتخفيف لانهما
سقط التووين والووين ولما كونه مجموعا ليطابق المعداد والعدد والافى ثلثة
الى ثمانية استثنان قوله مجموع لانهم لم يجمعوا له حين ميراثها بل ثلثة
اخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال بابت او من لان لا يجمعين احدهما
في صورة جمع المذكور السالم وهو مؤنوث والثاني جمع المؤنث السالم وهو مؤنث
ولا نحو اضافة العدد الى جمع المذكور السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يثبت
لكنهم كرهوا ان يلى التميز لمجموع بالالف والتابع ما تعود الى جمع بعد
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر الى العشرة
مع كونه اخر ومما عشرين الى تسعين وتعين بل الى تسعين وتعين منصوب
مفرد ابضه في العقود فلعدد الاضافة اذا لا يستقيم ابقاء النون معها اذ في
صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليس في الحقيقة نون الجمع واما في اعدادها فلا
كرهوا ان يصيروا ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف

اليه فيلما كان غير المعداد ولم يجمع اقتراح ذلك المير فلم يلزم صير ثلثة شيئا
شيئا واحدا ولما جوزوا ثلثة امر مع ان فيها صير ثلثة شيئا واحدا بطريقا
امر واما افراد فلا يلزم ما صار منصوبا صار فضلا فاعتبروا افراده ليكون الفضلة
قليلة ومنه ثلثة والاف وميراثهما وميراثهما يجمع الف ولما اقبل وجمعها لم
وتشبهها لان استعمال جمع مائة مع مائة في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثة اشياء
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف الثلثة فانه يقال ما تار رجل مثل الف رجل محض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كما احاد ناسب ان يكون مائة
على طبق مائة الكمال كانت الاحاد في جانب القليل من الاعداد ولله والالف
في جانب الكثرة ههنا الخيرة في مائة الجمع الموضع للكثرة وفي مائة الذر
الدال على القلة غاية التقادل ولذا كان المعداد من ثلثة والالف المعبر عنه
لفظ الشخص اذا عرفت بها عن المؤنث بها عن المؤنث او بالعكس ان يكون المعداد
مذكورا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عرفت عن المذكور فوجهان الى في العدد
وجهان التذكير والثاني فان شئت قلت ثلثة شخص وان اردت رد النسك
اعتناء باللفظ وهو اكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلثة شخص اعتبارا بالجمع
ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنان وتمايز في الميراث والواحد مع
كما يقال واحد رجل ولا الاثنان مع كما يقال اثنان رجلين بل يذكران معا
ان يكون مائة لهما على تقدير ذكر التميز معهما او يطرحون الواحد والاثنان

استغناء بلفظ التميز الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بحجوه
على الجنس وبعينه على الوحدة والاثنية عنهما اي عن الواحد اذ كان التميز
وعن الاثنين اذ كان متشكلا مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل فيهم الجنس
الوحدة وصيغة جلان الجنس والاثنية كرها استغناء عن التميز فان قلت
ان تميز الواحد عن غيره كذا لانهم ان تميز الاثنين كذلك نعم اذ كان مميزا
يعني عن غيره لان يكون مفردا كما يقال اثار رجل قلت لما التزموا الجمع
في مزاير الاحاد ينبغي ان نعبر فيما التميز للجمعية في ما هو اقرب اليها هو
الاثنية ولا بعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز لحد ولا اثنان استغناء
بلفظ التميز على وجهه وفي المصنوعة هيئة الخاصة القابلة للحروف علامة
براعى التوئين وعلامة الاثنية اعني حرفي التنبيه فاذا اعتبر مع علامة
استغناء عن ذكر الواحد علامة واذا اعتبر مع علامة التنبيه استغنى عن ذكر الاثنين
على جهة فاحاد والحرف العلامة التي هي حرفي ذكرهما وانك ان رجلا
من اثار رجل وذلك الاستغناء لما يكون لا فائدة اي افادة لفظ التميز
المعنى اي التخصيص على العدد والتخصيص به الذي فسد ذلك التخصيص والتخصيص
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد اتميز ذلك التخصيص استغنى في افادة عن
ذكر العدد على جهة وتقول في المفرد من المقدر اي في الواحد من المقدر
نصير اي بعبارة نصير له نصير ذلك المفرد عند انقضاء الزمان عليه

الثاني في المدرك قوله الثاني مقول القول وذلك القول اذ هو باعتبار نصير
الواحد اثنين بالضماء اليه فيكون معنى ثاني الواحد نصير بالضماء اليه اثنين ولما
ابتدأ من الثاني وليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد نصير وحادا والثاني
في الموث على هذا القياس وهكذا الى العشرة في الموث لا غير ولا يقول غير ذلك
فالجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ في وجبات لا يتشبه
اسم الفاعل منها ويقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبه من المقدر من غير اعتبار
التصيير الاول والثاني في الذكر وواقع في المرتبة الاولى او الثانية والاولى الثانية
في الموث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير ولما لم يقل الواحد والواحدة لانها
لا يد على المرتبة فليكن هما القول وهو اول الدلالة عليها وهكذا الى العشرة
العشرة والحادي عشر في الذكر والجادة عشرة في الموث وكذلك الثاني عشر
الثانية عشرة الى التاسع عشر والثانية عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
كان معنى الصير ولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير ان ايت مقول في الموث الثاني
والثالث والرابعة الى العشرة وكذا في جميع المراتب من الركب والمعطوفين
الثانية عشرة ثوبت الاسمين في الركب كما ذكرهما المذكور في الثالث عشر والثاني
والاسمين لانه اسم لوحيد يذكر فلا يحل في التانيث فيه بخلاف ثلثه عشر جلا فانه
للمجاعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والعشرون ومن ثم ان
احل اختلاف الاعتبارين اعتبار نصيره واعتبار حاله لاعتلاف اوصافهما

اجزاء في المثل في الاول اي المفرد من المقدر المتولد باعتبار بصيرة ما شئت ان
 الى النقص بدرجته الى صيرها الى اثنين لثمن قولهم ثلثهما بالتحقيق في
 الاثنين لثمن وقيل الثاني اي في المفرد من المقدر باعتبار حاله ثالث ثلثه واد
 وخسبة بالاضافة الى عدد ساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا
 بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والاولى حوزة ارادة الوا
 الاول من عشرة عشرة وذلك مستبعد جدا وهو في اما في ارادة على عشرة حواف
 عشرة احده عشرة باضا والركب الاول الى المركب الثاني واحد من احد عشر متاخر
 درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
 لا تحاوز عشرة كل عرفت وان يت قلت في اذا وهذا المعنى جاري احد عشر
 الى الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول
 الى تاسع تسعة عشر فمركب الى الاول من المركب الاول لاسماء التركيب الموجب
 للناسوي الجزان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكور**
المؤنث وكرهنا بعد باب العدد لا يجوز ما حاش الى ذكر التانيث وقدم المذ
 لاصالة واخر تعريفه لانه عددي وتعريف المؤنث وجوبه في المؤنث ما في ^{الذكر} اي
 كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملحوظة كانت تلك العلامة خفيفة ^{مارة}
 وناقصة وغيره او حكما كعقرب اذا حروف الرابع في المؤنث في حكم التانيث في
 هذا لا يظهر التانيث في تصغير الراعيين المؤنثات السماعية او تقدير اليه مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كما في فارس وفعل وقدم وغيرهما من المؤنثات السماعية
 والمذكر بخلافه اي اسم تلبس بخالفه المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا
 ولا تقديرًا وعلامة اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
 كلي على او ممددة كقولهم وجرى وقدر وبعضهم الياء في قولهم زى ^و
 وزعم انما التانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موصولة للمؤنث مثل
 بي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما في اسم بانزايه في مقابلة
 ذكر من جنس الجيوان كأمرة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي تلبس
 بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بالانه ذكر من الحيوان بل تانيث منسب اليه
 اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرًا او حكما بالتانيث ^{حق}
 في معناه كظلمة مثل التانيث اللفظي حقيقة وعين مثل التانيث اللفظي ^{تقدير}
 فان تاء التانيث مقدرة فيما يدل بصيغة هاء عينية ولم يوردش الا للمؤنث
 اللفظي المكسب كعقرب لقله وقوعه واذا اسند الفعل بالاضطرار كاهل اليه
 اي الى المؤنث مطلقا حقيقة ولفظيا ومظهرا وضرقات اي فذلك الفعل
 تلبس بالتأ وجوبا اي اذا تانيث الفعل من اقل الامر الا اذا كان سندا لفظا
 غير الحقيقة فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتكره الى هذا الشار بقوله وانت في
 ظاهره الحقيقي بخلافه فمؤنث الاستئناس من هذه القاعدة فذلك ان تقول لطف
 الشمس طلعت الشمس لا في الشمس طلعت فانه لا يحسن في الشمس طلعت لكون التانيث فيه

لفظا واستغناء عن الحاق التام في لفظ من الانتشار خلاص مضمون اذ ليس
فيما يشترطه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه رجعا الى المؤن الحقيقي ^{ضمير}
المؤن اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لاحتاج الى التمييز بقولنا بلا فصل ^{كنا}
احسن استيفاء لاحكام جميع الانشاء في صورة الفصل اصله الخيارات في الحاق
التا بالفاعل وفي تركه فنقول حضرت القاضي مرة وحضر القاضي مرة ووضعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس اذا كان المؤن الحقيقي منقولا عما يقبل في السماء
الذكر كرميا اذا سميت برأفة فان مع الفصل عما شئت انما خرجت اليوم زيدا
لرفع التباس وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التا بضمير الجمع في جواب
نحو الرجال اجابت او جاء واغیر الجمع الذكر السالم لانه لو كان جمع الذكر السالم
لم يأت بضمير فلا يقال اجابت الزيدون ولا زيدون اجابت مطلقا اي حوا
كان واحد مؤنثا نحو اذا جاء ان المونسات او مذكر اجابت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التا به وان شئت تركتها
نحو اجابت الرجال وجاء الرجال وضمير جميع المذكور العاقلين من جموع التكثير غير
الجمع الذكر السالم فانهم اذا جعلوا سالما فان ضميرهم الواو لا يجزى لقال الزيدون
جاء ولا يقال اجابت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن في المقرون بالتا كذا
للتا في تاويل الجاء نحو الرجال اجابت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الاولوكفها

موضوع لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يات لها في كونه
جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كاليعون وضمير الايام وما يات لها في كونه
جميع المذكور الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت وفعلن تاتيا التا في ساويل
للمائة وضمير فعلن اي بالوزن اما في جميع المؤنث فط لان هذه الوزن موضوع
لولا ما فجمع المذكور الغير العاقل كالايام ط لا اصله في التذكير كالحال في اي
حقه واجرى محي المؤنث وفي الجواشي الهذلية موافقا لشرح الرضي ان المؤنث
موضوعه لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فانتها لها في النساء
للمجموع جمع غير العقلاء او الالاث لتقصان عقولهن يحرم محي غير العقلاء
المشي بالحق آخره اي اخر مفردة تقدير للضاف او قد يعبر بقوله نون مكسوة
قونا مع واحدة والا لا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من سلمان ومسلمين
لاخفى وكفى بظهور المراد يستغنى عن هذه التكاليفات النحاة الرفع او اياء
مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل اياها حاق بالنصب والجر لبيان صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوضا عن الحركة او التثنية بكسوة
ليلا يؤول الى التثنية في صورة الرفع وهي فتح ما قبل الالف في حكم التثنية
الوزن ليدل ذلك الحقوق والالتحق وحده اوسع الحقوق ولا يارسا شتا على
لحوق النون وعدم دلالة لحوها على ذلك لانه على تقدير تليها اذ لا وان كان
على شح ان يقال هذه النون المشبهة بالالف في باب ان يكون دلالة لحوها

الهجاء الثاني اي منقلب عن الف الثاني كحرف فان اصلها كان حرا بالعين اخذ
 للدر في الصوت والثانية للتانيث فقلت الثانية هجوة لوقوعها طرفا بعد الف
 قلت واو ايقال حرا وان لان الهجوة حرف ثقل من جنس الالف فينبغي ان
 لا يقع من الالفين مع انما غرضه والواو اقرب الى الهجوة من ايا ثقلها
 ولهذا قلب الو هجوة في مثل اقت واجوه وربما صححت فيل حرا ان حكم البرد
 عن المانحة قلبها يا نحو حرايان والاعرف قلبها واو والاى وان لم يكن
 اصلية ولا لتانيث بان يكون لا الحاق كعباء فان هجوة لا الحاق بقسطا
 او منقلب عن واو اويا اصلية ككاه ورا فان اصلهما كما وورداى
 فالوجه المذكور ان جائز ان احدهما شئت الهجوة وبقاؤها لان الهجوة
 في الصفة الاولى منقلبة عن واو اويا المحقة بالاصل في الاخرى عن اصلية
 فتأنيها هجوة قراءت في الصور من كافي قراء وتأنيها قلت الهجوة واو
 لان الهجوة في الصورتين ليست باصلية فتأنيث هجوة حرا فان قلبتها
 واو اوى في الترحيم الشريفين ان اللازم من هذه العبارة انه لا يحل ان يقرأ
 في رواه الاراء ان بالهجة او ردا وان بالواو ولكن المشهور روايان ما ليا
 فكان ينبغي ان يقال للم والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن ثبوت
 الهجوة ورواها الى الاصل الاشارة الى الوجهين المذكورين كالمبتدئين
 اللام لكنا قد نضجنا كتب الثقات كالمفصل والمقاصح والباب لما وجدنا فيها ان

ما حكم باشتباه عن ما وقع في شرح الرصيف من انه قد قلب للبدلة من اصلها وانما
 عم من ان يكون هذا الاصل واو اويا وقد ثبت في التثنية للاختلاف لاجل الاختلاف
 في الوزن لمقام التثنية بوجوب تمام الكمية والعطاعها والاضافه بوجوب
 الاتصال والابراج فتاويان وحذفت تا التانيث التي فاسها ان لا يحذف
 عن اخر المشي كحرفان ودرتان في حضان واليان على خلاف القياس مع جواز
 اثباتهما فيما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيما ان كل واحد من الحظيين
 اليين لما اشتد اتصالها بالآخرى بحيث لا يمكن الاستماع بما بدت مناصاتا بل
 معزوجة تا التانيث لا يقع في حشو وقيل حصى والى استقلال ومما عاين في
 خبته واليه وان كانتا اقل استغناء لهما ولما كان حذف التثنية قاعدة
 التي في بيان الفعل المضارع المنفرد للاختلاف خلاف حذف تا التانيث اذ ليس لها
 بل رفعت على خلاف القياس مادة مخصوصة فهذا ان في بيانه بالفعل الماضي
 اى اسم دل على جملة لعماد مقصورة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك
 بحروف مفردة اى بحروف مائة مفردة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
 من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متبعية بغير ما يجب الصورة اما بزيادة او
 نقصان او اختلاف في الحركات او الكسرات حقيقة او حكما فالبيان في قولنا
 مفردة اما متعلقة بقول مقصورة او بقوله دل او بما على سبيل الشارح وقوله
 بتغير ما ظفر مستقالات الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعها الثلاثة لان

والنون في آخر الاسم من تمام وكذا الالف والهاء فقويت الكلمة بهذه الزيادات
 الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احدى جنس يحمل الجوع واسماء الاجناس كمنه
 فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجمع كهم
 ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وقوله مفردة يخرج مفردة خرجت
 اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فقوله مفردة ولذا قصد
 بها الافراد استعمالا لقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
 خرجت اسماء الجمع والعدد ففوتت مما التفتت عليه بين ولعله انما خرج
 ركب مما هو جمع ليس جمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كلما
 وقد علمت انما احاطت عن هذا المجموع والتعرف بينهما ان الاسم الجنس يقع على الواو
 والاثنتين وصاعدا بخلاف اسم الجمع فان كل الكلام لا يقع على كلمة والكلمتين
 هو جنس قبل ذلك لمب الاستعمال بالوضع على انه لا يخرج في الترادف كون الكلمة
 اسم جمع ايها ولذا قال على الاصح وهو قول يبيح ان الاختصاص كل اسم الجمع
 التي لها احاد من تركيبها كجاءل باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
 ومرة وعمل والحلقة ولما اسم جنس او جمع لا واحد من لفظه نحو ابل وغنم فليس
 ونحو ذلك مما للجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصديق له عليه فان العطف
 في اسم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فتمت ذلك اذا كان مفردة
 صفة ثقيل واذا كان جمعا صمد وهو اسم للمجموع نوعان صحيح وكسرة الصحيح للمجموع

الصحيح ما يكون المذكور تارة يكون لثوث فالجمع الصحيح المذكر للمثنى نحو لي اخوة
 واومنين ما قبلها في حالة الرفع او بالرفع او بالرفع او بالرفع او بالرفع او بالرفع
 عن الحركة والثوب على سبيل منع الخا ومفردة لتعاد حقة التثنية لقل الواو والضم
 ليدل ذلك اللوح او اللوح فقط اومع اللوح على ان معنى مع مفردة الواو
 من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنس اكتفاء بالذكر في التثنية فان قيل اسم
 التفضيل لوجب بثبوت اصل الفعل في الفضل عليه لاكثر في الواحد قيل ثبت
 اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الغرض كما يقال فلان افترس
 الحمار واعلم من الجدار فان كان اخوه اي اخوه مفردة يا مظهر كالتأني وتعد
 كقاضي قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضون
 نقلت ضمها الياء الى ما قبلها بعد سبب حركتها قبلها طبا للفتح وحذفت الياء
 لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حركات الضب والبرش قلذين فان اصله
 قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل لهما ككسرتين والياء ان تسقط لالتقاء
 الساكنين وان كان اخوه اي اخاهم الذي لم يجره مفعول الى التام
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين ونحو جعل الحذف ما قبلها اي حرف كان
 قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الالف مثل مضمون
 في حالة الرفع ومضغين في حالة الضب والبر فاصلا مصطفيين ومضغين
 قبل الياء التام كما وانما حذفت لان لالتقاء الساكنين ونحو اي

شرط اسم اريد جميعه جمع الصحيح المذكور يعني شرط صحه جمعته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما عضا من غير معنى وصفية فقد ذكر علم اى فكره من ذكر علم العقول
حيث مما لا من حيث لفظه ولما اشترط ذلك لكون هذا الجمع شرط للجمع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف
لاشرف فان فقد الكل فيك العين او اثنان كالمائة او واحد نحو ارجع للفرق
لم يجمع هذا الجمع واسم المذكر ما يكون مجردا عن التام لم يفظ او مقدر لم يجمع
عن طرفة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وان كان كيان فانهم اجابوا
واظنوا بكون اللام وان كيان مقعما ويدخل في خوده فارسل الى السجى جليلين
فانما اجمعان بالواو والنون اتنا قال ان علم التانيث هو التانيث لا الالف فلا يجمع
من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تنقلب واو فتصح صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها والعلية وشرط اى شرط الاسم الذي يجمع
جميعه جمع للمذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الداعل والمفعول
نذكر بعقل اى له شروطا شرط الاول كونه مذكرا بعقل كاسم والشرط الثاني
ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة فاعل فعلا اى مذكرا غير مستوفى صيغة الفاعل
الكاين ذلك الاسم اياها مع الموث بل يكون المذكور على صيغة فاعل والموث
على صيغة فعلا مثل امر من الفرق بينه وبين افعال التفصيل كافضلون ولم يكن
معنى في افعال التفصيل كمال لانه على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك

فعلان فعلا اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع الموث بل يكون المذكور على صيغة
فعلان والموث على صيغة فعلا مثل سكون سكرى فانه لا يقال فيه سكونا بل سكونا
بينه وبين فعلان فعلا كذا الموث ولم يعكس لان فعلان فعلا اصل في الفرق
بين المذكر والموث لانه فيه التاوعدهما والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستوفى اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع الموث مثل ارجع وصي
يقال ارجع ارجع وصي واه ارجع وصي وصور فلا يجمع بالواو والنون ولا باللام
والتا فان لم يحقق بالمذكر ولا بالموث لم يحسن ان يجمع جمعا عسوا بالواو
بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا في مثل جرحى وصي والشرط الخامس ان يكون
الاسم المذكور مذكرا متبينا التانيث مثل علامة كراهة لجمع صيغة جمع المذكور
وتاء التانيث ولو حذفت التاء لم يجمع ويحذف فتدعى اى يجمع بالواو
ملا في التنية وقد تدعى مثنى كسر الين جمع مثنى فتجها وارضين بفتح الين
وقد جاء اسما يجمع ارضا بكونها ولذا حكم بشروطها لاسماء التذكير والعقل
وعدم كونها على اوصفة وقد ادرج صاحب الباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية لاجتماعها من الشرود منها مثنى ومثاله والى بعضها على الشرود
ارضين ومثاله في التام تفصيل ذلك في اجمع اليه والموث اى لجمع الصحيح للموث
مالحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفردة الف وتاء وشرط اى شرط الجمع الصحيح للموث
ان كان مفردة صفة وله اى لذلك المفردة مذكرا فان يكون مذكرا اى مذكرا

المفرد جمع بالواو والنون لا يلزم منية الفاعل على الاصل وان لم يكن له اي مفردة مذكور
 جمع بالواو والنون فان لا يكون اي مفردة صحيحة جمعية ان لا يكون مجرد عين تاء
 التانيث كما يفيض لانه يقال فجعل حا بيضة خاصات فلو قيل في جمع حا بيض ايضا
 لزم الاتساق والاعطف على قوله ان كان صفه وان لم يكن المثنى صفه
 بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات ورياح
 جمع زيب وطلح وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسيد لان الاسماء
 الموشية بتا مقدرة كثار وتثنية ونحوها من الاسماء التي تاتيها غير حقيقي لا بطريقها
 بالالف والتاء بل هو فيها اسموع كالشمس والكواكب وذلك لظهور هذا التانيث
 لان ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة جمع الكسرة ما تغليز جمع تغريباء ولس من حيث
 وصوره الداخلي كما هو المتبادر فلا يفتقر جمع السلامة لتغيرها ولحد بل هو
 الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغييره تغير كون حصول الجمعية لا يقتض
 ايضا مثل مصطفىون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية ولما التغير المذكور
 في تغريب الجمع مطلقا فلو اعم ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الوجود
 ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليها الامامة المفيدة للعموم في
 قوله بتغيره سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتبارا كمثل كرام
 وجمع القدر وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الفعل اي جمع كونه على وزن
 كائن جمع فليس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فليس على

هذا القياس معنى ابواب وافعاله كارتفع جمع زعيف وفعله كغلة جمع غلام
 والجمع الصحيح منكر كان كسليين او منثا كسليات وفي شرح الرضي ان الظاهر انما
 اي جعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى التثنية والكثرة فيصلي ان لهما اعدادا
 المذكور من الافراد والجمع الصحيح جمع كثره بظن على ما فوق العشرة الى اثنتي
 له وقد استقاما احدهما للآخر مع وجود ذلك الاخر كقولهم ثلثة قرويع مع وجود
 اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قليلا بغير سواء صدر عنه كالف
 والثاني اوله يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريه على الفعل ان يقع
 بعد استفاق الفعل من تأكيد الاربعة او ثمانية او عشرة او عدد من حيث جليوتها
 وحلته وحلته مثل القادر على العلية وويلاله ويحاله حاله من الفعل
 منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من
 الثلاثي المجرد سماع اي سماع ورتبه عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
 وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزدوج والرابع المجرد قاري قاري
 كما تقول كل ما ماض على فعل مضارع على افعال وكل ما كان ماضيا على استفعال
 مضارعه على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما
 في علم التصريف ويعمل المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حاله ماضيا حاله
 ضرب زيد عمر اسر حاله ماض ماض مستقبلا كان او حاله ماضيا
 كرامه وفالداعدا او الاك ان وذلك العمل المناسبة الاستماع بينهما لا باعتبار التثنية

لم يشترط فيه الزمان كاسي الفاعل والمفعول اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل
 المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان
 مفعولا مطلقا فمجيء حكمه لا يقدم معبولا اي معبولا المصدر عليه لكونه يتقدم الفعل
 مع ان وثني مما في خبرك لا يقدم عليه فلا يقال اعجني عن واضرب زيد ولا يصير
 اي مفعولا فيه او يكون الظروف مفعولا مالم يتم فاعلا لانه لو اضرب في الاضرب في الشئ
 والجمع قاسما على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر الفاعل
 ولما كان تثنية الفعل وجعه لاجبين في الحقيقة الى الفاعل وكذا اسم الفاعل ^{المفعول}
 والصفة المشبهة لا يلزم فيها عذر بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجعاً
 ولا يشبه ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزاً لم يكن ضميراً ^{مضمراً}
 مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قد استار على حدة يخرج مثل ضربي زيد حاصل في
 يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهره ولا مفعوله اعني ضربي زيد ^{الضرب}
 الغيبة الى فاعل ما عية بالخودة في مضمون فلا يتوقف تصور مفعوله عليه بخلاف
 الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اضافة الى الفاعل مع ان ^{اعماله}
 متوقفاً على لا نح اقوى مشابهة للفعل لكونه كونه مخوفاً له نعم ولو ادفع الله
 الناس وقد يضاف الى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا
 على قدر النسبة الى الفاعل مخوفاً بالص الجلا وضرب يوم الجمعة وضرب التآذ
 واعماله اي اعمال المصدر متسا باللام اي بالام التعريف قيل لانه عند علمه ^{بأن}

مع الفعل فكما لا محل لم التعريف على ان مع الفعل معي ان لا يدخل المصدر المقدر به
 ولكن جوز ذلك قلنا فربا بين شئ وبين المقدر به قلنا لم يأت في القرآن شئ من المصا
 المعرفة باللام عدا في فاعل او مفعول صحيح بل قلنا جاعلا لاجز الخ لا ياتي الله
 بالجه بالمؤمنان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرح من اعتبار ابدال من الفعل ^{لعمل}
 للفعل من غير حوت ان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الصعيف مع وحدان القوي
 سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضرابا زيدا او محذورا غير لازم الحذف نحو ضربت زيدا
 وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بلا ملاحظة من الفعل وهو كان حذف
 فعلة لا يماضي مقبالة وشكرا له وجهه الى وجهه اي فحذف فيه وجهه الى وجهه ^{للاضمار}
 وعمل المصدر التثنية وتل عمل المصدر للمصدرية وعمل التثنية في قوله سبحانه ^{بين}
 ولما فصل من قسمي المصدر يعني ماله من مفعولا مطلقا وما كان آياه بالجل المقترنة
 بيان بعض احكام المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر والظهور في اخره عن
 القسمين قومه بقلقة بالتثنية على سوا ^{فعل} ما شئ اي احق اشق من
 اي حدث موضوعا ذلك الاسم قبل اي الفعل به اي لذات مقامه بها الفعل
 ولو قل لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل امره يذكر لفظه ما واعلمه قصد
 التثنية بمعنى الحديث يعني الحديث بقدر وجوده وقيامه بتثنية بالحدث ^{الحدث}
 التثنية فان المصدر في قوله اشق من فعل يدخل في الحدود وغيره من المفعول
 والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله من قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة ^{بأن}

من قام به وقوله معنى المدح ويخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
 ثابت والظان اسم التفضيل لدخل في الجميع الذي حكم عليه بالبر ليس من قام به الحق
 ذلك لان المتبادر من قوله ما شق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
 من قام به مقام للتعني الموضوع له من غير زيادة فقط ان فلو ضم الى اصل الفعل
 اخر كل زيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
 بل قام به الفعل مع زيادة لقوله لمن قام به جرح اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
 به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصدر واسد والجرح
 اسم التفضيل الى قوله معنى المدح كما اسدوا احرار الصفة المشبهة اليه فظانهم
 ان الاساقا لمن قام به الفعل شامل لاسم التفضيل ولم يتيهوا ان الاشتقاق
 متعين معنى الوضع كاعتك فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل مع الزيادة
 ويجوز ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من القريب ويجوز ان يكون
 ذلك ودر على حصر وضع اسم الفاعل في اخر جعل احكام وضع المبالغة مثل احكام
 اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاث
 الجرد على فاعل كضارب وقائض واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي من قام
 به لا على هذه الصيغة فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او فعل التفضيل او صيغة
 المبالغة العكس والعن مضارب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي الجرد على فاعل
 ومن غير ثلاثي او غير ثلاثي او غير ثلاثي او غير ثلاثي او غير ثلاثي او غير ثلاثي

١١٨
 فهو موضوع على موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارع ضمير
 او لامع كسما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسما في تفعيل وتفعلا
 يتفعل نحو مدخل فيما وضع اليه موضع حرف المضارع المضمره ومستغفر فيما
 موضع حرف المضارع المقفوح ولو اقم متغافلا مقام مستغفر كان مثال الكسر
 الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي اليم مثال يكون لكل
 من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل على فعله فان كان فعلا لا ياتي
 هو ايضا لانها تعمل على فعله اللانم وان كان متقدما الى المفعول واحد يكون هذا
 متقدما الى المفعول واحد وان كان متقدما الى اثنين كان هو ايضا كذلك وان
 فعله يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول له وللمفعول معه وما يتصل
 كذلك يتعدى هو اليها شرط معنى الحال او الاستقبال اي عمل اسم الفاعل على كونه
 شرط اي شيء يشترط عليه من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافان بيان
 وانما شرط احدهما لان المشبهة المضارع فيلزمان لا يخالفا في الزمان نحو زيد
 عرفا الآن او غدا او المراه والحال والاستقبال اعم من ان يكون تخيلا او مكانا
 كقوله نعم وكلهم باسط ذراعيه بالوعيد فان باسطا هما وان كان ما قبله
 حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كما زجرت
 في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كما زجرت الآن وبشرط الاعتماد على التمام
 واسم الفاعل على صاحبه اي على المصنف وهو المتبدا او الوصول او الموصوف

او في الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مندا الى صاحبه نحو زيد ضارب
ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد كذا فربا او فاما
على الهيئة الاستهلامية ونحوها من الفاظ الاستهلام او ما النافية ونحوها
حروف النفي كالا وان لا الاستهلام والنفي با لفعل اولي فاما فادبها شبه
للفعل نحو قايم زيد و قايم الريان وما قايم زيد وما قايم الريان فان
اسم الفاعل المنعدي الماضي للزمان الماضي بالاستقبال او في حق
وازيد ذكر بفعله وجب الاضافة الى اسم الفاعل الى مفعوله معنى الى صاحب
معنونة لغوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمر واس خلافا لك
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لا يعمل عنده سواء كان معنى الماضي او ^{ستقبل} المستقبل
او الحال فحق ان يكون مفعولا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة
معنونة لانها عنده من قبل اضافة الصفة الى مفعولها ونسك الكسائي في قوله
وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له الى العلم
مفعول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه في فعل مقدرا في اضافة بفعله فانه
لا باسم الفاعل نحو زيد يعطى عمر ودرهما اس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل يعطى عمر وقبل ما اعطاه فقبل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الاربعة بقول من ردت
بالضارب ابوه زيد اس كبقول من ردت بالضارب ابوه زيد الان او عدا

119
لانه فعل بالحقيقة عدل عن صفة الفعل الى صيغة الاسم لكان منهم او حال
عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بعد صيغة الى اخرى حيث لم يحج عن جواسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشقة منه كضارب وضروب ومطرب بمعنى كثر الضرب
وعليم بمعنى كثر العلم وعند بمعنى كثر الخبز مثله اي مثل اسم الفاعل في الفعل
واشراط ما يشترط به علمه هذا على تقدير ان يكون ضيع المبالغة خارجة عن اسم
واما اذا كانت داخلية ففي هذه العبارة ان ضيع اسم الفاعل ان كانت المبالغة
شدة اسم الفاعل اذا لم يكن المبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمر والان او عدا
زيد الضارب عمر والان او عدا او اس وما فيه من معنى المبالغة بايب شيئا
من المشابهة اللفظية والمثني من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما كان او كسر مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل ^{في} ووط
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بل الى علائق التشبيح والمج
بقوى الزيدان ضاربان الزيد ون ضاربون عمر والان او عدا والزيدان
الضاربان او الزيدون والضاربون عمر والان او عدا او اس ونحو ذلك
النون اي نون المثني والمجوع مع العمل في معموله بنصب على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له المحذوف اي نحو حذفها بوجود هذين الشرطين لفصل التحفيف ^{الصلة} بطريق
بها كقرا اس قرا المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية ولما على تقدير التكثير

قوله نعم لذا نقول العذاب بالضرب فيها ضعيف لان اسم الفاعل لا يقع
 صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه هو ما اشتق من فعل الجدل
 موضوعا لمن وقع عليه لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فموضوع
 لذات ما وقع عليها الضرب واعتدله لقائه من مقام ما في اسم الفاعل فتقوله
 ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
 ما عدا الحدود كما في اسم الفاعل والصفة للشبه واسم التفضيل مطلقا سواء وضع
 لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل موضوع في زيادة على الغير
 في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع على وقوع عليه الفعل فقط وصيغة التثنية
 الجرد على زهر مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي الجرد على صيغة اسم الفاعل
 ما قبل الاخر خفة الفخ وكثرة المفعول كاستخرج بفتح الراء واوله الى شانه حاله
 العمل اي عمل الضرب والاشراط اي اشراط عمله ما جاز الزمانين والاعتماد على حله
 او المهمة او ما كما في اسم الفاعل الى مثل شانه وحاله واذا كان معقوبا باللام يعمل
 بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يبقو مقام الفاعل ولو كان هناك منعوا لاخر
 على بقية كونهن على علامه درهما الآن او عداوا المعطى علامه درهما الآن او عدا
 او اس باسم الفاعل من حيث انما هي بجمع ومذكر ونش
 ما اشتق من فعل لازم اخذ من اللام اسم الفاعل واسم المفعول المقدرين اليها
 قام به على معنى الثبوت لا معنى للحدث لاختلافه في قلم وذهب ما اشتق من فعل

لازم لمن قام به معنى الحدث فانه اسم فاعل لصفة مشبهة واللام لم من
 ان يكون لازما ابتداء عند الاستقار كرجيم فانه مشتق من رجم كبر العين
 الى رجم بضمها فلا يبقا لرجيم لان رجم بضمها اي صار الرجم طبيعة
 له كرجيم معنى صار الرجم طبيعة له والملا يكون بمعنى الثبوت ان يكون كذلك
 لحسب اصل الوضع ليخرج عنه عوضا وخالق لانها اصل الوضع للحدث
 عرض لهذا الثبوت لحسب الاشتغال وضعها اي صيغة المشبهة مع اختلاف
 انواعها عاقله يصيغ اسم الفاعل او لصفة الفاعل الذي هو ميثاق اسم الفاعل
 من الثلاثي الجرد فلا يجرى صيغة من ضمها على هذا فنقطع على حسب الجماع
 اي كائنه على قدره عيت لا حافرة فالظرف مضاف الى حال من التثنية في
 اوصفت المصدر بخذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسمع وحقها كائنه
 لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة لفظ
 لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولا كونت على المشابهة اليها في اذكر كرجيم
 وسندي وتعمل عمل فعلا مطلقا اي من غير شرط زمان لكونها بمعنى الثبوت
 فلا معنى لاشتراطها فيها ولما شرط الاعتماد فغير فيها الا ان الاعتماد على الموصول
 لا يتأتى فيها لان اللام الدال على اليتم بوصول الاتفاق وتقسيمها اليها
 اي جعلها اقما قما وبها حكم كل قسم وسهي كل قسم سنية لا يزال على حكمها
 بحيث عنان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من انقد يرين

لما مضافا او تبدل باللام او مجردا عنهما اي عن اللام والاضافة الاقسام
 ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل
 واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مفعولة ومفعولها مفعول ثان ومفعول ثالث
 هذا صارت اقسام ما يليها ثمانية عشر فمما حاصلة من ضرب الاقسام الستة في
 من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قول فالرفع في المعمول على الفاعلية اي
 فاعلية الصفة على التثنية اي تشبيه بمفعول الصفة بالمفعول في المعمول المعرف وعلى التثنية
 اي جعل معمول الصفة تارة في المعمول النكرة هذا عند البصرين وقال الكوفيون
 بل هو التثنية في الجميع لانهم لم يروا كونه الميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
 في الجميع وقال الشيخ الرضي والاولى التفصيل والجري في المعمول على الاضافة لوضوح
 الصفة اليه وتقصيها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جريته قولنا حسن
 وجهه جثون الصنف ووجهه بالناطية او تنصب على التشبيه بالمفعول وعند
 الثوبين وجهه بالاضافة لهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من امثلة الصفات
 وكرها التوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة فعا ونصبا وجزا واللام
 اي ثلثة هذا التركيب في كنه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجه المذكور وحسن وجهه
 عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بلاضاف
 اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول الوجه بلاضاف
 ولما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفات المشبهة

لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفات اللام
 الوجه بالوجه الثلثة الحسن وجهه اي بوجه الوجه وانما قدما الصفة الكاين باللام
 اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهومه الاول وجودي والثاني عددي
 الترتيب في تقسيمها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسمها اولها منها مختلف
 في وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها جمع كما قال النحاة
 منها اي من تلك الاقسام متعان لحدما ان يكون الصفة باللام مضافا الى
 المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه
 لعدم افادة الاضافة فيه حقا لان الحذف في الصفة المشبهة للمحذوف التثنية او
 كحسن وجهه المضاف والحذف غير الموصوف من فاعل الصفة او ماضيا اليه
 الفاعل واساره في صفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه باللام الحذف باللام
 فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافا لمعمولها الجري من اللام
 مثل الحسن وجهه او وجهه باللام لان اضافة الجنس الى وجهه وان افاض التحفيف
 الضمير واستأثر في الصفة كنههم عن وجهه لان اضافة المعرفة الى النكرة واللام
 لفظة مفيدة للتحفيف كنهها في الصورة تشبه على المعمول من الاضافة واحلقت
 صورة كانت فيها مجردة عن اللام مضافا الى معمولها المضاف مثل حسن وجهه
 فيبويه وجيع البصرين لم يروا على وجه في ضرورة الشعر والكوفيون لم يروا
 بلاقي في العدم بعد الاستفاح اهم تركبوا الاضافة لصد التحفيف فيقع الحال

والباقي في قوله بزيادة الماظرف لغو الموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر لوصف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل ثلاث
جميع المشتقات وقوله لوصف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات سمية ولا اهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اسم التفضيل من حيث صيغة
افعل المذكور وفعل الموصوف وان كان بحسب الأصل فيدخل في خبره وشكوكه مما
في الأصل اجبر واشتدقتا بل حذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الأصل في
اسم التفضيل من حيث ثلاث لا رابع مجرد لا يزيد فيمكن بناء افضل وفعل
منه اذ البناء من الرابح والثلاثي المزيد فيه مع الحافظ على تمامه ورفعه متقدما
لان هذا ما لصيغة لاتع الزيادة على ثلثة احرف حروف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرابح والثلاثي مجرد والمزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد وبعض حروف
رابح مجرد وكما اصول او يكون من حروف المزيد فيهما من اصول او من رابع
او من جانبها فلا يميز ما هو المشتق من فلا يميز المعول ليس يكون اي من ثلاث
مجرد ليس يكون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعال غير افعال التفضيل كما في
واعو فلو اشتق اسم التفضيل ايضا سمي لا لئلا ان المراد اوجرة وعو او زاي
والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعال الصفة مقدم بناءه على افعال التفضيل

وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على اشتقاق
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل
من ثلاثي مجرد ليس يكون ولا عيب وهو افضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان تراد ان يدل على ان لا حد زيادة فيه على غيره لوصل اليه الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحو مثل واسد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد في بيان انما
للمون وعنى مثال العيب وحيث قدنا العيب بالظاهري لا يراد به الجمل
وابد ولكن يريد به صرح على هذا التقدير اشتقاق احسن على معنى التفضيل فانه لا
بين الجمل والبلادة والحق ولكنهم حكمه التثنية في نحو الحق من ان ينسب
والجواب بان المراد بالحق ما يدور من اثر البلادة في الظاهر كما حكى عن ابن هبيرة
من تعليل خذلات وعظام وخيوط على عتقة وهو ذو ولية طويلة فمثل
ذلك فقال لا عرف نفسي ولا اضل وتقدر ذات اليه اخوه بقلادة فلا يحج
قال يا اخي انت انا فمن انا فيه شيء من حق ان هبيرة فانه يفتقر جواز اشتقاق
احسن من حق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجمل والبد
من يكون اما رجلا وبلادة ظاهرة على سبيل الشدة ولا يقول ذلك عاقلا
الرضي عما حق من قيل البديع قال ومبغى ان يقال من الألوان العيوب
الظاهرة فان الباطنة مغبها افعال التفضيل نحو فلان ابلد من فلان وحق
وقياسه الى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل للمفعول فانه اشتقاق

منها قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقصرنا على الاكثر وفردنا للمفعول
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد عذرة والوم لمن هو اشد
لومية وعلى هذا القياس اشغل واسهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على الحد
اوجه وبقي استعماله بالاضافة او من واللام على سبيل الاتصال الحقيقي فلا بد
من واحد منها لان وصف تفضيل الشيء على غيره فلا بد فيمن ذكر الغيرة الذي
هو المفضل عليه وفكرهم مع من والاضافة ولما مع اللام فهو في حكم المذكر
ظاهر لانه يشار باللام الى معين معين المفضل عليه مذكور قبل لفظ الحكم
كما اذا اطلق شخص افضل من زيد قلت عمرا ولا افضل اي الشخص الذي قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في فعل التفضيل الا للعهد وان يتعمل
اما مضافا لمخوزيد افضل الناس او لمن لمخوزيد افضل من عمر او مفعولا للام
مخوزيد افضل فلا نحو الجمع بين مضافا لمخوزيد افضل من عمر والا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكث منهم حصي ولذا العدة لكثرة
فصيل من في لبيت تفصيلته بل للبعيض اى لست من جنهم بالاكث حصي ولا
يخوز خلوه عن الكل ايقم لغوات العرض مخوزيد افضل لان المفضل
مثل الله اكبر لمخوزان يقا لضمته ان المخدوف هو المضاف اليه اى اكبر
وانه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله بيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفة

المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
لحقة فمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه ولذا كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع فعل التفضيل الشيء على غيره فالأولى ذكر المفعول في شرطه وانما
هذا المعنى ان يكون موصوفين بعضا منهم دلخلافهم في مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم لحسب الزيادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفين على
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا نحو بهذا المعنى تقولك يوسف احسن اخوة لخر وجه عنهم اى عن النوع بأكمله
اليه والثاني ان يقصد بزيادة مطلقه اى ثانی معنييه بزيادة مقصودة مطلقه غير
مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اى توضيح اسم التفضيل وتخصيصه كايضاف ساير الصفات نحو
مصر وحسن القوم ما لا تفضل فيه فلا يشترط ان يكون المضاف اليه مخوز هذا النوع
ان يصيغ الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيغه الى جماعة من جنس ليس داخل
فيهم كقولك يوسف احسن اخوة فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف لان
تضيغه الى جماعة نحو فلان اعلم بعد ادى اعلم ما سواه وهو مخزن بفرد
لانها منشاء او سكة ويخوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل للمضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه افراد اى افراد اسم التفضيل

موصوفتي ومجوعا وكذا التذكير وان كان موصوفته من الموصوفين
 او الزيدان او الزيدون او هذا وهذا ان والهدات افضل الناس
 وهذا لا يشا بافعال من الذي ليس فيها الا افراد والتذكير في كون المفضل
 مذكورا مع المطابقة اي مطابق اسم التفضيل افراد وتثنية وجعلا وتذكيرا
 وتاثيرا من هو اسم التفضيل صفة نحو الزيدان افضل الناس الزيدون
 افضلهم وهذا فضل النساء وهذا ان فصليا هو والهدات فصليا
 لمشابهة ما في الالف واللام في كونه معرفت وما النوع الثاني من نوعي التفضيل
 المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعروف باللام منه فلا
 بد فيهما من المطابقة اي مطابق اسم التفضيل الموصوفين افراد وتثنية وجعلا
 وتذكرا وتاثيرا لزوم مطابقة الصفتين لوصفهما مع عدم قيام المانع وهو
 امتزاج بين التفضيلية لفظا او معنى لعدة ذكر الفصل عليه بعد ما وصف
 التفضيل الذي استعمل بين مذكر لا غير اي لا غير المذكر المذكر اهتبه الحرف
 اداة التثنية والجمع والتاثير المقتضى بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
 امتزاج بين التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب امر فكانا عامي الكلمة
 ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء ولما خص
 المظهر لا يعمل في المظهر بلا شرط لان العمل في المظهر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
 فلا يحتاج الى قوة العامل ولما خص الفاعل لانه لا يضيف المفعول به سواء كان

مظهر او مظهر بل ان وجد بعده ما يوم ذلك فافعل بال على الفعل المناسب
 له قال الله تع هو اعلم من يعمل عن جيله اي اعلم كل واحد يعي من يفضل واما
 الظروف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظروف والحال كغيرهما
 راجعة من الفعل لوزن يدا حسن منك اليوم اربا والتمييز يضيفه للمخاطب عن معنى الفعل
 ايضا نحو حل زيتا ولما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة لئلا
 هو الفعل وهو العمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بعبارة في الزيادة ليعمل عمل
 لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بين لا يثنى ولا يجمع ولا يوث بعد شأ
 عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
 شيئا هو في اللفظ الشيء معتمد عليه بان يقع نقالة او جزاء عند اتصاله وهو
 المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المشبه
 الاول اي باعتبار بقية بذلك الشيء الذي لا يغيره ولا على نفسه اي نفس ذلك السبب
 باعتبار غيره اي باعتبار بقية بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
 مفصلا والثاني مفصلا عليه متفيا جزاء جزاء كان او حال عن اسم وصفة
 لمصدر مذكور اي تفصيلا متفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد فجل هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكل
 مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل
 عليه باعتبار عين ولما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي اللفظ

له صاحب بغيره عليه ويحصل له شرط تعلق بذلك الصاحب تيسره فيكون
 المشبه لفظا رتبة ما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعد سواء كان
 الموصوف اوله يمكن مثل زيد صارب عمر او ولذا اشتراط ان يكون ذلك السبب
 مشكلا مفصلا من وجه مفصلا عليه من وجه بعدا تحتادما بالذات يخرج عنه
 مثل قولك ما رايت رجلا احسن من كل عين من زيد فانها مختلفان بالذات
 بخلاف الكل المتخوط مطلقا القيد تارة هذا اقتارة بذلك فانه واحد بالذات
 مختلف بالاعتبار ولذا لا يلقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التقدير والتقدير
 بين المفصل والمفضل عليه ليس مثل اخراجه عن المعنى التفضيل في كونه ثابتا
 ولذا اشتراط ان يكون اسم التفضيل متينا اذ عند كونه متينا يكون بمعنى التفضيل
 عليه ولذا قلنا ان عند كونه متينا بمعنى الفعل لا في الحسن في هذا المثال فحين
 فكذلك الفعل في سواد الآخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون
 احسن مثلا بعد التفضيل بمعنى حسن لانه اذا استولى التفضيل على اسم التفضيل توجه التفضيل
 فيه الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس من كل عين من زيد بل من كل عين من زيد
 وفي اصل حسن كل عين من زيد ما بان يساوي او بان يكون دون
 والمساواة يا باها تمام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكمال
 حسن في عين بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تلميح زيد فيكون احسن
 عليه بداعي الزيادة فالا ان في الزيادة لا يلائم المدح في اصل الحسن وتكون

للحسن رجل متساو الحسن زيدا ما المساواة او يكون دون العيان يكون دون
 مناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكل حسن في عين زيد
 فاستوى المساواة والزيادة بالطريق الاول لما اقتضاء المتساوية لا يتعدى في المساواة
 نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساوي مع زيادة فيقع ان يقصد به عرفا نفي
 المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فاستوى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان كل
 كائين رجلا من حسن كل عين من زيد وذلك كالتمحيز فان قلت لو كان زيدا في
 التفضيل بالمعنى يتصرف جواز عمل اسم التفضيل في المظهر حتى ان يكون عمل في مثل ان
 رجلا افضل ابوه من زيد جازا كما ذكرنا في المثال المذكور قلنا في من المثالين فان
 المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متخذان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان
 يكون المفضل والمفضل عليه في مختلفين بالذات في صورة الاتفاضة في المعنى
 التفضيل فاذا زال بالفوز بالكلية ولم يبق افرقة ان يعود حكمه بعد الزوال فلا
 ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات
 فلا ضعف في معناه التفضيل ففرقة ان يعود حكمه بعد الزوال والوهو من جوار
 عليه في المظهر مع انهم لو فوجوا احسن الخبر يروى الكل ابتداء فصولا بين احسن
 اي ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم تفضيل في معنى الفعلية وذلك العمل قوله
 في عين زيد باجنى وهو الكل اذ كل ما ليس هو الا من هذه الميتة فيكون له
 من هذه الميتة لا يحز قللة عينه وبين سموا من هذه الميتة ولا يخرج من

الاجنبية ما عرض لمن الابتداء العامل في المبتدأ والخبر العامل بالحقيق مع
 الابتداء الاسم السطحي بخلاف ما اذا عمل في الكل في المفاعلية فانه لم يبق احتياج
 من معمولات من حيث ان اسم التفضيل ولو قد مر قوله من في عين زيد على الكل المريد
 الفصل بين احسن ومعمول من حيث ان اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد كيك و
 كذا لو قيل هذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكل في عينه هو على الكل في عين زيد
 لا يخالفون ركازة وتعقيد ايضا مع انما لا يسبق قبل العبارة المشهورة الواردة
 في اداسل هذا المقصود والكلام فيها وما قد مر من الكل وبين شرايطها و
 عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينسب على ان العبد
 غير محض في ذكره بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة افضل منه على ترتيب غير ترتيبه
 وينقل هذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
 ويطبق بعض هذه الصور عليه فعال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
 الكل من عين زيد باقاة من عين زيد مقام من في عين زيد وهو حاضر منه
 بقدر احسنه وكذا في لو رفع لفظ العين من العين والكنى بن زيد كان
 مع ظن المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير ان
 اصله من كل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
 من قيل تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكل ح فان قدمت على اسم التفضيل
 ذكر العين التي كان الكل فيها مفعلا على قلت ما رايت كمن زيد احسن فيها

كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكل من في عين زيد في ذكر عين زيد مقدر
 عليه استغنى عن ذكره ثانيا وقد مر ما رايت عينا ثالثة لعين زيد في اصل الكل
 احسن فيها الكل من عين زيد ونقول معناه ما رايت عينا من زيد في كونها
 احسن فيها الكل من في عينها ويلزم من هذا على المبع وجان الكل في عين حسا
 ليس في عين غيره ولما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر ففت
 افضل بالابتداء لانها في اول ولان من التفضيل مع مجرورها مقدر فيها ايضا
 كما ذكرنا مثل ولا اري مفعولا انصفه مصدر بخلاف اي قلت ما رايت كيد
 زيد الى اخوه فدايما ثل قول الشاعر ولذا نرك صدر البيت ليكون مبتدأ بها
 سببا للمماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة في ذكره او
 في مقابلة قوله وادبا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
 المذكور او لا وقام البيت ما يليه مررت على روي الباع ولا اري كوني
 يظلم وادبا مقل به ركب انية وثابة وخوف الاما في الله سايا كان اصله لا اري
 واديا قل به ركب منهم في وادى الباع فقد وادى الباع واستغنى عن ذكره ثا
 الركب اسم جملة الركبان وهو مخصص برأى الابل والثانية من اي وادى
 كالتيمة من حي او حية وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو
 في الليل فقوله اري اما من روية البصل ومن روية القلب الاول واديا
 مفعوله وكوادي الباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الثاني

وكو اى السباع مفعولها الثاني وعلى القديرين حين ينظم ظرف الشيء المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضه احوالة واقل صفة واديا والجار
به معلق باقل والجور عيال واديا ويرى فاعل اقل وجده انصفه لوقاية تميز
عن نسبة اقل الى ركب منصوب المصدرية اى ايمان تأتية ولخوف عطف
على اقل وهو معنى المفعول اسد الى غير واديا المعنى واديا اقل بركبهم كو ادى
السباع ولخوف منه وما في ما وفي مصدرية وساريا اى ركبها ساريا مفعول وفي المشتبه
مفرغ اى واديا اقل ولخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله
وسرت على وادى منصوب السباع كثرها فيها والحال اى لا ارى مثل وادى
حين لحاظه الظلام واديا يكون توقف المركب براقين توقفه بواى السباع
ذلك الواو اخوف من وادى السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ^{كثرا}
ساريا ساريا بالليل في عن الاوقات والخافات ولوعبت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ارى واديا اقل ركب انهم بواى السباع ولوعبت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل بركب انهم من وادى السباع قسم الكلمة
الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الاختصار حد كل واحد منها ولم
تكف بذلك القدر بل صدر مباحث الهم بقرينة فلما وصلت النوبة الى شأ
الفعل تلك تلك الطريقة وصدرها بتعريف فقال
اى كلمة ذلك الفعل ما دل اى كلمة ذلك على كاي في نفس اى في نفس ما دل على

الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة ما دلها على من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
التي يمكن ارجاع الضمير في نفس المعنى بكون المراد بكون المعنى في نفس استقل
بالمفهومية فيخرج كون المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد هو انتقال المعنى ^{لنفسه}
لكن المطابق لما ذكره في وجه المصداق ارجاع الضمير الى ما دل على ان الفعل ^{لنفسه}
متمم على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان ^{طريقها}
ثالثها النسبة الى فاعلها ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آتية ملاحظة
فلا تنقل بالمفهومية فلا يراد به في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك ^{الفعل}
بالاقتراح بالزمان بعين ان يكون المراد بالحدث والمراد بالمعنى ليس معناه
المطابق بل اعم لكن لا يحقق الا في ضمن التضمن فيجرب هذا العيد للرف لا يرب
مستقلا بالمفهومية يقتضيه وضعا بعد الارضية الثلاثة في الفهم عن لفظ
الدال عليه في صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الهم عن حد الفعل ويقولان ^{فما}
خرج احوال الافعال ان جميعها منقولة عن المصادر او غير ما كسب ودخل
في الافعال المنطوق عن الزمان نحو عسى وكذا لاقتراح معانيها بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقرب بالارضية لوجود الاجز في الحين ^{والتي}
بحسب كل وضع بل هو وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواص ^{حوا}
الفعل دخول قد لانها اما تستعمل لتغريب الماضي الى الحال ولعلل الفعل ^{مستقلا}
وشئ من ذلك لا يحقق الا في الفعل ودخل السين وسوف للالة الاولى

الغريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجواز ملائمتها وضعت
 الفعل كالم ولما اولطبه كلام الامراء التي عنه كلام النبي اولتعلق الشيء بالفعل
 كادوات الشط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحق تاء التثنية
 عطفت على دخول قدر وانما احصاه لحوق تاء الثانية لانها تدل على تانيث الفاعل
 لا يلحق الائمة فاعل والصفات استقت عنها باحقتها من انما المتحركة الدالة
 على تانيثها وتانيث فاعلها فالجزم اخضع للفعل ساكنة حال عن تاء الثانية لاختلاف
 عن المتحركة لاختصاصها بالثم وحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضم ابر
 المتصلة بالمرزة المتحركة الرفع فيدخل في تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمها على
 لا يلحق الائمة فاعل والفاعل لما يكون للفعل وفردعه وخط فرفع عن منع
 النوعي الضم في عن لزوم مساوي الفزع والاصل وخص البارز بالرفع المستعمل
 او خضعه بالثم اليق والجذر اي فعله الجواب للوضع
 فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت في قبليته
 فانيقة يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
 يكون يجب ذلك لا يجب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان تقدم مادام
 زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه ولا يدخله في
 الفعل فلا يتقضى مع الحد بل هو بالذات ما هو يجب الوضع فلا يتقضى
 منع بل يضرب وجع بان ضربت ضربت بنى على الفتح فبدأ محذوف

اي هو يعنى لما خضع بنى على الفتح لفظا محض ب او يدي لا يخفى اما البناء على الالة
 دو السكون الذي هو الاصل في النطق فلما ثبت المضارع في وقوعه وقع الالة في
 ضرب في موضع ضارب وشرطا وجعا نقول ان ضربت ضربت في موضع ان
 اضربك ولما الفتح فلكونه خف الحركات مع غير الضمير الموقوف المحرك فانه بنى على
 مع خوضه في ضربا كواحدة اجتماع اربع متوحدت فيما هو كالكلية الواحدة
 لثمة اتصال الفاعل بفعل ولما قيد الضمير المرفوع بالتحريك اختار لخص عن ضمها
 فانه ايضا بنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها الجاء لثمة اتفاقا كضربا وتقدم
 ما اشبه اي فعل اشبه الامم باحد حرف تانيث التي تطلب بالحد
 اتيقن في وايه يعنى الحروف التي جميعها كمة تانيث وهذه المشابهة لما يكون لوقوع
 وقوع ذلك الفعل مشككين زمانا في الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الامم في
 المعاني المقدرة كالعين وتخصيصه بلحظ عطف على وقوعه في تلك المشابهة لما
 وقوع الفعل مشككا وتخصيصه بواحد من زمانا في الحال والاستقبال يعني الاستقبال
 بالبين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الالة
 تخص بواحد معانيه بواسطة القرائن والمعارف المضارع بمثابة الالة لانه
 لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضم
 كلا الشبهين ارتضعا من ضم وحذفها الحوان ايضا فاهمية من الحروف
 الاربعة للكلام مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون لدى لتكم الفتح

مذكرا كان أو مؤنث مثل ضرب والنون له أي المتكلم المذكر إذا كسع غيره ولما
 كان ذلك الغير أو أكثر مثل ضرب وكانها مأخوذة من إن ونحو والتاء
 للخطاب ولما كان أو مؤنث أو مؤنثا أو مؤنثا أو مؤنثا أو مؤنثا أو مؤنثا
 غيبته أي حال كون المؤنث والمؤنثين أو مؤنثا أو مؤنثا أو مؤنثا أو مؤنثا
 أي غير المتكلمين المذكورين وبما ولما المؤنث الغائب ومثناه فقولنا غيبته
 أي غير المتكلمين المذكورين بالجر على البدل من الغائب لأنه وإن لم يضرب الأضمة
 معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو من قوة النكرة الموصوفة
 أو بالنصب حال وهو الأول موافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
 في الرباعي أي فيما مضى على أربعة أحرف أصلية كيد جرح أو لا يخرج ومفتوحة
 فيما سواه أي فيما سواها ما مضى على أربعة أحرف مثل تيد جرح وليخرج ونحوها
 ولا يعرب من الفعل غيره أي غير المضارع لعدم علامة التعريب فيه ولما كان
 الكلام في قوة قولنا وإذا يعرب المضارع صح أن يتعلق به قوله إذا اتصل
 نون التأكيد ثقيلة كانت أخف منه ولا نون جمع المؤنث لأنه إذا اتصل بها
 يكون مبتدأ لأن نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
 قبلها لم يزد دخولها في وسط الكلمة ولو دخل عليها لم يدخل على كلمة أخرى حقيقة
 ولأن نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها كالمشابهة
 فنزل جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل التعريب ولعله رفع ونصب يشارن والآ

فيها وجزم يختص به كالجواب لا لم فالصحيح وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الزيادة
 حرف علة الجزم عن ضمير البارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان أو مؤنثا مثل
 تضربان وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربين
 وتضربين والخطاب المؤنث مثل تضربين هذه أربع صيغ يضرب في الواحد
 الغائب المذكور وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد
 الخطاب المذكور وأضرب في المكمل الواحد وتضرب في المكمل مع الغير الضم في حال
 الرفع والفتح في حال النصب لفظا أحال كذا الضم والفتح لفظين والمكون
 في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع للتصل ذلك
 أي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي قائم مقام
 الموصولة الرفع وحذفها أي يحذف النون حالي الجزم والنصب فإن الضم
 فيتابع للجزم كما أن في الأسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و
 تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا والآخرها والمضارع للعلل الآخر
 والياء بالفتحة تنقديرا في حال الرفع لأن الفتحة على الواو والياء ثقيلة تنقل
 يدعوي وي والفتحة لفظا في حال النصب حلق الفتحة مخوف يدعي ولن يري و
 المحذوف أي محذوف الواو والياء في حال الجزم لأن الجازم لم يجد حركة اسقط اللفظ
 المناسب لها فهو لم يفر ولم يرم والمضارع للعلل الآخر بالفتحة بالفتحة
 تنقديرا لأن الالف لا يقبل الحركة تنقل يرضى ولن يرضى والمحذوف أي محذوف

الالف في حال الجز بقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا جرد عن الناصب واللام
 نحو يقوم زيد سواه كان العامل فيه هذا الرفع كما هو المتبادر من عبارة وقد
 مذهب الكوفيين وسواه كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في يرض
 اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب ولذا ارتفع في
 موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعقاب الاسم واقواه وهو الرفع
 وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا تقع فيها موقع الاسم
 كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو يقوم وسوف يقوم وفي خبر كما نحو
 زيد يقوم الزيدان واجب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
 موقعه لانك تقول الذي يضرب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه
 وكذا قالوا الزيدان وكنينا وقوعه موقع الاسم وان كان لا محاب مع تقد
 اسمية الاعراب مع تقديره فعلا عن نحو يقوم ان سيقوم مع السابق
 واقع موقع الاسم لا يقوم وحده واليه صار كما جازا الكمية وسوف في حكم
 السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم ولذا عدل عن الاصل لما
 في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب الى المضارع بان لم يلفظ
 ولن قال الفراء اصله لا ابدال الالف نقا وقال الخليل اصله لا ان تقصر كائش
 في اي شيء وقد سبوا به حرف براسه واذن قيل اصله اذن مخفف وقيل ان
 الظرفية فنون عرضا عن المصاق اليه وفي بيان مقدرة بعد نحو

حتى ادخلها وبعد لام كي تحورت لا دخلها وبعد لام المحو وهي لام الجارة الزا
 في خبر كان المنفي نحو ما كان الله يعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فتقع في
 على الفعل الاجل مصدر استدير ان الصدرية وبعد الفاء نحو زيدا كوك
 وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرى اللبن وبعد واو لا تترك او تخطي
 حتى فان الفاء والواو عاطفتان واقفتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
 الجز على الانشاء فجعل مصدره ليكون من عطف الجز على الانشاء فجعل مصدره
 ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون في اللغة
 نرفي فاكرمك لكن زيارة منك فاكرم في اياك وفي لا تاكل السمك
 وتشرى اللبن لا يكون منك اكل السمك وتشرى اللبن مع فان التقيص
 به المضارع مثلا اريد ان تحسن الى مثال الضب بالفتح وشل ان يضم وما
 مثال الضب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن يعنى
 الظن هي ان المحققة من ان المثقلة لان المحققة التحقيق فتساب العلم
 بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب وليست اى ان الواقعة
 بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
 تقع بعد الظن فيعيا الوجان لان الظن باعتبار دلالة على علمه الذي
 يلازم ان المحققة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلازم ان
 فيقع وقوع كليهما فيجب ان التي بعدها الوجان وليش لن ارجع

اي معنى لن في المستقبل نينا مؤكدا لا ينزح ولا ينزح ان يكون في قوله ولن ارج
الارض حتى ياذن لي اذني تافض لان لن يقضي التاميد وحق ياذن لي
يتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الى لم يكن ما بعدها
لما قبلها اذ اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها الضعفاء لا تقدر
تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه يستعملها كما كان عطف على ما يعتمد
يتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا كان ما جوازا وجزاءا وبما لا يمكن ان لا يستقبل وان
فقد احدث الشيطان خونا اذ اذن احسن اليك وكقولك لمن جردك اذن
كاذبا او كلاما كقولك لمن جردك اذ اذن اذنك كاذبا وجبا الى الفعل
فانك لم تقال اذن ان تدخل الجنة مثل ما لا يحتمل الا الاستقبال لقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانها الضعفاء كانه اشرا اليه وقوله
اذن تدخل الجنة خبر مبتدا فيمثل اذن بهذا المثال على طريقة تيسر لا تخفى
الا انما كان انصباب المضارع بهامش وطايرين اشارة اليهما فيما بين
والخبر واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالمرجعان جائزان النصب على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لا جلبة والرفع باعتبار الاستقلال
بالعطف وان ضعف وكى الى متصب بها المضارع مثل اذنك في ادخل الجنة
ومضاها السببية الى بعية ما قبلها لما بعدها السببية الا ان لا يدخل الجنة

في المثال المذكور وحتى التي يتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا يعني كذا
كون حتى يعني كى السببية او الى انتهاء الفاعل مثل اذنك حتى ادخل الجنة مثال حتى
كى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
حتى ادخل البلد مثال حتى يعني كى او الى ولا استقبال المضارع بالنظر الى ما قبله
بالنظر الى زمان التكلم لان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او حتى يعني كى
مثال حتى يعني الى استقبال ما بعد تحقيقه وان اذنك بالفعل الذي دخل حتى
يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون معنى زمان التكلم بعينه
مثاله وحكايتا اي بطريق الحكايات كما تقول كنت سرت اسر حتى ادخل البلد
فادخل في هذا الموضع حكايات الحال الماضية كما كنت في زمان الدهور
هذا الجارة وحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيته وكان ما بعدها حتى
في هذا العبارة متفرعا بقيت على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكايات ايضا
يكون مرفوعا لا يمكن ح قد بران لانها مستقبلة كانت اي حتى عن هذه
الارادة حرف ابتداء جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ان ابتداءها كذا
مستأنفة لان يفيد لها مبتدا يكون الفعل بعدها يكون حتى داخله
كما توهته بعضهم في رفع اي ما بعدها حتى اذنك الناصب والجائز ويجب
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل اتصال الغرض وان فان الاصل

اللفظي مثل ربحي فلان حتى لا يرجو ان لا يمشي الى البحر لانه قد قصد
 نفي الجاء في زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الاخرين اى كون حتى عند
 المردة لخال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظر الى
 الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سري حتى ادخلها في وقت حصول
 كان الناقصة في هذا القول بان جعل كان فيها ناقصة لانها لما كانت حرفا ابتداء
 انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة لا غير في هذا اللفظ بخلاف ما اذا كانت
 فانها لا يقتضي الجزاء مع الرفع نظر الى الامر الثاني في قولك ادخل حتى تدخلها
 لانه يكون ما بعدها جازيا متناقضا معطوفا على قوله وما قبلها سببا لما بعدها وهو
 مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المتبوع الثالث في
 وقوع السبب وهو حال وجاز في التامة مثل كان سري حتى ادخلها فان معناه ثبت
 سري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز انهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
 هذا المقام محقق فالتكليف هو في تعيين الفاعل فهو ان يكون السبب
 المحصول فقولهم عطف بقدر جاز على جاز في التامة كما كان سري
 ادخلها لعدم صلاحية تقيده بقوله في التامة كما معطوف عليه وفي بعض النسخ
 هكذا وجاز في كان سري حتى ادخلها في التامة اى جاز الرفع هذا التركيب
 في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله انهم سار عطف على كان سري
 ولا فساد فيه ولا مكي التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل سار لا دخل

للجنة واما فقد ان بعدها لانه جاز ولا مكي التي ينصب بها المضارع اى لم الكسبة
 للنفي بعد النفي كان لفظا مثل وما كان الله ليعد بهم او معنى قوله يمكن ليفعل وهو ان
 جازة ولهذا تقدير بعدها ان فان قيل اذا ما راى الفعل معنى المصدر بان المقدرة كذا
 يقع للمل قبل على حرف مضاف من الاسم اى ما كان صفته الله تعالى نعم او من الجنب
 اى ما كان اسمها تقديرهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله تعالى
 والفا الذي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فقد يدل على بعدها لانتصاب المضاف
 مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العود من
 الرفع الى النصب للتخصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يفتقد
 السببية لاحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل اى قبل الفاعل اى
 الاشياء الستة ليعد بتقديرهم النساء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
 عن توهم كون ما بعدها حادثة معطوفة على الجملة السابقة اسرخر في قوله
 اى لكن منك زيادة فاكرام معنى او نفي قوله لا تشي على غير اى لكن منك شئ
 فضرر بنى ويندرج فيها الدعاء لهم اعتذر في قوله لا تأخذ في فاهل
 او استفهام نحو هل عندكم ما فاشربوا اى هل يكون منك ما فشرب بنى او نفي نحو
 ما تايتا فتحدثنا اى ليس منك ايتان فتحدث ويندرج فيه التخصيص نحو لا تأخذ
 عليه ملك فيكون معذرا لاستلزامه نفي فعله فيندرج في النفي او نفي نحو لا تأخذ
 ما لا فافقه اى ليت لي ثوبت مال فاننا في نفي ربحي في ما وقع على صيغة التي

نحو لعل ابلغ اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة خفض وعرض نحو
 الامتثل فتصير الى الا تكون منك نزول فاصابة في خبر فخر هذه الولا
 معنى السببية مفعول والفاء كذلك عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
 على صدر اخر مفهوم مما قبل الفاء ولما نحو سائر منزل بنى يميم والحق بالجان
 فاستجاب يرون تقديم احد الاشياء الستة نحو لعل ضرورة الشعر والواو التي
 بعدها المضارع بتقدير ان بعد هاء مشروطة بشرطين احدهما الحقيقة لى حقيقة
 ما قبلها لما بعدها والافا لوالجمع وليا وثانيهما ان يكون قبلها افعال الولا
 مثل ذلك اي لما قبل الوقع قبل الفاء في كون احد الاشياء الستة المذكورة
 استلها امثلة الفاء بعينها ببدال الفاء بالواو كما تقول مثل زمرى واكرمك
 اي ليجتمع الزيادة والاكراه ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجمع منك ^{الحل}
 مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان
 بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون معنى الى او الا الداليتين على ان
 المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها ولا يلزم من تقديرها ^{الاول}
 تكرار نحو لا تترك او تعطينى حتى الى ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى
 حتى فيسوي بتقديرها بالابتداء يضاف الى لا تترك الا وقت ان تعطينى
 حتى وغيره بتقديرها الى تاويل مصدر مجزوم بالواو التي يعنى الى لا تترك
 الى اعطائك حتى والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا كانت من الحروف

العاطفة المذكورة الاكثر واذا كانت منها فن غيرا شرط ما ذكر من الشروط
 لصحة تقدير ان بعدها ان ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان ^{المعطوف}
 عليها صريحا نحو عجبني ضربك زيدا او تميم او تميم او تميم فتم ليس الحروف
 المذكورة وتقدر ان بعد الواو والفاء ليس شرط بالشرط المذكورة فيها
 فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الستة
 بتقدير ان اعني قول الحق اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى
 ان وقيل هو مجزوم معطوف على حق في قوله وبيان مقدرة حتى فظاهر
 ان هذا وان كان بعد حسب اللفظ لكنه اقرب للمعنى لان على تقدير الاول
 ان جعل العاطفة اسم ما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لا يخفى ^{الاول}
 وان حصلت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا بكاتب من جملته
 في ثمانية وبره عليه انه كان المناسب ذكرها وتبين مرة في الاجال ومرة في ^{التفصيل}
 كما يراى ذكرنا بجوارها ان مع كلام كى عجبك لان كى كى وسع ما الخى ^{الاول}
 الزاين نحو ردت لان نفهم وسع الحروف العاطفة نحو عجبني قيامك وان
 تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام ولعجبني ضرب
 زيد وعجبني واردت لضربك فاذا ان يظهر مع ما يقتضيه الفعل الى صريح
 هو ان المصدرية ولما لام المحذوف فلما لم يدخل على الاسم الصحيح لم يظهر بعدها ان
 وكذا حتى لان الغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وسى بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح ^{الحل}

عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول الغلب في التي يليها المضارع واما الواو ^{المضارع}
واو فلان لما اقترنت نصب ما بعدها ^{على} التخصيص ^{على} معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وجب ان يظهر
ان مع لا الوثيقة على المضارع للنصب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي
عليها الى على ان لا تكون اللامين المتوالين لا يمكن ولا يمكن لا تخوفه تعريلا
يعلم وان لم ان ان الناصبة تضمن في غير المواضع المذكورة كثير من غير الضعفاء
خوفهم تسع بالمعدي حين ان تراه او مع الشذوذ كقوله لا اله الا الله
لحصر الوصف في رواية النصب ولكن ليس فيها ما كفي تلك المواضع ولذلك لم يذكر
ويجوز على المضارع لم ولما ولم لا ولا المستعملة في معنى النواصب في استعمال
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكل الجازات اي ويجزم للظن
بكل الجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الافعال
ولهذا لفظ اللفظ الكم والجرم بها فعلا ونفي اي كمال الجازاة ومما اذا ما
فاذ وحيث تجزم ان المضارع مع ما وما بدونها فلا وينفي ومما يجزم ان
المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن ولي وانى واما الجزام المضارع
مع كيف واذا فتأذ لم تجز في كلامهم على وجه الخطا اما مع كيف اذ لان معناه
عموما الاحوال فاذا قلت كيفما تقر او اركان معناه على اي حال وكيفما تقر او اركان
انما ايضا اقرا عليها ومن المقدرا استواء قراءة قارين في جميع الاحوال وكيفما

135
واما مع اذا فلان كلمات الشرط لتأخرتم لضمها معنى ان التي هي موصوفة
الانها واذ موصوفة للامر المقطع به وان مقدرا عطف على قوله بل لا يخفى
المضارع بان مقدرة وسيجي بيانها فلم يلقب المضارع ما ضيا ونفيه اي في
المضارع ولا يعدل وجعلا لضيا الى ما هو اقرب الى ما ضيا وما ضيا الى ما ضيا
في هذا القلب والنفي يختص بالما بالافتراق اي استغراق انتم الماضى
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بل انقوله ندم فلان ولم ينفع الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمر الانتفاء والندم الى وقت التكلم بما ولا قلت
ندم ولما ينفع الندم اذ انتم اذ ذلك الى وقت التكلم بما وجوز حذف
الفعل او يختص ايضا بما وجوز حذف الفعل النفي بما اذ دل عليه دليل اخر
شارفت المدينة ولما الى ما اذ دخلها او يختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا نقول ان لما يضيء ومن لما يضيء كما نقول ان لم يضيء
ومن لم يضيء فكان ذلك كونهما فاصلة قويت بين العامل ومعموله
ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي نفي ما فعل مترقب متوقع نقول
لمن يتوقع ركوب الامية لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
زيد ولما ينفع الندم ولا امرى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو اغفر لنا الله وهو مكسورة وفحتها لتعوق قد يسكن بعد الواو
والفعل والمخى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقتضوا ولا

هو المطلوب بما التزم ان يترك الفعل وفي بعض النسخ ولا التي ضدها اي
 للشيء الذي هو ضدام الامر الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
 المضارع التي للفاعل والمفعول نحو اطبا او غلبا او متكلم او كم الجازات المذكورة
 من قبل تدخل على الفعلين بسببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني اي لجعل
 الفعل الاول سببا والثاني سببا وفي شرح المص وكم الجازاة ما يدخل على اثنين
 لجعل اول سببا والثاني ولا شك ان كم الجازاة يجعل الشيء سببا لشيء فالحال
 يجعل الشيء سببا ان التكم اعتبار بسببية شيء بل من رومية ثنائي وجعل
 كم الجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لاجل
 ولا اعتبار في ان يعتبر التكم بينهما نسبة يصح بان يورد في صورة قاسب
 والسبب بل اللزوم والضرورة كقولك ان تسمى اكرمك فالتم ليس سببا حقيقيا
 للاكرام والاكرام سببا حقيقيا لانهما لا خلاف لهما لكن التكم اعتبار بالنسبة
 بينهما اظهار الكرامة الاخلاق يعني انهما يمكن ان يصير التكم الذي هو سبب
 الالهات عند الناس سبب الاكرام عنده وسبب ان اي هذان الفعلان او
 شرطا لانه شرط التحقق الثاني وثانيهما جزء من حيث ان يتحقق على الاول ابتداء
 الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضمومين نحو ان ترتب انزل الله
 فقط مضارع نحو ان ترتب في فقد تركت فالجرم والواجب المضارع لدخوله
 الجازم وهو ان او ما يتبعها مع صلاحية للحل وان كان الثاني مضارعا فالجاء

اي فني العجبان للزاد لعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف الفاعل
 لجملته الماضي والنقل بغير العمل نحو ان تاني زيدا تروا ولا كان الجزاء ايضا
 بغير قد لفظا تفصيل للمضارع نحو ان خرجت او مضارع نحو ان خرجت لم يخرج كحتم
 ان يكون تفصيلا للقد اي لم يقترن بقدسوا كان ملفوظا كقوله نعم ان يتر
 فقد سرق اخ لم يتر قبل او معنويا مقدرا كقوله نعم ان كان فيمصر قد سرق قبل
 مصدقت اي فقد صدقت لم يحزن الفاء في الجزاء ليحقق تأثير حرف الشرط فيه
 قلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن الرابطة كقولك ان اكرمتي اكرمتك وان
 اكرمتي لم اكرمتك ولما لا يغير قد ليخرج عن الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
 للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتي اليوم فقد اكرمتك اسر لوجوب دخول الفاء
 فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مبتدئا او منفيابلا احتراز عما اذا كان منفيابلا فانه
 مندرج فيما سبق كونه ماضيا معنويا او بل من حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير ادوات
 في معنى الوجهان التبان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم ترتب في تغييره
 كما تقرر في الماضي فوترق بالفاء وارتفت في تعيين المعنى حيث حاصرت المعنى كالتعبير
 فيترك الفاء لوجود التأثير من وجبه وان لم يكن قويا نحو قوله نعم ان يكون منكم
 الف بقلوا الذين وسر عادي فبقم الله منه والا اي ان لم يكن الجزاء الماضيا
 او المضارعا المذكورين فالفاء لا ترتب فيه لان الجزاء ماضيا بقدر لفظا كما
 ان اكرمتي اليوم فقد اكرمتك الاس او تقدير كما نقول ان اكرمتي اليوم فاكرا

اسم تقدير فقد اكرهك وعلى كل تقدير لا تأثر لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى ابطاء الفاء ولما جلت اسميته او امر او نهي او دعاء الاسمية كقولهم نعم فان تم
لما لدون او امر كقولهم نعم ان كنتم تحبون الله فاستمعوا واولوا كقولهم نعم وان
علمتم من مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار واستهملما كقولك ان تركنا
فمن يرجعنا او دعاء كقولك ان اكرهك فيجعل الله واستهملما ومضارع منفي
بما اولى من غيرك كالتنفي والعرض في جميع المواضع لا تأثر لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويحيى اذا التقي للما جلت اسميته التوقيف
جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها نهي عن حدوث
امر بعد وفها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر ولما اشتراط اسمية الجزاء
الجزائية لاختصاصها بما لان اذا الشرطية محقة بالمفعلية فاحتضت هذه بالاسمية
فقاينها كقولهم نعم وان تصبم سينجا فدمت ايديهم اذ هم يقتطون
وان التي يخرج بها المضارع حال كونها مقدرة انما كان مقدرة بعد الترخي
نرخي اكرهك اي ان ترخي اكرهك والنحو نحو لا تتغل السركي خير لك
اي ان لم تتغل كي خير لك ولا تستهملما نحو هل عندكم ما اشرب لان المعنى
ان يكن عندكم ما اشرب والمعنى نحو ليت لم لا انفق لان المعنى ان يكن
ما لا انفق والعرض نحو لا تنزل نصب خير اي ان تنزل نصب خير اذا كان المضاف
الواقع بعد هذه الاشياء الجزئية صلحا لان يكون مسيلا ما تقدم وفضل الجزئية

اي سميته ما تقدم له في تقدير ان مع مضارع يؤخذ ما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزئيا ولما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها يدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بطلب يرتب عليه فائدة يكون
ذلك المطبوعا لها وهي سميته له فاذا كان المضارع الواقع بعد ما تلك
الفائدة وقصد سميته الفعل المطبوع له الاشياء اقدان مع ذلك الفعل كقول
المضارع الواقع بعد ما جزاء فيخرج من بها نحو لم تدخل الجنة فان المطبوع له
هو الاسلام وهو مطع فائدة تدخل الجنة فهو سبب لها وقصد اذ انك السميته
فقد ران مع الفعل لما خذ من لم وجعل تدخل الجنة جزاء لا يقبل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة ان النفي قرينة
الفعل المنفي لا المبت وهذا استع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
فانه لا يقع ذلك عنده فاما عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفاء ولما اعدم امتناع عند الكفا فلا يقيى لعلها
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السميته واما اذا لم يقصد له
بخلافه فقطعا بل عيان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله
فهل من لئلك وليا يرقى فيمن قرا وفروعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله
يقفهمهم في طغيانهم يعمهون اي عمن او بالاسمي ان كقول الشاعر

لا بد لهم ان سواها فلما فكل خفف امره يجرى بقدر الامر هكذا في بعض النسخ
 في بعضها مثال وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة للمثبات
 وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما في بعض الشرح انما قال مثال الامر
 الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدرية ايضا فاباد
 النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
 بالصيغة كذا ذكر المص في شرح صيغة يطيب بها الفعل شاملا لكل امثاله
 كان او مخاطبا او مسكنا معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول
 مطلقا فانه يطيب بالفعل عن المفعول لا عن الفاعل الخطاب احتراز عن الفاعل
 والمتكلم حذف المضارع احتراز عن مثل قوله في ذلك فلتخرجه فبين قراء
 على صيغة الخطاب وعن مثل صه وريد وحكم آخر الامر في الحقيقة عند النحويين
 الوقت والبناء على السكون لانها ما يفتقن اعلم وهو حرف المضارعة
 لان مشابهة للام للمقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي حكم الصورة كما هو
 اي مثل حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة
 لان لما شبه ما فيه اللام من المجزوم معنى على حكمه تقول اضرب اضربوا
 واخش واخشوا لم لا تقول لم يضرب لم يضربوا ولم يخش ولم يخشوا
 يرمي وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلا مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف
 المضارعة او بعد حذف متحرك اسكن آخره وجعل ياءه او تقول في تقديره وفي

تضارب تضارب ولم يذكر المص هذا القسم لطهارة وان كان بعده ساكن وليس
 المضارع رباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضية على اربعة احرف من الراء في
 ولما هو باب الافعال لا غير زدت همة توصل على ما بقي حذف المضارعة التي
 بها الى النطق بالان كان حال كون تلك الهمة مضمومة ان كان بعده اي
 بعد ان كان فمما لا يلتبس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير النسخ وحذف
 عن الخروج من الكلمة الى الضمة على تقدير الكسر وكسوة فيما سواه اي سعي
 ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه يوضع في مثل اضرب التبر
 بالماضي المحبوس من الاضرب ولو فتح لا يلتبس بالاضمة ولو ضم في علم التبر
 بالمضارع المجزوم ولو فتح لا يلتبس بالماضي الرباعي فواقل مثال لما يكون بعد
 حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون
 بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمة اصل مرتبة لا ارتفاع حركات
 حذفها وهو اجتماع همتين في التكلم الواحد همة وصل مقطوعة لذلك
 بغيره اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واما
 الفاعل اليه لادنى ملابطة على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد
 يرب بالوصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
 وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفا
 بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي امر بحذف فاعله واقامة المفعول

مقامه ما ضاعيرت صيغته دفعا لكس بان ضم وله وكس ما قبل احوه مثل
ودرج واعلم واختر هذا النوع من التعييلان مضاه غريب فاختره ومن
غريب لم يوجد في الاركان الخروج الضمة الى الكسرة وفزن فعل الخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غلبة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اشقل ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه
ويضم الثالث مع هـ من الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج ليلا يلين في
الفتح الامر من ذلك اليب ويضم الثاني مع التاء مثل تقلم ونحوه وتخرج
للا يلين صيغة مضارع علت وجاهلت ودرجت خوف اللبس هذا لانه
لنقله ويضم الثالث والثاني ومقتل العين اي ما يكون عنه فقط معلا
للا يرد عليه مثل طوى وروي من الليف فانه لا يعمل عنه للا يغضى ^{الفتح}
اعلايين في يروي ويطوى قبل الاصول ان يقال مقتل العين التثنية
عنه الفا لا يرد مثل عور وصيد وانما حضم مقتل العين بالذكر لزيادة
عموض واختلاف في المبني للفاعل منه كاذكر وتبعيته ذكر مقتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الاضح فيه قتل وبع اصحابنا
قول وبع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة مضارع
وقول بذكر او قوله يا السكونها وانكس ما قبلها فضا قتل وجاء الاثما
وهو فصيح في نحو قتل وبع وفي شرح الرضي حقيقه هذا الاثما ان تخو كسرة

179
فالفعل نحو ضمة فقتل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا ما رواه الحاة والقراء بالاثما في هذا الموضع وكان
بعضهم الاثما منها كالاثما حالما الوقت اعني ضم الشقين فقط مع كسرة
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاق
لضم خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والعرض من الاثما
الايدان بان الاصل الضم في اول هذه الافعال وجاء الواو ايضا على مقتل
قوله وبع بالاسكان بلا عمل وجعل الياء او الساكنة ما قبلها ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول مقتل العين من الثاني المجتوب باب الماضي
المجهول من باب الاثقال والاثقال نحو اخيرة وانقيد في محي اللغات الثالث
فيه اذ تير وقيد فيما مثل قتل وبع دون استخيرة واقيم اذ ليس في ذلك مثل قتل وبع
لسكون ما قبل حرف العلة فيما في الاصل اذ اصلها استخيرة واقيم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين
ياء اذا كانت واو فيقال استخيرة واقيم لغته واحدة وان كان اي الفعل الذي يريد
حذفت فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويكرم ويضرب وتخرج وتخرج وفتح ما قبل آخر لفظة الفحة
وتقل المضارع بالزيادة ومقتل العين المبني للمفعول ينقلب العين في الفا ياءا
او واوا نحو يقال ويبيع ويختار وينقاد ويختار ويقام لغتها حقيقة ^{حكما} او

والفتح ما قبله والمقدري من الفعل ما يتوقفه
 على تعلق أي امر غير الفاعل بتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فإن كل فعل له به
 من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدق
 والقيام والاستناد فيقال هذه الفعل صادر عن الفاعل وقايم به وسند إليه
 ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فإن التعلق بنسبة الفعل إلى غير الفاعل
 فالخاص ان فهم الفعل ان كان موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو للمقدري
 كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب لا يمكن تعقله إلا بتعقل
 بخلاف الزمان والمكان والغاية هيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
 وتعلقه بدون هذه الأمور ممكن وغير المتعدي بخلافه أي بخلاف المتعدي
 يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كمتعد فانه وان كان له تعلق كل
 واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الفعل ^{هذه}
 المتعلقات جازي وغير المقدري يصير تعدياً إما بالهيئة نحو اذهب زيداً أو
 بتضعيف العين نحو فرجت زيدا أو بالفتحة نحو ما شئت أو بـ
 الاستعلاء نحو استخرجت أو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمقدري يكون متعدياً
 إلى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير إلى اثنين ثانیتهما غير الأولى كاعطى
 وإلى اثنين ثانیتهما عين الأولى فيما صدق عليه نحو علم وإلى مفاعيل ثلثة كاعلم
 وأرى بمعنى علم وما اعلان في هذا القسم فانما كانا قبل ادخال النسبة

زاد مفعول آخر يقال له المفعول الأول ولما افعال الآخر وهو باناء ونباء
 وجزم حدث فليت اصلاً في القديرة إلى ثلثة بل تقدمتا إليها انما هي بسيطة
 اشتغالها على معنى الاعلام وهذه الأفعال المتقدمة إلى ثلثة مفاعيل مفعولاً
 الأول كمفعول باب اعطيت في جواز الاختصار عليه كقولك اعطت زيدا والآية
 عنه كقولك اعطت عرواً منطلقاً والثاني والثالث من مفعوليه كمفعول اعطت
 في وجوب ذكر احد مما عند الآخر وجواز تركهما معاً
 وتسمى افعال التثنية واليقين ايضاً وكانهم ارادوا بانك الظن والآلة
 من هذه الأفعال بمعنى التثنية المقنن ماوي الطرفين وهي ظنت ^{حسب}
 وظنت وهذه التثنية للظن فمنعت وهي يكون قارة للظن وقارة العلم
 وعلمت ورايت ووجدت وهذه التثنية للعلم تدخل أي هذه الأفعال
 على الجملة الاسمية لبيان ما هي أي تلك الجملة من حيث الأجانب ناشية
 عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا اقلها فتقولك علمت لبيان ان ^{تثبت}
 هذه الجملة عنه حين تكلم بها واخبرت بها عن قيام زيداً ما هو العلم ولذا قلت
 ظنت زيدا قايلاً فتقولك ظننت لبيان مثلاً الاخبار بهذه الجملة ^{الظن}
 وكذلك بوقاي الأفعال فتضرب أي هذه الأفعال الحزني أي جزئي الجملة
 الاسمية المسند والمنذر اليه على انهما مفعوليهما من خصائصها هي ^{خصيصة}
 وما هي تحييض بالشيء ولا يوجد في غيره أي ومن خصائص أفعال القلوب انما يذكر

احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليهما وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
 متبدا وخبر او حذف المتبدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا ينزل اسم واحد
 لان مضمونهما معا هو للمفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
 بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا قد ورد ذلك مع القرينة على قوله اما
 المفعول الاول فكافي قوله نعم ولا يحبسن الذين يحلون با انهم الله ^{من فضله}
 هو خير لهم على قراءة ولا يحبسن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا
 هو لا يحلهم هو خير لهم حذف نحلهم الذي هو المفعول الاول وما حذف
 فكذا في قول الشاعر لا تحلنا على عليك انا طامما قد وثق بنا لاعداء اي لا
 جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
 فانه يجوز فيها الاختصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنيا من غير ذكر
 المعطى له ويعطي الفقرا من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان
 يعطي ويكسوا ذيتا من مثله فايده بدون المفعولين بخلاف مفعول
 باب عمت فانك لا تحذفهما نياسيا فلا تقول عمت وظننت لعدم القافية
 اذ من العلوم ان الانسان لا يحلوا عن علم وطن وامام القرينة فلا باس
 بحذفها نحو من يسع ويحل اي يحل سموعه صادقة ومنها اي من خصاصه
 افعال القلوب جواز الالف اي بطلان عملها اذا توسط بين مفعوليهما
 نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنها نحو زيد قائم ظننت ولما حذف الالف

على التقديرين لاستقبال الجزئين الصالحين لان يكونا متبدا وخبر او متعقبا
 لها كلاهما قائما على تقدير الالف وجعلها متبدا وخبر مع ضعف عملها ^{سط} بالالف
 او ان آخر وقد نقل الالف عند التقدير ايضا نحو ظننت زيد قائم ^{الذي} لكن
 على ان لا يجوز هذه الاعمال على تقدير الفانيا في معنى الظروف فغنى زيد
 ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالف اشارة الى جواز انما لها
 ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض النسخ ان الاعمال اولى على تقدير
 التوسط وفي بعضها انها متساوية والالف اولى على تقدير التاخر وقد
 يقع الفاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله نحو ضرب احب زيدا ^{بين}
 اسم الفاعل ومفعوله نحو لم يكلم احب زيدا ^{بين} معي ان يحول زيدا
 قائم وبين سوف ومصحفها نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف
 والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحب عرو ولا شك الفاء هنا في هذه النسخ
 واجب فلهذا قد جوزه الموقر عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني
 بين مفعوليهما او تاخرت يعني عنهما ولما خضع هذه الالف لخاصة الذكر
 مع ان المطلقة ايضا من خصائصها الشيوعه وكثرة وقوعه ^{بعض} ومنها اي من
 افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها الفظا دون معنى
 بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يحكي مثال او بوسطة
 كما اذا كان قبل الضم الى ما فيه معنى الاستفهام نحو عمت غلام من انت وقبل

النفي على معنى لها وقبل السلام اى لام الابتداء الداخلة على معنى لها مثل على
 ازيد عندك ام عموما للتعليل بالاستفهام وترك مثال اخير بالمقاسية
 مثال النفي على ما زيد في الدار ومثال اللام على ان يد منطق والمنا تعلق
 قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدور الجمله وضعا فانها
 بقاء صورت الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها نصب جزمها فوجب النفي
 باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ ودعى الاستفهام والنفي
 ولا لام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليل ما خذ
 امره معلقا في مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لاعم الزوج لفقده
 ولا بل الزوج لتجوزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالعمل المعلق منع
 من العمل لفظا امل معنى فتقدير لان معنى على ان يد قايمة على قيام زيد كما
 كان كذلك عند انصاف الجزم ومن ثم جاز عطف الجملة المضوية جزاها
 على الجملة التعليلية نحو على ان يد قايمة وبكر افعالا والفرق بين الالفاء
 والتعليل من وجهين احدهما ان الالفاء جازية لا واجب والتعليل واجب
 والثاني ان الالفاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليل ابطال العمل
 في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
 فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضمير متصلين شي واحد
 ولذا قلنا متضمين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما

بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل مطلق مطلقا وعلتك مطلقا ولا يجوز
 ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتيتني بل يقال ضربت نفسي وشتيت نفسي
 وذلك لاصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثران بغير المتاثر فان
 اتحاد معنى كرم اتفاهما لفظا فقط صدق اتحادهما معنى بغيرهما لفظا
 بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
 والمفعول فيهما ليسا بتغايرين بقدر الامكان لان اتفاهما من حيث كون كل
 واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير
 صار كانهما غير لغوية مغايرة المضاف اليه فصارت الفاعل والمفعول فيه
 متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
 ليس المصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاهما لفظا لانها
 ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا بوجهين احدهما ان افعال القلوب فقد
 وعدتني لانها اقيضا وجدتي فلا عليه حمل القيقض على القيقض وكذا اخرجي
 راي البصيرة والحكمة على راي القلبية فحوز فيها ما يجوز فيه من كون فاعلها
 ومفعولها ضميرين شي واحد كقول الشاعر ولقد اراني للزجاج دمر عين
 يعني تارة وامامي وكقوله نعم اني اراني اعصر خيرا وبعضها اي وبعضها
 القلوب ما عدا حسبت وخت وزعت معنى آخر قريب من معانيها الاولى
 اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متقدرا الى مفعولين

قد نأيد ذلك لتأنيلا لوجه التحصيل بالبعث لان كل واحد من آخره
 جاء بمعنى مرت داخل حببت مرت ذاحب وزعت بمعنى كملت تعقد^ع
 اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظنت بمعنى اتت من^{الظنة}
 بمعنى التهمة فظنت نيدا بمعنى اتت اي اخذته مكان الوهم والوهم
 نوع من العلم ومنه قوله نعم وما هو على الغيب بظنين اي بتميم وعلمت
 عرفت نقول علمت نيدا بمعنى عرفت شخص وهو العلم بنفس من غير حكم^{علم}
 ورايت بمعنى ابررت ومعنى ابررت قريب من معنى علمت بالمحاسة ومنه
 قوله نعم فانظر ماذا ترى وجدت بمعنى احب نقول وجدت الضالة اي^{اصبتها}
 وعلمتها بالمحاسة ولما كان ماله ان لها معاني اخرى قريب من معنى العلم والظن
 لم يتعذر لغيره بمعنى صار شقوق الشقة العليا ولوجدت جرة وجدت
 موجدة ووجدت وجدا اي واستغيت وغضبت وخرت لانه ليس^{بمعنى}
 العلم والظن الماسية ناقصة لانها لا تتم بغيرها
 كافعال الغير الناقصة ما وضع الى افعال وصفت لتقرير الفاعل على صفة
 اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
 ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع لان
 التقرير يثبت بين الفاعل والصفة فكل من طرفها خارج عنها عن الحد الذي
 التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير^{عند}

١٤٢
 فيما وضعت له لا التفري وحده ولما جعلنا التقرير المذكور عمدة في
 له في الافعال الناقصة التامة لاشتمالها على ذلك التقدير كما ان زمان
 في الكل والانتقال والدوام والانتد في بعضها ولو جعل الموضوع
 لاجرييات ذلك التقدير فيقال صار متلا موضوع لتقدير الفاعل
 على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان
 جرى في تمام الموضوع له بالنسبة لما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
 فخرج افعال التامة منها وليبدان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
 لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التامة
 المذكورة لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
 مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن جدها نظرا لما ذكرنا ان هذا
 الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي افعال
 الناقصة كان وصار واضح واسمى واضح وظل وبات واضر وعاد وعذا
 وراح وما زال وما انقل وما فتى بالحنة ومن بالياء وما برح وما دام^{ليس}
 ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان
 نحو هذين من الفعل مما يستغنى عن الخبر والظاهر انهما غير محصورة وقول^{تضمن}
 كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما نقول يتم التسعة بهذا عشرة
 اي تسعة تامة وكل زيد علما اي صار زيد علما كاملا وقول جازع^{قوله}

باوقاتها المدلول عليها جواردها لا بصور هائل أصبح زيد قليلا واسم زيد ^{في} ^{فقط}
 واضح زيد غنيا فالمثال الاول يدل على اقتران المضمون الجملة وهو قيام زيد ^{في}
 الصباح وعلى هذا القياس للمثال الاخران وتكون بمعنى صار نحو أصبح
 او أصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى ^{على}
 الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات بقول أصبح زيد اذا ^{دخل}
 في الصباح وظل وبات لاقتزان مضمون الجملة بوقتهما فاذا قلت ظل زيد ^{في}
 فغناه ثبت له ذلك في جميع نهاده فاذا قلت بات زيد سائر فغناه ثبت له ^{في}
 في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات غنيا الي صار وقد ^{كان}
 هذان الفعلان تاسعين اي نحو ظلت بكان كذا وبت ميثا طيبا ^{كان}
 محييهما تاسعين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تاسعين
 وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة واخص وعاد وعاد وراح هذه ^{فعله}
 الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اخص وعاد زيد ^{في}
 سفره اي رجع وعاد اذا شئ في وقت الغداة وراح اذا شئ في وقت ^{الروح}
 وهو بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة ^{التي}
 في مقام التفضيل مع ذكرها في مقام الاحمال وكان الوجه في ذلك انها ^{المحلقة}
 ولذا لم يذكرها صاحب الفصل وقال صاحب الباب والحق بها اخص وعاد ^{في}
 وراح فاسقطها عن الذين اشارة للعدم الاعتقاد بها لانها من المحققات ^{زاله}

من زال بالاسم زال يزل فانه تامة وما يح بغيره من برح اي زال ^{التي}
 لليلة الماضية وما فتح ايضا بغيره وما انك اي ما انفصل ^{في}
 اي خبر تلك الافعال لفاعله اقل من اسمها فاعلاهما على ان اسمها ليس ^{في}
 على جهة من الرفع وان كان خبرها تامة على جهة من المضيوت ^{في}
 فاعلاهما خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة ففعل زال ^{في}
 من زمان قالية وصلاحيته للاشارة اما كالاتي على الاستمرار ^{في}
 ما حوز في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت ^{في}
 نفي النفي ونفي النفي اسم الثبوت واعتبار الصلاحيته والقالية ^{في}
 ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت ^{في}
 ادوات عليها لفظا وهو ظاهر وتقدر براكوتيه نعم تامة ^{في}
 لا تقف وان لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي ^{في}
 منها وما دام لتوقيت احدى نفيه تامة بثبوت خبرها لفاعله ^{في}
 تلك المدّة ظروف زمان له وذلك لان لفظه تام ^{في}
 في تاويل المصدر وتقدر بالزمان قبل المصادم ^{في}
 فلا بد هناك من حصول كلام ينفذ فائدة تامة ^{في}
 اي من اجل التوقيت اربعة ثبوت خبرها لفاعله ^{في}
 مستقل بالافادة لان مع اسمه وجزء ظرف والظرف ^{في}

مثل اجلس مادام زيد جالس اي اجلس مدة دوام جالس زيد مادام لم يقع مادام
ولم يحصل من الجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع الاسماء واخبارها كلام مستعمل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
ولزيدا وليس في مضمون الجملة حال الا في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي لا
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل في نفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيدها
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس زيد
ليس في تارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم مصرفنا عنهم وهذا
سبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها التقديم المنسوب على المفعول فيما عدا فعل فان اردت جواز التقديم
نفي الضرورة عن جاي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيدها بقلنا لم يعرض ^{بقضية}
تقديمها عليها نحوكم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صاعدا في صدقي وان
اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيدها بقلنا اذ لم
ينع مانع من التقديم وح يجوز ان واجبا كالمثل المذكور للمثال وحاي
الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال ^{فقط}
على ثلثة اقسام فتم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى الرجوع وهو ^{عشر}
فلا تكونها افعالا وجوز تقديم المنسوب على المفعول في الافعال لتمامها ^{فتم}
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت

اذا كانت نافية فلا تمنع تقديم ما في جيل النفي عليه لانه يقتضي النقص ولما اذا
مصدرة فلا تمنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلاف ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا طاهرا من
لأن جانب الجوز كما يقتضيه بابا للمفاعلة القديمة فكان لا مخالفتهم
وذلك الخلاف من غير مادام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادتم الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في جيل
بحسب اللغة وقسم مختلف فيه ظهر في الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الانتقال ههنا يعني التفاعل المقضي بشاركة اعراب في اصل الفعل
صحيحا وهو اي القسم المختلف في كلمة ليس فالبرد والكوفون والبرج
والجرحان على انه يجوز من اعادة النفي او يمنع تقديم معمول النفي عليه
والبريون وسيبويه والعمري والناسي على انه يجوز بنا على انه فعل ^{جواز}
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وهذا اندفع ما قبل كان من الوجوب على المص ان يجعل ما في اوله
كالنافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر الى الدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقديم مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المستكم وطعم حصول الخبر لا الخبر نفسه في قولك

عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك تخرج
ذلك ويظهر انك جازم او وضع لدنو الجرح وقرب ثبوت الفاعل ولا
اي دون حصول بان يكون اجزا المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول
للفاعل وكذا في قولك كاذب زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الجرح وقرب حصوله للفاعل اخذ فيه
اي دناخذ وشروع في الجزان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الجزا لصدق ما يقضي اليه فطبق في قولك طفق زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع فيما يقضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الجرح جازم على سبب عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه مع عسى ان الموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير منفرد حيث لا يجي منه مضارع ومجمل وامر ونهى الى غير ذلك
من الاشكال ولم صرف في عسى لقمة انشاء الطمع والرجاء كل على الاشفاق
في الاغلب من عالى الحروف والحروف لا صرف فيها يقول على الحد استعجل
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدره ان
تقوي معنى الرجى الذي توقع وجود الفعل والاستقبال وزيد اسم عسى
في محل نصب بالخبر اي عسى زيد الجرح سدي يضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الجرح او في جانب الجزا اي عسى زيد الجرح لوجوب

الخبر على الاسم وعلى من اعنى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشابهة بالمفعول
ليس خبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي جازم زيد ان يخرج اي الجرح ثم على انشاء الطمع والمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فان نصب شبهة بالمفعول وعسى على هذا الامت
وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدلا لاشمال الان فيج
اجلا ثم نصيلا وفي ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء وقيل
شارح الرضى والذي ارى ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاصل
للاول فاستغنى عن الجزا لاشمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علم ان زيدا قائم عن المفعول الاخر قائم مقامهما في هذا الاستعمال
وان اقصر على الرفع من غير فضلا قائم مقام المرفوع والمنسوب بل عسى
خروج زيد في قائم وهذه احتمالا آخر وهو ان يكون زيدا مرفوعا باناء عسى
وفي عرج ضمير يعود الى زيد وان عرج في محل نصب بانه عسى واخر
ان يجعل ذلك من باب التارة بين عسى ويخرج زيد فان عمل الاول كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما عليه وان عمل الثاني كان اسم عسى مستكر
فيه من ضمير زيد وجهه ان يخرج زيد في هذين الاحتمالين ناقصة ايضا

محذوف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فك
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم
عسى الهم الذي اسيت فيه يكون وراه فخرج قريب كان الاصل ان يكون
وراه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم شابهة قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدول الجزء من حصول كاد
تقوله كاد فزيد يخرج فيخرج عن دول الجزء لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال فاعلم انه محض كاهو الاصل وجزءه فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الجزء من الحال باعتبار احد غيبتين غير ان دلالة على الاستقبال
المنا في الحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما ان محذوف عن
عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يصحافا كان
كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الاخرين وجب في ذلك
النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افاة ادواة
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ما ضيا كان او مستقبلا وقيل نفي
اي نفي كاد يكون للايات مطلقا ما ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله نعم وما كادوا يفعلون فان المراد باليات الفعل لا نفي بل قد
واما في المضارع فخطية الشعرا قول ذي الرتم لم يكدر ريس الهوى من حبيته
يرج بان يدبر على زوال ريس الهوى وتسلمية خطيتهم وتغيير قول لم يكدر

يقول لم اكدر فلو كان نفي كاد لا يثبت ريس الهوى لما خطاوه
والماغية للخطية واجب عن الاول ان قوله نعم وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الرجح وانتفاء القرب منه في وقت ما قوله قد جرها قربة
نذ على ثبوت الذبح بعد انتفاء وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء
الشي في وقت وشدة في وقت آخر وعن الثاني فخطية بعض الفصح الخطية
الزمنة وذو الرتم في تسليم خطية روي عن عيسى انه قال اذا قدم ذوالرمة الكوفة
ولعنض عليه ابن شرمه فغيره قال غيبته حدثت الى ذلك فقال الخطاء ابن
شرمته في انكاره عليه واخطاء ذوالرتم حين غير انما هو كقوله نعم لم يكدر بها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشق منه في اليا
للايات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال في افاة النفي نفي
متكافي الدعوى الاولى بقوله نعم قد جرها وما كادوا يفعلون وقد
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقوله ذي الرتم اذا غلب
المحبين لم يكدر ريس الهوى من حبيته يرج حين اراد بالنفي الداخل كما
انتفاء قرب ريس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على كاد كالي
الداخل على ساير الافعال وهذا سلم لكن لا يثبت مدعى مجرد ذلك ما لم يثبت
في الاولى وقد عرفت وجه القدر فيه وفي تمسكها بالثالث وهو ما وضع
وقرب ثبوت الفاعل من واخذ وشرع في الخط طفق بعنى اخذ في الفعل يقال

طفق بطفق يعلم طفقا وطفقا وقد جاء طفق بطفق كضرب بصر
وكرب بفتح ال التعني قرب يقال كربت الشمس اذا مدت للغروب وجعل
طفق واخذ بفتح طوع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال متساوية
في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ اكرب بفتح ال وجعل
نقول وقال الله تعالى وطفقا يخلصان واوشك بفتح ا وسع عطف على طفق
او اوشك مثل عسى وكافى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه
عواوشك زيدان يحيى واوشك ان يحيى زيد فتارة يستعمل استعمال كاديدون
عواوشك زيد يحيى وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المقوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في
فتم الافعال فلا يتنقض الحد بل لله دهر ولها له لكن يتنقض نحو قال الله تعالى
ولا تدعوه فانه فعل ما وضع لانشاء التعجب وليس لبعض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ايت موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او الماذا وضع
لانشاء التعجب فحسب حيث لا يتعمل في غيره وما ذكر من بولد النقص فكذلك استعمال
في الدعاء ولا يلفعل التعجب او ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعلوا واخرهما صيغة الفعل الذي

تضمنه تركيب افعل بشرط ان يكون في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب
فلا يتغيران المضارع ومجهول تانيث وفي بعض النسخ وهما افعال التعجب غير متغير
مثلاً احسن زيداً واحسن زيد وسيدان اى فعلا التعجب الاماين من افعال
لما بينهما له من حيث ان كلاهما للبا للفتة والتاكيد وكذا لا يبين ان الالف
كافعل التفضيل وقد شد ما اشتى الطعام وما اعت الكذب ويتوصل في
الفعل المتعجب بناء صيغتي التعجب من رباعي وثلاثي ورباعي وثلاثي على
ما فيه لون او عيب بشل ما اشد استعجابه واشد باستعجابه اى يتوصل بينهما
من فعل لا يتعجباً واما منه وجعل المتعجب مفعولاً او مجزئاً بالباء ولا يتصرف
فيها اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم جاز فيما عدا صيغتي التعجب تقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخيراً اى تأخيراً جاز فيما عدا ما كان
الفعل منهما واما قيد التقديم والتأخير بما قيد بالكون عدم التقيد
من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما زيد احسن ولا زيد احسن لانها بعد النقل الى التعجب جازي
الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيد عدم التقيد بتقديم يستلزم
عدم التقيد بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخيره وكذا
تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتبى باحدهما الكفى واجيب بان ذكر التأخير
للتاكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم يفصل عن الآخر بالوجه

يفصل عنه بالمقصد فكانا اعتبار المقصد ولا يصح فيما باقيا فضل بين العا
 والمفعول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيدا لاجل انما جرى الاش
 كاسبق واجاز الما في الفصل بالظرف لما مع من العرب قولهم ما احسن الحال
 ان يصدق واجاز الاكثر من الفصل بكونه كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
 كان له في الماضي حسن واقدم الام لا انهم يتصد بزمان التكلم بذكران دلما قبله
 وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقد
 المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظنكة بمعنى شيء لان النكارة
 تناسب العجب لان يكون فيما خفي سبب عند سببها وما بعدها اي بعد
 الخبرين باب شراها زيدا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخف والخف
 اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
 بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لان كان جهل حبيب
 فاستفهم عند وقد استفاد من الاستفهام معنى العجب ما ادرك ما يورثه
 واما احسن زيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار فافعل
 كالحلم اي صار الحلم وبلى مجرور فاعل هذا الفعل عند سببها والباء زائد
 لازمة لان كان للتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقره اي بان يقر
 على ما هو القياس فافهم عند سببها في افعل لان الفاعل واحد ليس الا ب
 اي مجرور مفعول عند الاخف لاحسن يعني صرا احسن على ان يكون ههنا

الفعل للصيرورة والباء التقديرية اي لجعل اللازم متقد يا فاعلي صير ذا حسن
 او الباء زائدة على ان يكون احسن متقد يا نفسه ويكون ههنا احسن التقديرية
 كاخرج ففعل في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن ان زيد او زيدا الي جعله
 حسنا بمعنى صنفه قال الفراء وتبعه النحويون احسن امر لكل احدا بان
 يجعل زيدا حسنا ولما جعله لذلك بان يصنفه بالحسن فكانه قيل صنفه بالحسن
 شئت فانه فيمن جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

يعني الافعال المشورة عند الحاجة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
 لاشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحة وذمته منها لان لم يوضع للاشياء
 فيها نغم وبش وبما في الاصل فعلان على وزن فعل كبر العين وقد اطر
 في لغته تيم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحة عنه حلتيا اربع لغات احدهما
 فعل بفتح الفاء وكسر العين ومعنى الاصل والثانية فعل باب كان العين فتح
 الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء ابتداء العين
 والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء
 واسكان العين قال سيبويه وكان عام العرب اتفقوا على لغته بنو تميم
 اي شرط نغم وبش ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذمهي ومعنى لو عد
 ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد اجمال
 ليكون او وقع في النفس نحو نغم الرجل زيد او يكون مضافا الى الموصوف بها اي

اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وواسطة نحو نعم فسر غلاما
 او نعم وجعفر غلام الرجل وهم جرا او يكون ضمرا ميمرا بكرة منصوب
 مدح او مضاف الى كره او معرفة مضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب
 او زيدا وحسن الوجرات او ميمرا مفعول شي منصوب المحل على التثنية ^{فعل} نعم
 اي نعم شيئا هي وقال الفراد وابو علي هي موصولة بغير الذي فاعل نعم ^{كون} يكون
 الصلة باجتماعي فاعلها محذوف لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي ^{الصلوة} الصلوة
 وقال سيوري والكاسي معرفة تامة بمعنى اشي فاعل نعم ^{هي} هي هي
 الفاعل لكونه بغير ذي الام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
 او الذم وبعد شيئا مفعول عا الفاعل لا قد تقدم المخصوص فيقال نعم الرجل
 صرح بغير الفتح وهو المخصوص مبتدأ ما قبله جزمه اي الجملة الواقعة قبله
 غالبا جزم ولم يخرج هذه الجملة الواقعة جلا الى غير المبتدأ لقيام لام تعريف
 العر مقاسا وخبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا
 اما مبتدأ ونعم الرجل زيد ما عليه خبره وما خبر مبتدأ محذوف على تقدير هو
 فانه لما قيل نعم الرجل كان سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعل على الوجه ^{الاول} الاول
 نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وثان ^{المخصوص} المخصوص
 شرط صحة وقوعه مخصوصا ببقاء الفاعل اي ببقاء الفاعل او ببقاء ^{الفاعل} الفاعل
 اياه في الجنس حقيقة او تايلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ^{بكونه} بكونه

١٥١
 عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان
 نعم الرجلان زيدون وبنت الردة هند وبنت المراتان الهندان وبنت
 النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المزة هند وبنت المزة هند لانها
 لما كانا غير متصرفين اشبه الحروف فلم يحل ان العلامة بها ومقوماتها
 مثل القوم الذين كذبوا جوابا لحيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا
 جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وبنته مما لا يطابق الفاعل المخصوص ^{لشأن} لشأن
 يتقدم مثل الذين كذبوا او جعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص ^{الذي} الذي
 مثل القوم المكذبين مثلهم وقد حذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قول
 نعم العبد اي ابو بكر بنيت ان ذلك في قصة وقوله نعم المهادون
 اي بنو ساء مثل بنو في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي بنو
 الملح والذم حب في حبدا وهو اي حبدا مركب من حب اشي او حب ارضا
 محبوبا من ذوا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذوا لا يتغير اي حبدا او فاعله
 او ذاي هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يثبت اذا كان المخصوص شيئا جمعا
 او مؤنثا لجر ما يجري امثال التي لا يتغير فيقال حبذا زيدان وحبذا ^{الزيد} الزيد
 وحبذا هند وبعد اي بعد حبدا المخصوص واعرابه اي اعرابه مخصوص حبدا
 كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
 اي مخصوص حبدا او بعد اي بعد مخصوصه تباركا على وفق مخصوصه

في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو جند زيد وجند اركبا زيد وجند انبيا
 وجند اجلين او اركبين الزيدان وجند الزيدان رجلين او اركبين وجند
 هند وجند هند امرأة والعامل في التثنية والجمع اما في جند من المفعلية وذو
 هوذا الازيد لان زيدا محصور والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح والركوب
 من تمامه فالركب حال من الناعل وهو المخصوص

اي كانه دل على عفو حاصل في غير ما يقتل بالنسبة اليها لا يكون مستقلا بالله في شيء
 لا يصح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم لا جل
 انه يدل على عفو غير احتاج في جزيه الكلام ركن اكان او غيره الى اسم تعلق بفاه
 بالنسبة اليه نحو من البقرة وفعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجبر واصنع للاضياء
 بفعل اي ايهاله فان معنى الاضياء الوصول ولما عدى بالها صار معناه الايهاله
 او معناه اي معنى الفعل وكل شيء استقطب منه معنى الفعل كما هي الفاعل والمفعول
 والصنعة المشبهة بالصدر والظرف والجاريح المحرور وغير ذلك الى ما ليس
 كان اصحا مثل مرتب زيد ولما ما زيدا وكان في تاويل الاسم كقولهم
 وضافت عليهم لان ما رجت اي بها وسميت هذه الحروف حروف الاضياء
 ايضا لانها يضاف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف لانها تجر معاني الافعال
 الى ما يليه لان اثرها في ما يليه الجري اي حروف الجرس والموحى وفي ذكر هذه
 الحروف على سبيل الكافية لانه ليس لها اسم حاضر بعينها والباء واللام ذكرهما

باسمها لوجودهما وكذلك ذكر الواو والياء والكاف باسمها بحث وجدت
 خلاف ما بقى منها ويرى ودادها الى الواو التي تقدر مد هارب وفي عدها
 من الحروف المرتاح وواو التثنية وناهى وعن وعلى والكاف وسد ومنذ و
 وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا جروفا والخس التي يليها يكون حرفا
 دائما والمكة الواو التي يكون حرفا وفلا من لا ابتداء اي لا ابتداء الفايه ولا ابتداء
 المساقه اطلاق الاسم الجز على الكل اذ لا يعنى لا ابتداء النهاية وقيل انما يطلقون ^{الفا}
 ويريدون بها العوض المقصود فالمراد بها الفعل لان عرض الفاعل ومقصوده
 وهذا الابتداء اما من المكان نحو مرت من البصرة او من الزمان نحو مرت من
 الجمعه وعلا من الابتداء صحه ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو مرت من
 البصرة الى الكوفة ونحو اعود بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعود التخييل
 والتبيين بالحوط عطف على الابتداء اي محي من اللين ايضا اي لاظهار المقصود من
 وعلا منه صحه وضع الموصول في موضع مثل فاجتنبوا الرجس من الاقان فانك
 لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي سوا لوقت استقام المعنى والتبصير اي وقد عي
 للتبصير وعلا منه وضع بعض كانه نحو اخذت من الداراهم اي بعض الداراهم
 ولا يدع عطفا على قوله لا ابتداء فانه مرفوع بالخبره في ما لا يكون الا في
 غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وعل جاءني من احد خلا كوفين ^{حرف}
 فانهم يحذرون زيادتها في الموجب ايضا استدلالا بقولهم فذ كان من مطرفا

حاجب عن استدلال بقوله وقد كان من مطرقة به مما يترجم من زيادة من في الكلام
الموجب تناول يكونه التبعية والتبيين أي قد كان بعض مطراوشى من طراوش
سواء على الحكاية كان قابلا قال أهل كان من مطرقة فاجاب بأنه قد كان ^{مطراوش} كان
للاهتمام أي لانتباه الغاية ففى بهذا المعنى مقابلة لمن سواه كان في المكان ^ج حتى
الى السوق والرماز خواتم الضياع الى الليل أو غيرهما حتى قبل اليك فان قلبا ^ط
منه باعتبار الشوق الميل ويعنى مع قليلا كقولهم نعم ولأنه كلوا أموالهم ^{نكم} الى العوا
أي إلى أموالكم وحتى ذلك أي مثل الذي في كونها لانتباه الغاية ويعنى مع كثير أو لم
يكتف في كونها يعنى مع تشبيها بالكال كالتفخ في كونها لانتباه الغاية للفاوت الواقع
بينها بالقل والكثرة ويخص أي حتى بالظاهر أي بالأم الطاهر فلا يقال حياه كالتا
اليه لأنها لو دخلت على الضم لا تبس الضمير المحرم بالمنصب لحوز وقوعها بعد ما فلا
للبر فانه جورد خوله على المصير سدا لبا وقع في بعض شعار الوصل على سبل ^{الخير} النذر
لحكون نشد هذه فلا يجوز منه قياسا في الطرفين أي لطرفيه مدخوله التي حقيقة
خوالها في الكون ومجاورة الخاجة في الصدق ويعنى على قليلا كقولهم نعم
لاصنكم في جدوع الخل أي على جدوع الخل والباء للاتصاف أي لا فائدة لصو
امر المحرم بالباء هذا كما ترى في مررت بزيد فان الباء في ينفيد لصوقه ^ل
بزيد أي بكان تقرب منه وملاستفاد أي استفاء الفاعل في صدور الفعل
لجورده نحو كتبت بالقلم والمضاف نحو شربت الفرس ^ج مع أي مع مره ففناه

102
صاحبه السج واستأكم مع الفرس في الاشتاء ولا يلزم ان يكون السج حال الاشتاء
الفرس ملصقا به فلا تصاق سلمن المصاحبة من غير عكس والمقابل أي لا فاده
وقوع مجرور في مقابلته أي آخر نحو كتبت هذا بذلك والقدر أي جعل الفعل ^ز اللا
مقدرا بنظمه معنى التضييق وقال الباء على فلان فان معنى ذهب بزيد صدور الكمال
عنه ومعنى ذهب بزيد صيرته ذاهبا والسدي بهذا المعنى مخصصا ليا، وأما القدر
بمعنى اتصال معنى النبل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالجاء في الحارة كذا فيها
سواء لا اختصاص لها حرف دون حرف والطاير نحو كتبت بالمجد أي في المجد
وزايد في الخبر في الاستفهام بمل لا مطلقا نحو هل بزيد يقيم فلا يقال ازيد يقيم
والنفي ليس بنفي بزيد بيايم وبما نحو ما زيد بيايم ففى يزد في الخبر في فعل ^{الخير}
قياسا وفي غيره أي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي عا سوا، لم يكن خبرا نحو
زيد فكفى بالله شهيدا والنفي بزيد أي حبك زيد وكفى به شهيدا والعلى بزيد أو كذا
خبر ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حبك بزيد واللام للاختصاص بملكية ^ل
الزيد وبلا ملكية نحو الحب للفرس والتليل أي لبيان علمي ذهابا نحو كتبت
للتأريب أو خارجا نحو خرجت لحافك ويعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
لم فعل الشاى قلت عنه وزايد نحو ردك لكم أي ردكم ويعنى بالواو في ^{القيم}
للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل ولذا يستعمل في الأمور العظام فلا يقال له لند
طل الزايب ورب سعليل أي لا تظا التليل ولهذا وجب لها صدر الكلام

كما ان كم وجب لها صمد الكلام كونه لا ثناء الكثرة بحصة بكرة لعدم اقسامها
 الى المعرفة موصوفة لحق التعليل الذي مدلوله رب لانه اذا وضعت ^{حضر} التي صار
 واقل مما لا يوصف واشراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح وهذا من
 الى على ومن وافقه وقل لا يجب ذلك والخيار عند المص الجواب وهذا الذي
 ذكر من التعليل اصلها ثم استعمل في معنى الكثرة الحقيقية وفي القليل كالحال في
 الى التفسير وفعلاها الى فعل اب معنى الذي تعلق برب فعلها اصلها للتعليل
 المحقق ولا تصور ذلك الا في الماضي بخرب رجل كريم لقته او رب رجل كريم
 لم افارقة محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات ^{جاء}
 القرائن بخرب رجل كريم اي ليه وقد يدخل اي رب على صميم لا وجه لتمييز
 بكرة مضمومة على التميز فيكون وان كان التمييز ومجوعا مذكرون كان
 التمييز مؤنثا لخير برب رجلا او رجلين او رجال اولادة او امرين او ثلثا خلافا
 للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
 يقولون رجلا رجلين ورجل رجال ورجلما ارجل ورجلما ارجل ورجلما ارجل
 وتلقها اي رب ما الكافة الماضية عن العمل فدخل بعد المحقق ما على الجمل نحو
 لود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجوز بحاصره تبيين
 ضغيف ولودها اي واو رب في حكمها يدخل على نكرة موصوفة مثل بدل الذين
 بها انفس الايعاف والالميين هذه الواو للعطف عند سيور وليست بحال

فان لم يكن في الاول الكلام فكونها للعطف طاهر وان كانت في اوله معدية
 معطو عليه وعنه الكوفيين انما حرف عطف ثم صارت قاية مقام رب ^{جاء}
 بنفسها لصيرورتها معنى اب فلا يقدرون له معطوف عليه لان ذلك بمقتضى ^{وواو}
 انما يكون عند حذف الفعل اي فعل التسم فلا يقال افتت والله وذلك ككثرة
 استعمالها في التسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الياء لغير السؤال ^{الواو} لا تستعمل
 في السؤال فلا يقال والله اخبرني كالتقال بالله اخبرني عطالوا وعن وجه
 الياء فخصه بالظاهر معنى الواو فخصه بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر ^{الله}
 او غيره فلا يقال ولا فاعل فلا يقال والله او رب الكعبة وذلك لان ^{الواو}
 لخطا من رب الاصل وسوال الياء فخصه بالحد التسم وحض الظاهر لاصالة
 والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها حذف الفعل وكونها لغير السؤال فخصه ^{الله}
 من الاسماء الطاهرة خطا بغيرتها عن مرتبة اصلها الذي سوا الواو فخصه بها ^{بعض}
 المظهر وخصه منه ما هو اصل في باب التسم ومراسم الله والباء اعم منهما الى ^{الواو}
 والتاء في الجمع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر ^{المظهر}
 او على اسم الله خاصة فهو كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله
 واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا فاعل ^{الله}
 كما يدخل على المظهر يدخل على المضمون بالله لا فاعل وبك لا فاعل وفي الدخول على ^{المظهر}
 لا يختص باسم الله خاصة نحو بالزمن لا فاعل بخلافها فانها مختصان ببعض هذه ^{الواو}

عما قبلها فاذا جرت بما ما بعدها يكون حروفا جادة وبهذا الاعتبار حركة
 هنا نحو جاء في القوم حاشا وعدا زيد وخلا زيد ولذا انتصب يكون
 اطروف التثنية بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلا تسامها كالفعل الى التثنية
 والرابع والخامس وبناءها على الفتح مثلاً واما معنى فلان معانها معاً الا
 مثل اكد وبشمت واستدرك وتقيت وترجيب وكان المناسبات
 بالاحرف الثمانية على صيغة جمع التثنية كنتم لما عرفت واطروف الجادة
 والعاطفة مثلاً يصيغ جمع الكثرة لا يتخلف لا يغير الا لوجوب مع شيع استعمال كل
 صيغة جمع التثنية والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروقها الحاصلة
 بحقيقة نواتها ونسبها لعل تلعب بجمع الكثرة ومحيات وان وكان ولكن
 وليت ولعل اخرهما لكونهما اللاتاء بخلاف الاربعة السابطة لها اي هذه ^{منه} ^{لها}
 صدر الكلام وجوبا يعلم من اول الامر ان اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدر
 على قسم منها الكلام المؤكد والمتمثل على التثنية والاستدراك والتخييل والترجيح
 ان المنفوخ ومي يبعك اي يعكس بافتها على حرف المضاف بان يقتضي عدم
 الصلابة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشي آخر
 يتم كلاما وح بوقفت في الصداق ثبت بان الكسوة في صورة الكتابة ولا يلحقها
 اسكن على اقتضاء عدم الصلابة لا على عدم اقتضاء الصلابة لان مجرد الانتشاء
 يكفي في ذلك وليحتمل اي هذه الالوان ما الكافة فيلزم اي تقل هذه اطروف

عن العمل لكان ما كانه على الافصح اي على افصح اللغات مثل لما زيد قائم وقد عمل
 على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي جين او
 ما على الافعال لان ما الكافة اخرجهما عن العمل فالاخير ان يكون مدخولها
 للعمل فان الكسوة لا يغير الجارية ولا يجوزها عن كونها جارية فادقت ان زيد قائم
 اخذت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد اول المنفوخ مع جعلها
 مع اسمها وخبرها ساها جارية باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد
 لانه من اجل الفرق المذكور وجب الكثرة موضع العمل اي موضع يقتضي التثنية
 الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد وكنت ان ابتداء اي في ابتداء
 الكلام لكون موضع الجمل نحو ان زيد قائم وكنت ايضا بعد القول وما شئت
 لان مقول العمل لا يكون الا جمل نحو قال زيد ان عمرا قائم وكنت ايضا بعد
 الموصول لا يكون الا جمل نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفخت ان حال
 مع جملتها فاعلم ان زيد اعلم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع
 جملتها منغولة نحو كرهت ان زيد اشعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال
 كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاصل لوجوب كون المبتدأ مفردا
 حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشهر انك علم لوجوب كون
 اليه مفردا وقالوا لا انك بفتح الهاء بعد لولا الاستعانة لا مبتدأ
 المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعدك ^{لها}

مع اسمها وخبرها بعد ما معمول للفعل الواجب دخول لولا التخصيص
 عليه لا ان معادك زعمت اى لولا زعمت ان معادك ولولا انك تخي
 صدرك ولذلك قالوا انك بفتح الهجى لانه اى ما بعد فاعل الفعل
 محذوف والفاعل يجب ان يكون مفعلا نحو لو انك قايم اى لو وقع قيا^{مك}
 جاز في موضع التقدير ان لتقدير المفعول وتقدر الجمل جاز الامران الفتح
 الكسر ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفعلا والكسر على تقدير
 جعلها مع اسمها جمل من كينى فاني اكره ما وقع بعد الناء الجزائية فان كان
 المراد من كينى فاني اكره وجب الكسر هنا وقت في موضع الجمل وان كان
 المراد من كينى فاني اكره او اكره ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
 لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا ان عبد القفا واللاهزم ^{المنزلة}
 بعد اذا المناجاة ففتح فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جمل واقعة بعد ^{المناجاة}
 الفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الجزاء اذا عبودية للقفا واللاهزم
 وقام البيت وكنت ارحم زيد اكمل سيدا اذا ان عبد القفا واللاهزم ^{اللاهزم}
 اى على صيغة المحبب ليعنى اظن وزيد مفعول الثاني وسيدا مفعول الثالث
 وكامل معترض ومعنى كونه عبد القفا واللاهزم انه ليهتم بحزم قفا ولها زمة
 محتسبان مأكلا يعظم قفا ولها زمة واللهم عظمان يا عظمان في الدين
 تحت الاذن جهما بارادة ما فوق الواحد او بارادة تمام مع حوالها تليها ^{وشبه}

بالجر عطف على اذا عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
 ذلك في كثير من النسخ من جمل اشباهه قوله اول ما اقول اني احدا الله فان جعلت
 ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاى يتيقن الكسر ان اول
 المقولات اني احدا الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اى المعنى
 خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما موصولة كان حاصل المعنى اول
 اقوالى يتيقن الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذى هو معنى ان التيقن
 مع جملتها لا ما من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان المكسورة لا تقيى ^{للمعنى}
 كان اسمها منصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم او فائدة ان اكيد قد
 جاز العطف على اسم ان المكسورة من حيث انه في حكم الرفع سواء كانت المكسورة
 لفظا او حكما بالرفع بان يكون المنقوص في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
 العلم مثل ان زيدا قايم وعمر وعلمت ان زيدا قايم وعمر فان في هذا المثال
 ان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجمل
 فصح ان يرفع المعطوف على اسم على محذوف ان المنقوص لم يحذف العطف على ^{اسم}
 بالرفع فانها لما غيرت معنى الجمل لا يصح فرض عنهما ويشتط في العطف على ^{الاسم}
 ان المكسورة بالرفع مفعلى الجزاء ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا
 وعمر او تقدير مثل ان زيدا وعمر قايم اى ان زيدا قايم وعمر قايم لانه لو
 لم يضر قبله لفظا ولا تقدير الزم اجتماع العالمين على اعراب واحد مثل ان ^{اللاهزم}

وعمر وذهبان فانه لا شك ان ذهابان خبر عن كل من العطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان وسر حيث خبر للعطوف
على اسم يكون العامل رفعه لا ابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وسوا بل خلافا للكوفين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضى فان ان عديم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل
ان عليه فلا يلزم اجتماع عملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي يكون اسم
ان مبنان في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عن المجرور فلا يخفى
عندهم انك وزيد ذهابان كان لا يجوز ان زيد وعمر ذهابان فان
المدرك مشترك بينهما خلافا للبر والكا فيهما نحو ان في مثل ذلك وزيد
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لا يظهر على ان في اسم بواسطة بناء
فكان لا يعمل فيه فلا يلزم المدرك في ذلك وفيه ولكن في جواز العطف على محل
اسم كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه بل ويؤلفه فان
الاستدراك وسو لا في المعنى الاصل كما انه لا شافيه التاكيد في حق اعتبار
محل اسم وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان الكسوة كما نقول لم يخرج زيد ^{لكن}
عمر واخرج وبكر ولا يجوز في سائر اطروفت المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم تباد المعنى الاصل فيها فلا تعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان
الكسوة لا تغير معنى الجملة والمفرد بغيره وقلت اللام التي هي لتأكيد معنى

الجملة مع الكسوة التي هي ايضا لذلك التاكيد ونها اي دون المفرد ^{تكون}
بمعنى المفرد فلا يجمع معها ما سولت اكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخول تحت اللام
مع الكسوة على الخبر اي خبرها نحو ان زيد القيام او دخلت على الام على اسمها
اذا فصل بين اي بين الام وبينها اي بين ان نحو ان في الدار زيد او دخلت
ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيد الطعام اكل ولنا حصة
اللام بنده الصور لان فيما عداها لم تنال حرفي التاكيد والابتداء ^{عطف}
ان الكسوة واللام وهم كروا ذلك واختار التقديم ان دون اللام ^{تجوز}
على اليقين بما مل ودخل اللام في كون على اسمها وخبرها او على ما بينهما في كونه
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافي اللام مثل ان في غناه الذي هو التاكيد
قد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكن من جبال بعيد ويخفف ان الكسوة
لثقل التسديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد الخفيف اللام وح نحو ان ذهابا
اي ابطال عملا وسو الغالب لغوات بعض وجوه شابهة مع الفعل كفتح الآ
وكونها على المشاوح كاجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
اللام على كلا التقديرين لانها اما في الانعام فللغرض من المحققه والتأني
في مثل ان زيد قائم وان زيد عايم واما في الاعمال فلهو والباب ولان كثيرا
من الاعمال لا يظهر فيها اعراب فغلي يكون اعرابه تقديرية او كونه سببا ^{هنا}
خلاف مذهب يسويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام

لحصول الفرق بالعل وعجز دخولها اي دخول المحفف على فعل من افعال المبتداء
اي من الافعال التي هي من دخول المبتداء والخبر لا غير مثل كان وطن ولخواتها
لان الاصل دخولها فاذ افادت ذلك اشتراط ان لا تكون دخولها على
ما يقتضي المبتداء والخبر عاياه للاصل لمحب الامكان كقولهم تعالى ولان كانت
لكية وان نظرت لمن الكا زين فلاقا للكوفيين في التميمي تميم الدخول
وعدم تخفيفه بدخول المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه شق
فالكوفون فالعرا البصرين في نحو زيد دخولها على غير داخلها مستكين
الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما وجب عليك عقوبة المقدور وشايد
البصرين وتخفف المفتوحة كالكسرة فيعمل عند التحفيف على سبيل الوجع
في ضمير الشأن المقدور والسبب تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من
سابقة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام وقلة
كقولهم وان كاتبا ليو فيهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع في سعة
ويلزم منه بحسب الظاهر جميع الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد
ضمير الشأن حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفتوحة لضمير الشأن
خبرها فيكون عاملا في المبتداء والخبر لما كانت في الاصل فتوى لانها عاملا
بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان
اقوى من العمل في التقدير لكن دوام العمل في المقدور يوازم العمل في الظاهر في وقت

دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قد جعل اي المفتوحة على الجملة
لان يكون مفتوحة ضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسما او فعليا ودخولها
على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ ما لها اي افعال المفتوحة في غير اي ضمير
الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة ما لها في الضمير في السبعة نحو قولهم اهل تلك
قايم وحسب ان ذهاب هذه رواية ساذجة غير مبررة ولما في الضرورة في ارض
الضيف قط قال الشاعر فلوانك في يوم الرضا سالتني فراقك لم يزل ولت صدق
ويلزمها اي المفتوحة المحففة حال كونها مترتبة مع الفعل اي الفعل المقرف
بخلاف غير المقرف مثل ان ليس للانسان الاماسي وان عمو ان يكون قد اشتهر
السين نحو علم ان سيكون منكم مضي او سوف كقول الشاعر واعلم المرزبغ
ان سوق ياتي كل ما قد رآه او قد يخبر يعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم ولزم
هذه الاسماء الثلاثة الفرق بين المحففة وبين المصدرية الناصية وليكون
كالعوض من النون المحذوف واو حرف النفي نحو ولا يدينون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لكون كالعوض من النون المحذوف
فانه لا يحصل تجزؤه الفرق بين المحففة والمصدرية فان يجتمع مع كل منهما
فالفاوق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال في المصدرية
الافه في المحففة والافه في المصدرية ولما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المبني منصوبا في المصدرية والافه في المحففة وكان التثنية اي لثانية وهما

حرف براسة على الصحيح حلا على احوالها لان الاصل عدم التزي ومنه الخليل
 انما مركبتين الكان وان المكسرة واصل كان زيدا الاسدان زيدا كالاسد
 مدبت الكاف ليعلم انشاء التشيين اول الامر ففتح الحنفية لان الكاف
 في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على اللفظ فرأوا
 الصورة وفتحوا الحنفية وان كان المعوق على الكسر ويخفف اي كان فتلقى ^{العمل}
 على الاستعمال الاضح خروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر فقول الشاعر
 وخوشق اللون كان مدياه حقان وان اعلمت انك كان مدياه لكنه على ^{تعال} الا
 الغير الاضح للعرف وانما انما لفظا فيها ضمير الشأن مقدر عندهم كما في
 ان الحنفية ولو ان يقال غير مقدر بعدها الضمير تقدم الداعي اليه كما كان في
 ان الحنفية ولكن وهي عند البصريين مندة وقال الكوفيون هي مركبتين لان
 ان المكسرة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها كان متقلة كثير الحنفية في الكا
 وحذفت الحنفية فكل لا تنبذ ان ما بعدها اليه كما قبلها بل هي مخالفة نفيها واثباتا
 وكل ان حقق مضمون بعدها الاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
 يتولد من الكلام المقدم فاذا قلت جاني زيد فكأنهم ان عمر ايضا جاني
 لما بينهما من الالف ففتحت ذلك الوهم يقولون كمن عمر والمحيي متوسط ^{يكون}
 بين كلامين متفايرين نفيها واثباتا معنى اي تقاربا معوبا والصواب ^{المعنى}
 وهذا اختصار عليه واللفظ قد يكون نحو جاني زيد كمن عمر والمحيي وقد يكون

نحو زيد جاني زيد كمن عمر والمحيي وقد يكون
 وابتهت العاطفة لفظا ومعنى فاجبت مجريها لئلا يان وان المحققين فانه
 ليس بهما اجابا عليه وفي بعض النسخ على الاكرو كانه اشارة الى ما جاء عن يونس و
 الاخص ان يحجز اعمالها قياسا على احوالها الحنفية وقال الشارح الرضي ولا يفرق
 له شاهد او يجوز معاشرة ومحففه الواو وهي لها العطف الجمل على الجمل
 اعتراضه وجعل الشارح الرضي الاخير طروليت للثني اي الاشارة فيدخل على الكين
 نحو ليت زيدا قائم والمسخل نحو ليت الشاب يعود واجازا الفاء ليت زيدا قائما تنصب
 المعولين بناء على ان لت للثني فكانه فعل اعني زيدا قائما اي المنة كناية على صفه
 القيام فاخر ان المنصوب على المفعولية يعقوب ليت واجازا الكسائي نصب الج
 الثاني بقدر كان وعقبتهم قول الشاعر ما ليت ايام الصبي واجعا فافهم
 يقول معناه المتى ايام الصبار ولجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبي كانت
 راجعا والمحققون على راجعا منصوب على انه حال من الضمير المتكسر في خبرها
 المحذوف اي ليت ايام الصبي هذا كايته حال كونها راجعة ولعل للزحجي اي
 لا نشاء ولا يدخل على السخيل ومعناه ترفع امره خوفا وخوف كقول تعالى العظم
 تقطعون ولعل الساعدي قريب والغالب هو الاول وانشد الجبري الي بكمل لعل كما
 جاء في اللغة العظيمة وانشد الرافعي في ذلك ودلج دعانا من حبيب الذي فاه
 يستجيبه الذي حبيب فقلت ادع اخوي وارفع الصوت ودعوا لعل الي الفوار

منك قريب وجيب عندي ان يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف
 في شرحه يعني ان وقع مجر في موضع آخر فالشاعر وكاه على ما كان عليه ^{كان}
 اشهر ذلك الرجل بالي المعوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال ^{الثلاث} بالياء
 ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون ^{قيل}
 هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجبرها وحكم
 بشذوذه في اللغة الامارة ولما كانت هذه ^{المراد}
 قيل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء ثم وحق
 او واما بذكر الحزقة وام ولا ويل ولكن وعد بعضهم اي الفزة منها وعند
 الكثيرين ان ما بعدها عطف ببيان لما قبلها كما ذهب لبعض اخر الى ان
 بل التي بعدها مفعول نحو جاني زيد وعرو جاني زيد بل عرو وليت منها لان
 ما بعدها بدل عطف مما قبلها وبدل العطف بدوفا غير صحيح واما ما فيها فصح
 في كلامهم لانها موضوع لتمام مثل هذا الغلط فالاربعة الاول الجمع اعم
 من ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد الخاة بالجميع ههنا ان لا يكون
 لاحد الشئين والاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف و
 المعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعرو وافر ^{ثم}
 عرو اي حصل الفعل من كل واحد من مادون الاخر فاما الجمع مطلقا
 لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين ^{المعطوف}

والمعطوف عليه يعني ان لا يهتم هذا الترتيب بينهما وجودا وعدما والفاء الترتيب
 اي للجمع مع الترتيب بغير همل ونم مثلها اي مثل الفاء في المطلق الترتيب في
 مثل وحق مثلها اي مثل ثم في الترتيب بثلاث غير ان المهد في حق اقل ما في غير
 فحق متوسط بين الفاء التي الامله فيها وبين ثم المنهية للمهلة وعطفا
 اي المعطوف بحق حسب ما اقتضاه وضعه اجز قوى او ضعيف حيث
 قوى او ضعيف من شئ عت اي يتبع عطفها ليدل العطف بها في
 المعطوف وضعه في اي ليدل عليها حتى يتم الاربعة والقوى والضعف عن الكل
 فصار كما غير فصيح لا يجعل غاية ولتتم للفعل المتعلق بالكل وقد انتهت النبل
 الى على شمول جميع احوال كل المتعلق بخوات الناس حتى الانبياء وقد دلح
 حتى المشاة والفرق بين ثم وحق بعد اشراكهما في الترتيب مع المهد من
 جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف نحو جزاء من متوعد ولا يشترط
 ذلك في ثم وثانيهما ان المهد المصرفة في ثم لانهما في الترتيب مع المهد من
 زيد ثم عرو وفي حق يحب الذهن فان انما يحب الذهن ان يتعلق بالقوى
 او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان صوت الانبياء
 حسب الخارج في ثناء ساير الناس وهكذا المنتسب في الذهن بتم قدم
 ركبنا الحاج على جالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
 يصح ان يقال قدم الحاج حق المشاة واعلم ان الانتهاء بالحزقة الاقوي او لا

كما يفهم من الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتباه بالملامحة في الجزء الاخير بعد ذلك
 العموم كقولك انت البار حتى الصباح فانه عند شمول جميع اجزاء الليل ولذلك
 استعملت حتى الجارة في الاثنين جميعا لان الملامحة في العاطفة ما يلاقي في الجزء الاخير
 فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون الطائفة محمولة عند
 على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم تستعملها في نفسها جميعا لبقى للاصل على الفاعل
 فترى ولما استعمالها في اظهر نفسها وهو كون مدخولها خذلان لان اتحاد الجاء
 في تعلق الحكم عرف في الفعل واكثر في الوجود ومن اتحاد المتجاورين هكذا
 في بعض الشرح ومن هذا يظهر وجه اختصاص عطوفتها كون خلا من متيقن
 وعدم الحاجة الى ان يقال الجاء عام من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل
 الجاء ايضا كما وقع في بعض الجواشي واوولما دام كل من هذه الحروف
 الثلاثة لاحد الامرين اي لللال على احد الامرين والامور حال كون ذلك
 الاحد منهما اي غير متيقن عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل لا تنفع منه
 انما او كغيره الكل من الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
 والعموم مستفاد من وقوع الاحد المهم في سياق الشيء لان كلمة او والفتحة
 لانه لهما في الاستفهام اي غير متعدي دونها يليها اي مذكر بعد ما بلا فاعلا
 احدا المستويين والمستوى الاخر على الصيغة اي صيغة الاستفهام بعد ثبوت
 احدهما اي احدا المستويين عند المتكلم لطلب التيقن من المخاطب من ثم اي لاجل

او هو انما هو

ان ام المتصلة يليها احدا المستويين والاخر الصيغة بعد ثبوت احدهما اطلب
 التيقن لم يتركيب ارايت زيدا ام عرافا ان المستويين فيزيد وعرف واحدا
 وان زيدا ام لكن الاخرام بالصيغة هذا ما اختاره المصنف والمفوض عن سيبويه
 ان هذا جائز حسن فصيح وان زيدا ارايت ام عرافا حسن وافصح وحيث يكون تركيب
 زيدا ام عرافا حسنا فصيحيا وان لم يكن حسن وافصح وفي الترجمة الشافية الشبهة
 انه وجد في بعض نسخ الكافية المندرجة على المصنف وعلى خطه هكذا يليها احدا
 والاخر الصيغة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عرافا لا يخفى ان الحكم
 بعينه لم يرد عن ترتيب الافصح الى الفصح غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحيا
 ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب ولحق ما نقل عن
 وايضا من ثم اي من اجل ما ذكره من كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتيقن اي
 بتيقن احدا الامرين لان السؤال عند دون نعم او لا لانها تفيد ان التيقن في
 او ولما مع الصيغة كما اذا قلت اجاراك زيدا وعمر او اجاراك اما زيدا واما عمر
 فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التيقن بل
 او لا وقد يجاب عنه بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
 فالشارح اليه ثم في الموضوعين او واحد لكن لما كان شتملا على شرطين بصفة
 ووقع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وفعلها اشارة
 في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو افترض على قول من ثم لم يجر في

الكلام يعطف قوله كان جوابها باليقين على قوله لم يعرفه تعالى كل حكم يثبت
 على طريق الف والشر كان احضر واحسن لا يخفى لم النقطة قبل في الاثر
 عن الاول ومثل المعنى للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر شئ فقولك انها لا بد
 امشاه اي ان الفظيفة التي ارهاها لا بد وهي جبر صفة فاعلمت انها لم تزل
 عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شياء او شئ اخف استغفرت عنها لفقولك
 امشاه اي بل اي شياء ولما الاستفهام كما نقول ان زيد عندك ام عمرو اي بل
 وحين المصدر الاضرب ثل الاستفهام الاول عن الاستفهام الثاني ولما قبل
 المعطوف عليه لانه مع اما اي غير مستعمل الاستفهام اعني اذا عطف شئ على خبرها
 يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا بما ثم عطف عليه المعطوف بل ما نحو جائتني
 اما زيد واما عمرو وليعلم من الاول لان الكلام مبني على الشك جائزة مع او شئ
 اذا عطف شئ على خبره ويجوز ان يصدر المعطوف عليه ما نحو جائني اما زيد
 وعمرو ولكن لا يوجب ان زيد وعمرو وذهب بعض النحاة الى ان ما ليست به
 الحروف العاطفة واللام تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو والفاء
 فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ان يراد عاقلين معا ويكون احدهما لغوا في الخبر
 عن الاول ان اما السابعة المعطوف عليها ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
 في الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو والداخل على اما السابعة يعطفا على
 الاولى ولما السابعة يعطف ما بعدها على بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة

اخرى فلا ينفك دليل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي ليس به
 الحكم اي احده من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على السبيل في كل الاستفهام
 الثابت المعطوف عليه المعطوف فالحكم هو هذا المعطوف عليه لا المعطوف عليه
 للمعطوف نحو جائني زيد وعمرو فحكم المحي في زيد وعمرو وكل واحد لا يثبت
 الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد وعمرو اي جاءني عمرو وفحكم
 المحي في المعطوفين المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه حكم المسكوت
 عنه فكان لم حكم عليه بشئ لا بالمحى ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه كونه
 القصد ولهذا صرح عنه بكونه ما كان لا بعد الف نحو ما جاءني زيد وعمرو
 خلاف مذهب بعضهم الى ان الحكم بالانصراف حكم النفي من المعطوف عليه الى النفي
 اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه بعضهم الى ما ثبت
 الحكم النفي عن المعطوف عليه فله معطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
 او الحكم منفي عنه لاني ما جاءني زيد وعمرو بل جاءني عمرو واما في حكم المسكوت عنه
 او المحي منفى عنه ولكن لا زمة للنفي غير متعدي وندفان كانت لعطف المفرد
 على المفرد فهي متضمة لا يكون لايجاب ما استعمل في الاول فيكون لازمه
 لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف
 الجملة على الجملة في طريق بل في محيها بعد النفي والاثبات بعد النفي والاثبات
 ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جائني زيد لكن عمرو لمحى واثبات

زيد لكن ع وقد جاء فعل كل تقدير غير مستعمل بدون النفي

الاواما وما يصدر بها الجمل كلها هي لا يعقل المحاطب عن شيء مما يليق التكلم
اليه ولهذا سمت حروف التخييل لا يزيد قاييم ولما زيد قاييم وما زيد قاييم
وتدخلها حاضرين المفردات على اسماء الاشارة الى لا يعقل المحاطب عن الاشياء
التي لا سئل معانيها الاخرها تاخرها وهذا وهذان وهو الآخر
النداء يا ايها استعمال الالها استعمال النداء القريب والبعيد ويا وهيا للبعيد
واي يفتح الهمزة ويكون اليا والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب معلما للبعيد
فيدخل في المنقطة ايضا فان القريب سقيم الى قريب ينصف باصل القريب ^{عبر}
زيادة وله كل اي والى اقرب منصف بزيادة القريب ومنصف بزيادة القريب
وله الهمزة خلاف البعيد فانه لم يذكر مرتين بالاقرب بالمعنى المتقابل الا ^{قريب}
هو المتقاربين كمال البعد وكما القريب حروف الاعجاز نعم وهي واي
بكسر الهمزة ويكون اليا ولجل وحروك بكسر الهمزة وفتح الون للشدق
ومن بيان معانك اطروفتان وجه تسميتها بحروف الاعجاز ففتح مقربة
لمسبقها اي محقق لمضممة استفهاما كان او جازا في جواب اقام زيد
قام زيد وفي جواب الم يتم زيد يعني لم يتم زيد ويلي في جواب الم يتم زيد يعني قام
زيد وفي جواب التبركيات ربنا ولو قيل في موضع لم يهنا نعم لكان كقوله
معناه انت ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاشياء الستة

172
من انكار النفي وقد اشهر هذا في العرف فلو قال احديا زيدا ليس عليك الفدية
وقال زيد نعم يكون اقرا او يقيم مقام بل لقسرا لاثبات بعد النفي ^{مختص}
ما يحاب النفي يعني ينقض النفي المقدم ويجعله ايجابا سو كان ذلك النفي محذورا
عن الاستفهام نحو بل في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا بالنفي
لينقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله ونعم انت تبركتم قالوا بل اي
انت ربنا وقد جاء على ميل الشذوذ لصدق الاجاب كما تقول في جواب
اقام زيد لي قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها
مبسوطة بالاستفهام وذكر بعضهم انها هي التصديق الجاز ايضا وذكر ابن مالك
ان اي يعني نعم وهذا مخالف ذكره المصنف ومنه ما القم اي لا يستعمل الا مع ^{لنعم}
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال احسنت وترى ولا يكون القسم به الا بالقرينة
والعزم يتولى اي والله واي وزاد اي لعري ولجل وجير بالكسر والفتح وان
تصدق للخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك لجل او حيرا فان قد اتاك
زيد ولم تالك اي قد اتى ولم يات وجاء ان تصديق الدعاء ايضا نحو قد
ابن الزيلعي قال لعن الله ما فحملت اليك ان وراكها اي لعن الله تلك النسا
وراكها وجار بعد الاستفهام وايضا في قول الشاعر ليت سري هل لي شفا
من جوى جهنم ان اللقاء اي نعم اللقاء شفا ليجيها في هذين الموصفين ^{مختص}
ما ذكر المصنف من كونها تصديقا ولما سمت هذه الهمزة

روايد لا ينفصلان فنع زايديت لا انها لا تقع الانزلية ومعنى كونها زايديت ان اصل
 المعنى هو زايديت لا انها لا ينفصلان فنع زايديت لها اصلا فان لها فوائد في الكلام
 العرب اما معوية واما الفظة فالعونة تأكيد بمعنى كما في من الاستفراقة
 والباء في خبرها وليس والغاية اللفظية في رتب اللفظ وكونه زايديتها
 افصح او كون الكلام والكلام بسببها هي الاستقامة وزن الشعاع والحق السبح
 او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايد من معاول الاعدت عبا ولا يجوز ذلك
 في كلام الفصحى ولا سيما في كلام الباري سبحانه وان مخففين وما ولا ومن
 الباء واللام فان بك الحسنة وسكون النون تراويع الفاي كثر التاكيد
 نحو ما ان رايت زيدا الى ما رايت زيدا وقت اي زياد ان مع ما المصدرية
 نحو ما سطر في ما جلس القاصي اي مدة جلوسه وقت زايديتها ايضا مع ما نحو
 لما ان قام زيدت وان نفع الهنئة وسكون النون تراويع لما كثر نحو فلما
 ان جاء البشر وزاد من نورا القم المقدم علي نحو والله ان لو قام زيدت
 وقت زايديتها مع الكاف نحو كان طلبة تقطوا الى نام لستم على تقدير واية
 طيبة بالجور وما تراويع اذا نحو اذا ما اخرج اخرج ومعنى حتى نحو ما ذهب
 ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاماء الحشوي ومع اي نحو ايا ما تجلس اجلس ومع
 ايتا رتب من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرط اي ادوات
 شرط ومع بعض نحو فيما رحمة من الله ان شئت لهم ما ظنهم

اغرقوا واما قليل وزيد صدق كما ان عمرا في وقت زيادة ماع المضاف
 نحو غضبت من غير ما جرم وليا الاجلين قضيت وقيل ما فيها كناية وكثرة الجور
 بعد ما بدل منها ولا اي كمال لا تراويع الواو والعاطف بعد النفي لنظا نحو ما
 زير لا عمرا ومعنى نحو غير المقصوب عليهم ولا الضالين وتراويع بعد ان المصدر
 نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تتجد اذا مررت اي ان تتجد وقت زيادة لا
 اقم نحو لا اقم سورا القيمة ولا اقم بهذا البلد والسرة زيادتها التثنية على لا
 التثنية يستغنى عن التثنية فمنه لذلك في صورة نفى التثنية وشذت زيادتها
 المضاف كقول في يراعي يرحور والحر الهل كرج حاراي هالك من
 حاراي هالك ومن الباء واللام مقدم ذكرها مستلحا على ذكر مواضع زيادتها
 فلا حاجة الى تكرارها هاءا القياسي في غير كل بهم من المفرد نحو جازي
 ابو عبد الله والجملة كقول قطع زرقا اي مات وان وي اي مختص بها
 معنى القول اي يفعل متفرع في معنى القول لتمر المظروف في الطرف غير متك
 عنه فلا تقع بعد صرح القول ولا بعد اليقين في معنى القول فلا يفسر في الاكثر
 الاسفولا مندر اللفظ غير صرح القول من دمعاه نحو قوله تعالى ناديا
 يا ابراهيم فقول ان يا ابراهيم تفسير بقوله ناديا الى المتدري ناديا بلطف
 هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان اناسي كتبت اليه الشاهوت
 حرف دال على ان انت تفسر للفقول بالمقدركتت وقوله تعالى انا لله

الا ما امرني بان اعبد الله فقل ان اعبد والله تقيلا خيرا به وفي امرت معي
 القول وليس تقيلا لما في قوله ما امرني لانه مفعول بصرح القول وقد تقيلا
 المفعول به الظاهر كقول تعالى او خيا الى انك ما يوحى ان اقر في قوله
 ان اقر تقيلا يوحى الذي هو مفعول الفعل الظاهر لا و خيا
 ما وان المفتوح المحفف وان المفتوح المشددة فالاولان اي ما وان المفتوح
 المحفف للفعلي اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
 تاويل المصدر مخوف قد تعالى وضافت عليهم الارض بما رجت اي جها
 لضم الرا وهو السعة وتخوفك اعجوب ان خرجت اي خرجت ولخصا
 ما المصدرية بالفعل فانها عند سيويه وجوز غيره بعدها الاسمية
 الشارح الرضوي هو الحق وان كان قللا كما وقع في جمع البلاغية في الدنيا
 ماقته وان المفتوح المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة لا اذا كت
 بافتحز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما عمل في جزمها والجملة
 في تاويل المزم الذي هو مصدر جزمها عو اعجني اليك قائم اي قايما او فجا
 معناه عو اعجني ان تزيد احوالك اي اخوة زيد فان تقدر قدر الكون
 اعجني ان زيد اي كون زيدا ملا والاشدتين ولولا
 ولو ما لها صدر الكلام لالتما على احوالها الكلام فتقدر ليدل
 من الاول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض
 النسخ

ومن المصدر

ومن النسخ

تلزم الفعل لفظا نحو هلا صرت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقدر يا صرت
 وهلا تضربا تضرب فعناه اذا دخلت على الماضي التمجيد والدور على ترك الفعل
 ومعناه في المضارع المحفف على الفعل والطلب له فمجي في المضارع بمعنى الامر
 ولا يكون التحصيل في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في امر الخاء
 على انه ترك في الماضي شاكرا تمارك في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحصيل
 فعل مثل ما فات والقريب قد يسمى بهما مجعها معا فان هذا
 اطرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه
 يضاف في بعض المواضع هذا المعنى في الماضي القريب من اطلاق التوقع
 اي يكون مصدر متوقفا الى اتي واقعا من قريب كما تقول لمن يتوقع كذا
 الاية قد كباي حصل عن قريب ما كنت متوقفا ومنه قوله المؤذن قد فات
 الصلوة فيها اذن لك معان مجعته التحقيق والتوقع والقرب وقد يكون
 مع التحقيق القريب من غير توقع كالقول قد كباي زيد لمن لم يتوقع كونه
 ويحي في المضارع المجز من باصب وجازم وجوز تقيلا للتبيل اي سلك
 الى التحقيق الاغلب القليل عوان الكذب قد يصدق وقد يستل التحقيق
 مجزعا عن معنى التبيل نحو قد زى ثقل وجهك ويجوز الفضل بينهما
 بالقسم نحو قد والله احسث وقد يري بث ساهل
 وهو لها صدر الكلام لا يقدر بها في خبرها لالتما على احوالها الكلام

كما وقد خلاص على الامة والفعل يقول في الامتياز قائم وفي الفعل اقامه
زيد وكذلك هل يقول فيما مثل هل زيد قائم وهل قام زيدا الا ان الهنقه
مدخل على كل اسم سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها ففعل نحو هل زيد قام الاعلى ثبوت ذلك لانه اصلها ان
يكون ^{نفسه} قد كاجات على الاصل في قوله تعالى هل انى على الانسان قد كاج
فلما كان اصلا قدوى لوانم الافعال فان رات فعلا في خبرها تتركها
عموما ما يحى وحت الى الالف المانوف وعانتقون ان لم ترو في خبرها
نسبت عند اهله والهنقه اعم تصرفا الى التصرف فيها باعتبار استعمالها في
مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل يقول انيذا ضربت بافعال الفاعل
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد ضربت لما عرفت ويقول ^{نفسه}
زيدا وهو اخوك باستعمال الهنقه لاثبات ما دخلت عليه على وجه الالكاف
دون هل ضرب زيدا لان المستفهم عنى في هذا الموضع محذوف
في الحقيقة لان اصلا انى ضربك زيدا وهو غير مستحسن وهل صيف
في الاستثناء ولا يحذف فعلا بخلاف الهنقه فانها في قوله ويقول
ان يدي عندك ام عمرو ويجعل الهنقه معارضة لام المنصرفة لانه لما قصد ^{سواء}
عن احد الامرين فقد المستفهم عنه فاستعمال الهنقه التي هي الاصل في باب
الاستفهام والافق في انساب واليق ويتبع هل مع ام المقطعة لان المستفهم

في صورة ام المقطعة لم يتعد دلالة الاضرب عن السؤال الاول واستئناف
سؤال اخر بام المقطعة بالهنقه فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
اعندك عمرو ويقول ام اذا ما وقع ولئن كان واومن كان باو حال الهنقه
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهنقه فلا
تصرف تصرفها ان ولواها لها صمد الكلام لما ران
للاستقبال وان دخلت على المضى وروى على الماضي وان دخل في المستقبل
وفي بعض النسخ فان الاستقبال ولو للمضى ومفاه ان ان للاستقبال سواء
دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكتبني اكرامك وان اكرمتني اكرامك
لمضى المثال الثاني يعني المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامك في الماضي
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو لقي على ايها دخلت نحو ضربت
ولو تقرب اضرب بعني واحداى لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع
ضربك ايضا في وقد يستعمل كان في المستقبل نحو لم يلقى ولا يلقى
خبر من شركه ولو اعجبكم واعلم ان المشهور ان لولاء الثاني لا تنفاه
الاول وهذا لان معناه فانها موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي نحو
او آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدر في الماضي كان متفيا في قطعا
فيتم لاجل انما يتفاه ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني اكرامك
فقد علفت حصول الاكرام في الماضي لحصول محي مقدر فيه فيلزم انتفاء

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المحي في عدم التكلم واستعمال الوباء
 المعقوف هو الكثير المتعارف وقد يتعل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
 اللازم ليس تدل على ان الملزوم كقول تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
 فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد متيق فيعلم
 من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال نفهم المصنف ان لولانتفاء
 الاول لانتفاء الثاني وخطا عكس المشهور ولم يبدك ما ذكر معنى يقصد
 اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المحمول
 وان المعنى المشهور بيان سبب انتفاء احد انتفاء بين معلومين للاختصاص الواقع
 فلا يقو هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئني لا كرتك لم يقصد
 ان يعلم الخاطب انتفاء المحي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاء بين معلوم
 له بل قصدت اعلام بان انتفاء الاكرام مستدلى لانتفاء المحي ولها استمالة
 ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ في ربط ذلك الشئ بابتداء النقيضين
 عنه كقولك لو هاتني لا كرتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
 الالهانه الاكرام فكيف لا استلزم الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل ^{كما} انما
 من الاشياء وتقدر يا خوقه تعالى وان احد من المشركين استشارك ^{ولو}
 ملكون اي وان استشارك احد ولو لم يكون انتم فاحد وانتم مرفوعا وانما
 فاعلان لمغليين محذوفين فيهما الطاهر لما احد فطاهر ولما انتم فلا

كان ضمير متصلا بآراء فلما حذف الفعل صار متصلا بآراء وليس تأكيد
 لفاعل الفعل محذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
 وحده ومن ثم اي من اجل ان لزوم الفعل بعد ما قيل بعد لول المحذوف
 فعلمنا انك بالفتح لا بالكسرة اي ان مع معوله فاعل للفعل المتدر بعد
 الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسرة وقيل طلعت بالفعل اي
 الفعل موضع مطلق اي في موضع يلحق ان يقع فيه مطلق لان الاصل في
 خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعض من
 الفعل المحذوف فقال لوانك طلعت ولا يقال لوانك مطلق وانما
 كالعوض لان الفعل المتدر لا بد له من مفعول ان لكونها والاعلى على الخبير
 والوقت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا مفعول عن من حيث المعنى والفعل
 الواقع خبرا عن من حيث اللفظ فليكن ^{شئ} مفعولا صاحيقا عن الفعل
 بل كالعوض وهذا اذا كان الجز شقا يمكن اسحاق الفعل من مصدره وان
 كان جامدا لا يمكن اسحاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
 بعدة اي تقدم وقوع الفعل في موضع الجز كقوله تعالى ولوان ما في الارض
 من شئ الا قلام فان الاقلام ليس متباين وضع فعلة في موضعها وان تقدم
 القسم اول الكلام اي في اوزمان التكلم بالكلام فيصح تربي في كونه طرف
 زمان واحترز عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بقوله

المعنى ان لم يتم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكن
 على وجه لا يعمل في اوقات الشرط فيطابق اي الشرط للجواب حيث سئل
 اوقات الشرط في اي في الجواب وكان الجواب للقم فقط لفظا لا للقم
 والشرط جميعا لا يلزم ان يكون محوفا وغير محوفا وهو محال واما معنى
 فوجواب للقم لكون التمييز عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
 والله ان اتفق مثال لماض لفظا اولم تاتي مثال لماض معنى لا كمنك و
 ان تقسط اي القم من اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم
 غير الشرط جاز ان يفسر القم ويلقى الشرط وان يلقى القم ويعبر الشرط ويحتمل
 ان يكون المعنى جاز ان يعبر الشرط ويلقى القم وان يلقى الشرط ويعبر القم
 كقولك انا والله ان تاتي اتيك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
 الشرط وجواز الفاء القم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما شرعا على غير
 ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
 الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار افعال الشرط
 على ترتيب وان اتفق فوالله لا شك وانما اورد في هذا المثال الشرط بعبارة
 الماضى على خلاف المثال الاول اشارة اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار
 القم على تقديمه في وسطه كاشرا حله على تقدير اكديم فعلى المعنى الاول هذا
 مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القم فهو باعتبارهما جميعا شرعا على ترتيب اللف

وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الفاء شرعا وجواز اعتبار القم
 فهو باعتبارهما جميعا شرعا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
 باعتبار اول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
 تقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاعلم
 عليه اولى وعلى تقدير العمل عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب اللف فيجب
 تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل لا بقدر الامكان
 على تقدير تقديم اللفين على شرطهما حيث مثالا وما يتدبر القم كاللفظ اي كالتلفظ
 به او مقدرة مكتوبة في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضمون
 الجواب للقم بخلافه تعالى ان اخي جوا لا يخرجون اي والله ليس اخي جوا
 فالشرط ماض لا يخرجون جواب القم فانه لو كان جزء الشرط لكان الجواب
 النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لشركون اي والله
 ان اطعتموهم انكم لشركون فالشرط ماض وانكم لشركون جواب القم فانه
 لو كان جزء الشرط يلزم الايتان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة ^{فيها} شرعا
 الفاء واما التفصيل اي تفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر وهو لك جاء احتواء ^{فيها}
 فاك تشاء انما عرفته ولنا بشرا فاعتصمت عند اوله في الذهن ويكون ^{معلقا}
 للمخاطب بواسطة القران وقد جاءت للاسنان من غير ان يقدم بها الجواب
 اما الواقع في اول الكتاب وبقي كانت لتفصيل الجواب بذكرها وقد كثر

مذكروهم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور له لانه احد الضدين
 على الاخرى كقوله تعالى فما الذين في قلوبهم زيغ فيفتنون ما تشابه فان ما يقابل
 اتا المذكورة ههنا غير مذكور لكن مقدر يعني ولما الذين ليس في قلوبهم
 زيغ فيفتنون المحكمات ويردون اليه التشابهات والحكم بان كلامنا للشرط
 لزوم الفاء في جوابها وسببها الاول والثاني والتردد ففعلها الذي هو الشرط
 وعوض بينهما اي بين اما وبين فانها الواقعة في جزائها في جزاءها اي
 جيز فانها او جيزا لان جيز الفاء ايضا جزها سواء كان ذلك الجزاء متبدا
 اما زيدا فمطلق ولما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد مطلق
 اي تقريبا مطلق غير مفيد لخال نحو زيد تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم
 كونه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه كذا خاصية جواز التقديم لا يتبع
 مطلقا وقيل والقابل المبرد هو ما وقع بينهما وبين فاما معمول الشرط المحذوف
 علامطلقا اي معمولية مطلق غير متقدم لخال الجواز التقديم وعدمه ^{بما} ^{منظور}
 الجملة فزيد مطلق فان تقديره على المذهب الاول مما يكون شيئا فزيد
 يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو كونه شيئا واقم اما مقامهما ف
 وسط يوم الجمعة من اما وفانها لا لا يفرق في حروف الشرط والخال فصار
 اما يوم الجمعة فزيد مطلق كما ترى ولما على المذهب الثاني فزيد مما كان
 يوم الجمعة فزيد مطلق فيوم الجمعة على الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

صار اما يوم الجمعة فزيد مطلق فهذا القابل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
 وقيل والقابل الماز في ان كان ما يتوسط بين اما وفاها جازا التقديم على الفاء
 مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فزيد قبل الفاء الاول وهو ان كان
 المتوسط جزاء فزيد على الفاء والاى وان لم يكن جازا التقديم مع قطع عن الفاء
 بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا مطلق فان ما في حين ان
 لا يعمل فيها قبله في قيل الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
 وهذا القابل جيز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل
 لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
 ما بعد اما منصوبا ولما اذا كان مرفوعا نحو اما زيدا فمطلق فتقديره على ^{الذهب}
 الاول مما يكون شيئا فزيد مطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط
 ووسط زيد بين اما وانما الما ذكر فصار اما زيدا فمطلق فارفع زيد
 بالابتداء كما كان اولاد على المذهب الثاني مما يكون زيد مطلق اي فهو مطلق
 اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيدا فمطلق فزيد فاعل الفعل
 المحذوف ولما تقديره على تقدير الرفع بها يذكّر زيد فمطلق بصيغة الفعل العا
 الجموع على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وسد عليه على تقدير ^{الضم}
 بهما ذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب العلوم على ان يكون يوم الجمعة
 منصوبا بانه معمول للفعل المحذوف فوجهه غلطاه مع انه يوم هو انما

فنطلق الضب بقدر مذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوازها هو الجمعية
 فربما نطلق رفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم حوالتهما
 بلا حذف ولذا مثل المصنف ما يكون الواسطتين ما وافتهما منصوبة
 لظهور اشتراكهما في رفعه لكثرة ما ^{نقول} كلا الرفع هو الرفع المنع
 لشخص فلان يعضك فيقول كلا ردعك اي ليس الامر كما فعل وقد جرى بعد
 لنفي اجابة الطالب كقولك من قال لك افعل كذا كذا لا يجاب الى ذلك
 وقد جاء اي كلا يعني حقا والمقصود من تحقيق مضمون الجملة كقولنا تعالى
 كلا ان الانسان ليطغى ولذا كان يعني حقا جازان نقلا انما هي كقولنا
 كلفطه كلا الذي هو حرف ونسابة معناه لانك تدع المخاطب عما تقول
 لتحقيق الضد لكن الحاجة حكموا بخبره اذا كان يعني حقا لما افهم من التثنية
 بتحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يحج ذلك عن الحرفية تاء التانيث
 الساكنة لا المتحركة لانها مغمضة بالاسم لمحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
 علامة لتانيث السند اليه فاعلا كان او مفعولا مالم يسم فاعله وان جعلت
 هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الرفع اصل الفعل البناء
 فيه من الاول الامر يكون هذا على بنا بالحقيقة والحرارة تلك على اعراب
 باولية لانها كالحرف الاخير المقتضيان كان اي السند اليه اسما طاهرا عينا
 حقيق فخر اي فانت محبذ الحرف تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي للمخاطب

تاء التانيث محبة فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
 الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انما من احكام الموثق وهما من حيث انما من ^{الحكام}
 تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والمجهين اي جميع المذكر والمؤنث
 في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وفن النساء فصعيف لعدم اعتناء
 الى هذه العلامات مثل احتياج السند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه
 قد يكون معويا او معاميا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الله
 واذ الحقت على ضعفها فليت فيها يراد لانه لا ضمير قبل الذكر من غير فائدة
 بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
 وفي شرح الرضي هذا ما قاله الحاجة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمرا ولبا
 الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما قرئ في بدل الكل من الكل او يكون
 الجاء خبرا للبدء المؤخر والغرض كون الخبر بهما التوحي في الاصل بصدر
 نونته اي ادخلته نونا فمضى به بنون الشيء اعني النون نونا اشعارا بحد
 وعوضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا هي بيوت جردا وهو
 في الاصطلاح نون ساكنة اي بدات فلا يفرقها الحركة العارضة مثل عاذا
 الاولى وهي شاملة نون من ولذن ولم كن واما لما فخر بها ببقوله
 تتبع حركة الاخرى اخر الكلمة فان هذه النونات او اخر تلك الكلمات لا تكون
 حركات واخرها انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان السادس ^{يعتبر}

الآخر نحو ما بين غير مثل شيء وهذه الحركة تتخلل بين آخر الكلمة والتونين
 قلت فآخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المشارة من الآخر الحرف
 الآخر ولم نقل آخر الاسم ليشمل سوين الترم في الفعل لا التأكيد ^{التأكيد} الفعل فخرج تون
 الخفيفة ولا ينقص التعريف بالتون في نحو يا رجل اطلق فان الملامد تتبعها
 حركة الآخر تطلقا لوجوده بطل العارض والمعرض وليس تون اطلاقا
 لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو ما يدل على امكانية الكلمة
 اي كون الاسم لم يشبه الفعل ما بوجهين المعترضين في منع الصرف ^{هنا} لا يتحقق
 في غير المصروف والكسر وهو الفارق بين المعروض والكسر فهو الدال على ان من في
 غير معان نحو صرعى اسكت سكوت تاما في وقت ما واما صرعى التونين فغناه
 اسكت السكوت الان واما التونين في احد وارهيم فليس للكسر ^{للمتكثرة} هو المتكثرة
 الشارح الرضى وانا لا ارى سعا من ان يكون تونين في احد للمتكثر والكسر عا فاقول
 التونين في رجل ينفذ الكسر ايضا فاذا جعلته على المحصول للمتكثر والعوض وهو الحق
 الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيو من ذاي يوم اذ كان كذا
 فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت مضافا الى الجملة التي كانت بعدها فلا حجة
 الجملة للتخفيف الحق لها التونين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة ^{حيث} وكذلك
 وساعتين وعامتين وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ^{بجمل} وعرضت
 قايما الى بكر واحد وامثال ذلك والمقابل وهو ما يقابل تون الجمع المذكور ^{سلك}

فان الالف فيه علامة للجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد
 فيها ما يقال في ذلك فزيد التونين في آخره ليقابل ويوهم بعضهم انه
 للمتكثر وهو خطأ لانه اذا سميت تسلا مثلا احرزة ثبت فيها التونين
 ولو كانت للمتكثر زالت للعلتين العلية والتأنيث وظاهر ان ليس تونين التكثير
 لوجوده فيما كان علما كقنات ولا تونين العوض لعدم ساعدة المعنى ولا
 تونين الترم لوجوده في غير اواخر الايات والمصاريع فتعين ان يكون
 للمقابل لانهما معنى مناسب محتمل التونين عليه والترنم وهو الحق ^{هنا} آخر الا
 والمصاريع لتحسين الانشا ولا نه حرف يهيل من زبد الصوت في المنقش
 وذلك التزديد من اسباب حسن القاء وانما اعتبر ما ملحقا بآخر الايات
 والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة في انشائها جارا واقفا كما
 شاهد من اصحاب الفناء لان محل التقى به انما هو الآخر لئلا يحتل ^{الظلم} ذلك
 بتخلله بين كلمات الايات والمصاريع ولا يخل بينهم المعاني وهو ما ملحق
 القافة المطلقة وهي ما كان ررتهما سخر كاستنقا باشباع حركة واحدة
 الالف والواو والياء وسميت هذه اطروف حروف الاطلاق لاطلاق ^{صوت}
 بامتدادها ولحق التونين بهذه القافية لما يكون بابدال حروف الاطلاق
 به كما في قول الشاعر اقل اللوم عادل والغناين وقول ان اصبقت ^{بن}
 فرى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف

عند التقى نون التاكيد والما يلحق العاقبة المقيدة وهي كان رويها حرفا كان
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتاع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليقسرها كاد الصوت
كقول الشاعر وقام الامعاق حاوي المحرقا شبهت الاعلام لماع الحق فان
يعني القاينة في هذا البيت اتقاق الكنة ولا يمكن من الصوت بها الخرت
التعقيل الفتح او الكسر ولحق بها النون فيقتل المحرق والمخفف ويسمي هذا القسم
من التوين المعالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوزت البيت بلوت
هذا التوين عن الوزن ولهذا يقطع عن التقطع وليس للقيم الاول اسم
تحقيقه واعلم ان توين الترنم ليس موصوفاً بازاء معنى من المعاني بل هو موصو
لغرض الترنم لان معناه الترنم كان حروف البقي موضع لغرض التركيب
لابازاء معنى من المعاني ففي عد توين الترنم من اقام الحروف التي هي اقسام
الكلمة المقربة فيها الوضع تاهل ونتاج ولما التوينات الاخر فمجاها لوضع
في بعضها ايضا تامل وحذف اى التوين وجوبا من العلم حال كون موصوفا
بابن حال كون الاين مضافا الى علم آخر نحو جاني زبد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بن علي بن احمد موصوفا به والاخر مضاف اليه ليطيب التخفيف
لفظا لحذف التوين من موصوفا وخطا بحذف الفان وكذلك قوله
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفه لغية العلم

او كان مضافا الى غير العلم نحو جاني رجل بن زيد وزيد بن عالم يحذف
التوضيح من اللفظ والف ابن من اللفظ لقله الاستعمال ويعلم من قوله موضوعا انه لا
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو جارا عن زيد وحكم
الابن حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف هـ من تنافها فلما لا يحذف حتما
للايلتباس في مثل هذه هـ ثابتة عاصم نون التاكيد قسما حقيقا ساكنة
لابناسية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة ثقلها وخفة الفتح
مع غير الالف اي غير الالف التي نحو اضربان والفتح الجع اي الالف الفاضل
نون جمع اللوث والنون المشددة نحو اضربان فانها بكسر جمعها تشبيها فيها
بنون التثنية لخص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الآخر
اضرب بالتخفيف واضرب بالتشديد والنون نحو لا تضرب والاستفهام نحو
تضرب والتمني نحو ليتك تضرب والعرض نحو لا تضرب بافتخار والقسم
لا فعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة ولما اختص هذا النون
بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا توكل الا
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في الف لا يتقبل مزيد ما يقين الا قليلا
عن معنى الطلب ولما حاز قليلا تشبها له بالنون انت اي نون التاكيد في
القسم اي جوابه المثلث لان القسم محل التاكيد فكم هو ان توكل الفعل
عنه وهو القسم من غير ان توكله بما يتصل به وهو النون صلاحته في

قوله ثم اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم
 بل جائز وكثيرا ما يضاف نون التاكيد في مثل ما فعلت اي الشرط المحذوف بافا
 لما اكد طرف قصد والتاكيد الفعل ايضا لا يفتقد المقصود من غيره
 ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكور ^{الواو} وهو
 مضموم ليدل على الواو المحذوفه لا لقاء الساكنين ان شرط في التقاء الساكنين
 على حد ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كما اخبر ^{لثقل}
 الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ^{كأن}
 ومع ضمير المحاط به وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفه لا لقاء الساكنين
 او لتقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
 من ضمير المحاط به وهو الواحد المذكور غايابا كان او محاطا بالمؤن ^{طلب} الغائبة
 للتحفة وطاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التنبيه وجمع المؤن وحكمها
 غير ما ذكره بقوله ويقول في التنبيه وجمع المؤن اضران واضربان الاستثناء
 عنه فقول في المثنى اضران باشات الالف لا يشبهه بالواحد واضربان في
 جمع المؤن بزيادت الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لا يلحق
 ثلث نونات متواليات ولا تدخلها الى التنبيه وجمع المؤن النون الخفيفة
 للزوم التقاء الساكنين على خلاف اليونانية في غير التقاء الساكنين على غير ^{يحل}
 مقتضى الحال في الوقف وليس رضى عند الاكثرين ومما اى النون التثنية

في غيرهما الى غير التنبيه وجمع المؤن مع الضمير البارز اي وادرج المذكر ويا
 المحاط به كالمفصل اي كالمفصل معنى محبان لعامل آخر الفعل مع التنوين
 معاملة مع الكلمة والمفصل من حذف الواو والياء او يحذفهما وكما مر
 من هذا الكلام بيان الافعال المتعددة الآخر عند المحاق النون بها ومعنى كلامه
 ان التنوين حكمها مع المثنى وجمع المؤن ما ذكره مع غيرهما على ضربين وهو
 شيان جمع المذكور نحو اعر واور واور واور واور الواحد المؤن نحو اعر واور
 واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو اعر واور واخشي فالنون ^{الضمير}
 البارز كالكلمة المفصلة نحو اعر والكفار واور العز واور كذا الغز واورين
 يا اعره حذف الياء كحذف في اعرى الجيش واورى العوض ويضم الواو ^{المتحرك}
 ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المفصلة نحو اخشون الرجل وكبير الباشا ^{ما قبلها}
 كما كثرها مع المفصلة تعديا خشين كما خشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
 وهو في الواحد المذكور نحو اعر واور واخشي فكالمفصل اي فالنون كالكلمة
 المفصلة ومعنى بها الف التنبيه بقول اعر واورين واخشين يروى اللامات
 وفنهما كما قلت اعر واور واور واخشا ومن ثم لا جلاله مع غير الضمير البارز ^{المفصل}
 ومع الضمير البارز كالمفصل قل هل تين في هل تين كما يقال تينان هذا
 لغز البارز الذي تحكى كاسم بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون
 باسقاط نون الجمع والمحاق نون التاكيد وضم الواو وكفها في له ترون

هذا مثال ما فيه بارز نعيم لاجل النون وهل يرين في هل ترين باشا تاليا
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثلا ما فيه بلزك لاجل النون ولو
عطف على هل يرين لا على ترين اي ومن تم قيل اغزون برد الواء المحذوف
كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واعزن في اغزو المحذوف الواء المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وفقت على ترتيب نظيرها الواقع في
كتب النضرب بعضها لما هو مع الضمير البارز كما انفصل وبعضها
لما وقع مع غير الضمير البارز كما انفصل كما اسرنا اليه والنون المخففة محذوف
للساكن اي لا تقابها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي التقاء
الساكنين كقول الشاعر لاثنين النقي علك ان تركع يومها والدم قد
اي لاثنين حذف النون المخففة للقائما اللام الساكنة التي تعدها
واقبت فحذف ما قبلها التذليل عليها والكان الواجب ان يقال لاثنين النقي
لحوا كما تحذف التنوين في قباينهما وانما لم يعكس خطأ لمنه ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الهم كمن الهم اصلا والفعل فرع والمحذوف ايضا المحففة
في حال الوقف على الحقة به خفيفا اذا ضم او كسر قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فير ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت باغزوا واغزي وقت
اعزن واعزن المحذوف الواء والياء فاذا وقت عليهما وجب ان ترد المحذوف
وقت لغزوا واغزي لان التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجل التنوين

لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللام مرتبة باقواء اشه على
ما ليس بلازمة والمخففة المقحوق ما قبلها نقلت الفا كقولك في اصرت
اضربا تشيها بالتون فان التون اذا انفتح كقولك في اضربا
تشيها لها بالتون فالتون اذا انفتح ما قبلها قلب الفا واذا انضم
او انكسرت لم يحوصلت خيرا واصاب خير وختم في خير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ولا يلحق بنا من يتبعه شر وما خيرا واجعل نوات نقايبها خفيفة
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبها ادا بعبودتك على نوح
وصل على من كمل شفاعته في محاور قام الضلالة كافيته وعن مضرة استقام
لجها لات شافيه وعلى الله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة اجابيه
قد استراح من كد الانتهاض لتقل هذا الشح من السوادى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الجامى دفعه الله سبحانه في وطايف عبودية
للأعراض عن مطالبته الاعراض والاعراض صحوة البت الحادي عشر

شهر رمضان المبارك سنة ١٢٠٠ وقد فرغ من كتابته

في التاسع من الشهر المذكور سنة احدى وسبعين

سماير العبد الفقير الى رحمة ربه

امين الدين بن

السر